

تعدد الأوجه الإعرابية في الشواهد الشعرية عند الصيمري في كتابه «التبصرة»

د. حمدة حامد عبد العزيز الجابري

أستاذ مساعد بقسم اللغة والنحو والصرف
كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى

تعدد الأوجه الإعرابية في الشواهد الشعرية عند الصيمري في كتابه «التبصرة»

د. حمدة حامد عبد العزيز الجابري

الملخص

تناولت في هذا البحث ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية؛ لما لهذه الظاهرة من أهمية كبيرة عند النحاة عامة، والصيمري خاصة، فالشواهد الشعرية تشكل أساساً مهماً يعتمد عليه النحوي في بناء قواعده وقوابله العامة، إضافة إلى أن الصيمري عوّل كثيراً عليها في قضايا النحوية والصرفية، كما أنه أضاف شواهد جديدة لم أجدها في كتب النحو المتداولة ولا كتب الشواهد، وقد اتبعت المنهج الوصفي التحليلي، وقمسته إلى مجموعة موضوعات وقضايا، ورتبت الشواهد التي فيها تعدد حسب ترتيب الصيمري للأبواب التي وردت فيها ما أمكنني ذلك.

فالأول منها لتعدد الأوجه الإعرابية في التوابع، ثم النواسخ، فالمفعولات وشبهها، فالأفعال وما يجري مجراها في العمل، ثم شواهد في مسائل متفرقة من أبواب النحو، أما السادس فخصصته لمنهج الصيمري في معالجة تعدد الأوجه الإعرابية، ثم ختم بخاتمة اشتملت على نتائج البحث وتوصياته.

الكلمات الافتتاحية: تعدد، الأوجه الإعرابية، الشواهد الشعرية، الصيمري،

التبصرة

Diversity of Grammatical Inflectional Signs in the Poetic Evidences for AL-SAIMARI in his Book “AL-TABSIRAH”

Abstract:

The researcher handled the phenomenon of the diversity of Grammatical Inflectional Signs due to the importance of this phenomenon for the scholars of grammar in general and AL-SAIMARI in particular. The poetic evidences constitute an important foundation that scholar of grammar depends on regarding building up his rules and structures. In addition to that, AL-SAIMARI depends a lot on this phenomenon regarding his grammatical and morphological issues. He also added new evidences not found by the researcher in the books of grammar nor books of poetic evidences. The researcher used the analytical descriptive approach in her research. This research included six topics including the poetic evidences ordered according to the order of AL-SAIMARI.

The first topic handles the Grammatical Inflectional Signs, then the objects and their semi objects, subjects and their similarities then evidences of different matters of grammar and topic six handles the methodology of AL-SAIMARI in handling the diversity of Grammatical Inflectional Signs. The conclusion included the research findings and recommendations.

Keywords: diversity – Grammatical Inflectional Signs – poetic evidences – AL-SAIMARI – AL-TABSIRAH

المقدمة:

إن الباحث في الدراسات النحوية يجد النحاة استمدوا كثيراً من شواهدهم النحوية من الشعر تعزيراً أو تقويةً أو حجةً أثناء عرضهم للقضايا النحوية المختلفة، حيث شكّلت الشواهد أساساً مهماً يعتمد عليه النحوي في بناء قواعده وقوالبه العامة، ومع هذه الكثرة في الاستشهاد بالشعر باعتباره أحد أصول النحو السماعية، نجد النحاة يميزون أوجهًا متعددة في الشاهد الواحد، وهذا يرجع لعدة أسباب عند الباحثين^(١)، من هنا كانت فكرة هذا البحث الموسوم بـ «تعدد الأوجه الإعرابية في الشواهد الشعرية عند الصيمري في كتابه التبصرة» قصدت به الباحثة دراسة ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية عند هذا العالم الجليل الذي يمثل مرحلة من مراحل النحو العربي في القرن الرابع الهجري، فقد انتهج منهجاً فريداً في معالجته لتعدد الأوجه الإعرابية قائماً على عدة أسس كشف البحث عنها، وقد قسمت تلك الشواهد الشعرية على ستة أبواب: فالأول منها لتعدد الأوجه في شواهد التوابع، ثم النواسخ، فالمفعولات وشبهها، فالأفعال وما يجري مجراها في العمل، ثم شواهد في مسائل متفرقة من أبواب النحو، واقتصرت على الشواهد التي ورد فيها تعدد للأوجه الإعرابية في كتاب التبصرة، أما الباب السادس فقد خصصته لمنهج الصيمري في معالجة تعدد الأوجه الإعرابية.

أما منهجي في البحث فهو المنهج الوصفي التحليلي، وقد قسمت الشواهد الشعرية التي ورد فيها تعدد الأوجه الإعرابية على الأبواب النحوية. آثرت في التقديم والتأخير في عرضها طريقة الصيمري في التبصرة ما أمكن ذلك.

وقد تناول الباحثون الصيمري وكتابه التبصرة بالدراسة ولكنها كانت تدور حول الجوانب النحوية عند الصيمري من خلال كتابه التبصرة، واختياراته ومذهبه النحوي، وجهوده اللغوية، ولم تتطرق تلك الدراسات - حسب علم الباحثة - لظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية في الشواهد الشعرية عند الصيمري، ومنهجه في معالجة هذا التعدد وأثر ذلك في المعنى، ومن أبرز تلك الدراسات:

- اختيارات الصيمري النحوية في كتاب التبصرة والتذكرة/ رسالة ماجستير للطالب: صالح حمد قابل العتيبي، ١٤٢٩هـ، جامعة أم القرى، تناول فيها الباحث تسع عشرة مسألة نحوية خلافية، ثلاث منها في الحروف والأدوات، وعشر مسائل في نظام الجملة، وست مسائل في عوارض التركيب، يورد من خلالها الخلاف بين النحاة ثم اختيار الصيمري لمذهب البصريين في كثير منها وأحياناً يخالفهم إذا رأى غيره صواباً، ويبسط الأدلة والحجج والعلل التي استشهد بها على اختياره، فلم يركز الباحث على تعدد الأوجه الإعرابية في الشواهد الشعرية في هذه الدراسة.

- جهود الصيمري اللغوية في كتابه «تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي» د. ياسين عبد الله نصيف، بحث منشور في مجلة سُرَّ من رأى، المجلد (١٠) العدد (٣٨) ٢٠١٤م، تناول فيها الباحث بعض المصطلحات النحوية، والتعليل لاستعمالها، والكشف عن كونها بصرية أو كوفية، وتطرق لبعض مسائل الخلاف سواء كانت في الأسماء أو الأفعال أو الحروف، وعرض لآراء الصيمري الصرفية.

- الشواهد الشعرية في التبصرة والتذكرة للصيمري/ دراسة نحوية تحليلية، رسالة دكتوراه. سمية يوسف، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية اللغات/ قسم اللغة العربية، دارت الدراسة حول الشواهد الشعرية في النحو والصرف وقضية

الشاهد الشعري وموقف النحاة منه ثم قسمت تلك الشواهد إلى عدة فصول، شواهد للأسماء، شواهد للأفعال، شواهد الحروف، ثم شواهد الصرف: شواهد النسب، وشواهد المذكر والمؤنث، وشواهد التثنية والجمع، وشواهد التنوين، وهذه الدراسة في الشواهد الشعرية بصورة مجملية دون التركيز على ما فيه تعدد الأوجه الإعرابية فيها، ولم أوفق في الحصول على هذه الرسالة، حيث لم يظهر على موقع الشبكة إلا المستخلص.

- مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب التبصرة والتذكرة للصيمري - جمعاً ودراسة - رسالة دكتوراه للباحث: بدر بن محمد بن عباد الجابري/ الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. وهذه الرسالة تناول فيها الباحث المسائل الخلافية في النحو والصرف في كتاب التبصرة للصيمري، ولم يركز على تعدد الأوجه الإعرابية في الشواهد الشعرية ومنهج الصيمري في معالجته لتعدد الأوجه الإعرابية.

ويأتي هذا البحث ليرز ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية عند الصيمري في الشواهد الشعرية ومنهج الصيمري في ذلك إكمالاً لتلك الدراسات حول هذا العالم وكتابه «التبصرة»، إضافة إلى حاجة المكتبة النحوية إلى دراسة ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية في الشواهد الشعرية خلافاً لتعدد الأوجه الإعرابية في القرآن الكريم.

التمهيد

الصيمري وكتاب التبصرة:

نسبه وحياته:

اسمه: عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، كنيته أبو محمد^(١)، لم يذكر المترجمون له تاريخ ميلاد ولا تاريخ وفاة.

فمن نسبه «الصيمري» يتبين أنه نشأ بالقرب من البصرة، فهو إما أن يكون منسوباً إلى «صيمرة» وهي موضع بالبصرة، أو بلد بين ديار الجبل وديار خوزستان، وإما أن يكون منسوباً إلى نهر من أنهار البصرة يقال له «الصيمر» فهو عراقي المنشأ والثقافة.

قدم الصيمري إلى مصر، وحُفظ عنه شيءٌ من اللغة وغيرها، وكان فهمًا عاقلًا^(٢). ولم يرد في المصادر شيئاً عن الفترة التي مكثها في مصر ولا عن ارتحاله عنها ولا عن وجهته بعدها، فحظّ الصيمري من الحديث في كتب التراجم قليل جداً.

شيوخه^(٤):

أخذ الصيمري العلم من ثلاثة من علماء العربية، وإن كانت المصادر التاريخية لم تذكر شيئاً عن شيوخه، إلا أنه صرح ببعضهم في كتاب التبصرة وهم: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ)، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ)، أبو عبد الله الحسين بن علي النمري البصري (ت ٣٨٥هـ).

من تأثر به^(٤):

لم يذكر المترجمون شيئاً عن تلاميذ الصيمري، أو عمن تأثروا به إلا أن السيوطي صرح في بغيته^(٥) بقوله: «أكثر أبو حيان من النقل عنه».

وتتبع محقق كتاب التبصرة آراء الصيمري في عدة كتب نحوية منها: همع الهوامع، شرح ابن عقيل، والمساعد على تسهيل الفوائد، الدرّ اللقيط من البحر المحيط، وشرح الكافية الشافية، شرح الرضي للكافية، وغيرها كثير. فوجد ما نقله النحويون في كتبهم عن الصيمري موجوداً بنصه وحروفه في التبصرة^(٦). ويُعدُّ إبراهيم بن محمد المعروف بابن ملكون الإشبيلي (ت ٥٨٤هـ) في مقدمة من تأثر بالصيمري، حيث ألف كتابه النكت على تبصرة الصيمري^(٧).

كتاب التبصرة:

يُعدُّ كتاب التبصرة هو الكتاب الوحيد الذي ذُكر في كتب التراجم للصيمري، ويُعرف بعدة أسماء: تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهى، التبصرة والتذكرة، التبصرة في النحو.

ضَمَّن الصيمري كتاب التبصرة آراءه النحوية والصرفية، وقد عُني به أهل المغرب كما نقل عن القفطي قوله^(٨): «ولأهل المغرب باستعماله عناية تامة، ولا يوجد له نسخة إلا من جهتهم»، ويقع كتاب التبصرة في جزئين، حققه الدكتور: فتحي أحمد مصطفى.

امتاز أسلوب الصيمري في كتابه التبصرة بالسهولة والوضوح والدقة في طرح القضايا، والإحكام في بناء القواعد النحوية، واهتمّ فيه بالعلل النحوية، فقد أحسن التعليل على مذهب البصريين^(٩). وأكثر فيه من الشواهد المختلفة سواء

كانت قرآنية أم شواهد شعرية أم قراءات وتوجيهها، أمّا الحديث فلم يستشهد إلا بثلاثة أحاديث فقط.

وقد كان للشواهد الشعرية عند الصيمري أهمية كبيرة حيث عوّل عليها كثيراً، بل إن هناك شواهد لم نجد من استشهد بها في كتب النحو المتداولة، فهذه تُعدُّ إضافة من الصيمري إلى شواهد النحو، وتبرز ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية في الشواهد الشعرية عند الصيمري في كتابه التبصرة، وينتهج في معالجتها منهجاً يختلف عن النحاة قبله ممن استشهدوا بتلك الشواهد، وسيكشف هذا البحث عن منهجه في ذلك - بإذن الله -.

المقصود بالأوجه الإعرابية.

- الوجه عند اللغويين:

الأوجه: جمع مفردها: وجه، وفي معناه اللغوي يقول الخليل^(١٠) (ت ١٧٥هـ): الوجه مستقبل كل شيء، والجهة: النحو، يقال: أخذتُ جهة كذا أي نحوه.

وقال الفيروزآبادي^(١١): «الوجه: جمع أوجه ووجوه: نفس الشيء، ومن الدهر أوله، ومن النجم ما بدا لك منه، ومن الكلام السبيل المقصود».

ورد في لسان العرب^(١٢): الوَجْهُ: معروف، والجمع الوجوه والأوجه للكثير. وجه البيت: الحدُّ الذي يكون فيه بابه، ويقال: هذا وَجْهُ الرأي أي هو الرأي نفسه، ووجه النهار: أوله، ووجوه القوم: سادتهم، واحدهم وجهٌ.

- الوجه في اصطلاح النحاة^(١٣):

الوجه: هو الحالة التي يكون عليه أو عليها الكلام أو الكلمة، فعندما يقال مثلاً: «لولا» تأتي على أربعة أوجه، يكون المقصود أن لها أربعة استعمالات.

وقد يقصد بالوجه الرأي والاتجاه كما في إعراب الألفاظ وتبيان مواقعها، كأن يقال عن مخصوص (نعم وبئس) في إعرابهما وجهان مشهوران، أي رأيان واتجاهان.

ذكر الدكتور محمد حسنين صبرة^(١٤) معاني عدة للوجه في اصطلاح النحاة منها:

الوجه: هو الرأي الصحيح أو المختار، أو حالة إعرابية، أو موقع إعرابي، أو دليل أو سبب أو مسوّغ أو مخرج.

١- تعدد الأوجه الإعرابية في الشواهد الشعرية في التوابع

اعتدنا في مؤلفات النحو الحديثة أن نسير في ترتيب أبوابها على مسار ابن مالك في ألفيته، أما الصيمري فقد رتب موضوعات كتابه ترتيباً اختصّ به دون غيره من النحاة، فأثرت أن أقتفي أثره في ذلك ما أمكن، فنجد أحياناً قضية ذكرت عند النحاة في بابٍ ويذكرها في بابٍ آخر مخالفاً لهم في الترتيب وإن كان موافقاً في الأحكام لهذه القضية.

وفي هذا المبحث سأعرض المسائل التي ذكر فيها الصيمري شواهد شعرية تعددت فيها أوجه إعرابية حسب الباب النحوي عنده.

أ- باب العطف:

أورد الصيمري^(١٥) شاهداً في باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر وهو قول طفيل الغنوي:

وَكَمَّمَا مُدْمَمَةً كَأَنَّ مَتَوَّحَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعَرَتْ لَوْنٌ مُذْهَبٍ^(١٦)

يعتمد الصيمري في تعدد الأوجه الإعرابية في هذا الشاهد على الرواية حيث ذكر أن في «لَوْنٌ مُذْهَبٍ» وجهين من الإعراب:

الأول: النصب وهو مبني على رواية النصب في (لون مذهب) وهذا رأي البصريين.
والثاني: الرفع وهو رأي الكوفيين.

ويعرض لقضية تنازع عاملين في معمول واحد، فقد ذكر في الشاهد السابق فعلين أحدهما: (جرى) والآخر: (استشعرت) ولا خلاف بين النحاة في جواز إعمال كل واحد من العاملين المتنازعين في المعمول الظاهر «لَوْنٌ مُذْهَبٍ»، لكن اختلفوا في الأولى منهما بالعمل: فالصيمري يختار مذهب البصريين وعلى رأسهم سيبويه^(١٧) في إعمال الثاني وهو «استشعرت»، ويحتج بحجتهم أيضاً، لأنه أقرب الفعلين إلى الاسم الظاهر «لَوْنٌ مُذْهَبٍ» لذلك عمل فيه لفظاً ومعنى، أما «جرى» ففاعله ضمير مستتر وعلى هذا عمل في المعنى دون اللفظ.

ويجيز الصيمري أيضاً مذهب الكوفيين في إعمال الأول «جرى» حيث قال: لو أعمل «جرى» لقال: جرى فوقها واستشعرته لونٌ مذهب؛ لأن التقدير: جرى فوقها لونٌ مذهب واستشعرته، والإضمار قبل الذكر على شريطة التفسير موجود في كلام العرب وفي القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾^(١٨)، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا﴾^(١٩)، وقال أيضاً: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٢٠)؛ فالهاء في «إنه» غير راجعة إلى مذكور قبله، وكذلك «هو» في سورة الإخلاص^(٢١).

وفي هذا ردُّ على مذهب الفراء^(٢٢) الذي يمنع الإضمار قبل الذكر، ويقوي الصيمري رأيه بما ورد في كلام العرب والقرآن الكريم، فمن منع من الإضمار قبل الذكر على شريطة التفسير فقد خالف كتاب الله ودفع في كلام العرب.

ب- باب البدل:

أورد الصيمري^(٢٣) هذه الأبيات الثلاثة معزوة إلى الفرزدق:

وقد حُمِدَتْ بِأَخْلَاقٍ حُجِرَتْ بِهَا وَأَيُّمَا يَا ابْنَ لَيْلَى يُحْمَدُ الْخَبْرُ
سَخَاوَةٌ مِنْ يَدَيَّ مَرَوَانٍ نَعْرُفُهَا وَالطَّعْنُ لِلْخَيْلِ فِي أَكْتَانِهَا زَوْرُ
ونائلٍ يَا ابْنَ لَيْلَى لَوْ تَضَمَّنَهُ فَيَضُّ الْفِرَاتِ لِأُضْحَى وَهُوَ مُحْتَفَرُ^(٢٤)

في باب البدل، وهو يناقش العامل في البدل، ذكر أن في «سخاوة»، والظعن للخييل، ونائل» وجهين من الإعراب:

- الجرّ على البدل حيث أبدل كل من «سخاوة»، والظعن للخييل، ونائل» من «أخلاق» المجرورة في البيت الأول.
- الرفع فيها «سخاوة»، والظعن للخييل، ونائل» على الابتداء، بتقدير: فيها سخاوة، وما أشبه ذلك من التقدير.

وتعدُّ هذه الشواهد مما انفرد به الصيمري، فلم أجدها عند النحاة ولا في كتب شواهد النحو المتداولة.

ولم يرجح الصيمري أيّ الوجهين، وإنما جعل الجر على البدل في جميع كلمات الشاهد السابقة، ويجوز الجر أيضاً على العطف في «الظعن للخييل، ونائل» بحرف النسق على «سخاوة» التي هي بدل من أخلاق.

ويتفق الصيمري مع سيبويه^(٢٥) في الأوجه التي أجازها في الشواهد السابقة ويتضح ذلك من خلال الشواهد التي تشابه شواهد الصيمري والتي منها قول كثير عزة:

وكنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ وَرِجْلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ^(٢٦)

فسيبويه^(٢٧) يجعل هذا الشاهد مما يجيء في هذا الباب على الابتداء وعلى الصفة والبدل، وقد فصل البغدادي^(٢٨) في الشاهد السابق فقال: «وقول كُثيّر: فرجل» على رواية الرفع: إما خبر مبتدأ محذوف تقديره: هما رجلٌ صحيحةٌ ورجلٌ أخرى، أو تقديره: إحداهما رجلٌ صحيحةٌ والأخرى رجلٌ... -

وإما مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: منهما رجلٌ صحيحةٌ ومنهما رجلٌ... -

قال العيني: ويجوز نصب «رجل» في الموضعين على إضمار أعني، وعلى رواية جرّ «رجل» يكون على الإبدال من «رجلين» بدل نكرة من نكرة، وإنما أبدل لأجل الصفة، وهو وصف الرجل الأولى بصحيحة والثانية بجملة «رمى» ولما كان المبدل منه مثنى وجب الإتيان باسمين وهذا ما يعرف عند النحاة ببديل المفصل من المجرم.

ج- باب الصفات:

أورد الصيمري^(٢٩) عدة شواهد شعرية تعددت فيها الأوجه الإعرابية في باب الصفات، من ذلك الشاهد الذي أنشده سيبويه:

بَكَيْتُ وما بُكا رجلٍ كبيرٍ على رَبْعَيْنِ مسلوبٍ وبالٍ^(٣٠)

ويعدُّ هذا البيت شاهداً على جواز تعدد الصفات لمنعوت واحد، حيث ذكر الصيمري قبل هذا الشاهد الأوجه الجائزة في الصفات إذا فُرقت أن تكون على البدل أو ترفع على تقدير التبويض، أو القطع إلى الرفع؛ لذلك ذكر بعد الشاهد قوله: وإن شئت رفعت على تقدير أحدهما مقيماً، والآخر ذاهباً، والآخر راكباً.

فالصيمري في تقديره لا يبيّن المراد بالكلمات التي وردت في الشاهد وإنما بأمثلة نحوية وهذا من منهجه في معالجة تعدد الأوجه الإعرابية.

ذكر الأزهري أن في تعدد النعوت مع منعوتاتها أحكام عدة، فقال^(٣١): «تارة تكون هذه النعوت لواحد، وتارة تكون لغيره، فإذا كانت لغير واحد فهي على ضربين: أحدهما: أن يكون المنعوت مثنى أو مجموعاً من غير تعريف. والثاني: أن يكون مفرداً، وتفريقه إما لكون التثنية والجمع لا يتأتیان فيه، فيقوم العطف مقامهما، وإما لتعدد عامل المنعوت».

ففي الشاهد السابق اختلف معنى النعت ولفظه فوجب التفريق بالعطف فمسلوبٍ وبالٍ نعتان لِرَبْعَيْنِ وعطف أحدهما على الآخر بالواو لاختلافهما في اللفظ والمعنى. فالأوجه الإعرابية الجائزة في هذا الشاهد عند الصيمري:

- فمسلوبٍ وبالٍ مجروران على البدل من «رَبْعَيْنِ».
- مسلوبٌ وبالٍ مرفوعان على تقدير التبعض، فتقول: على رَبْعَيْنِ بعضهم أو منهم مسلوبٌ ومنهم بالٍ، فإن قُدِّرَ ببعضهم فيكون مسلوبٌ وبالٍ خبران لبعضهم، وإن قُدِّرَ منهم فيكونان مبتدآن، والجار والمجرور «منهم» متعلق بمحذوف واجب الحذف خبر تقديره «كائنٌ أو مستقرٌّ» في كلا الموضعين.
- مسلوبٌ وبالٍ مرفوعان على القطع والتقدير: أحدهما مسلوبٌ، والآخرُ بالٍ، وهذا مفهوم من قول الصيمري: وإن شئت رفعت على تقدير أحدهما...
- أورد الصيمري^(٣٢) هذين البيتين منسوبين لبعض النحويين في مسألة عرفت عند النحاة بالنعت بأسماء الجوهر، حيث قال: وأنشد بعض النحويين:

وليلٍ يقولُ الناسُ من ظلماتِهِ سواءً صحيحاتُ العيونِ وعورُها
كأنَّ لنا مِنها بيوتاً حصينةً مُسَوِّحاً أعاليها وَسَاجًا كسورُها^(٣٣)

ذهب بمسوح إلى سُود، وبساج إلى كثيف، فالصيمري يذكر في «مسوحًا، وساجًا» وجهين من الإعراب:

الأول: نعتان منصوبان لقوله: بيوتًا، وصح النعت بهما مع كونهما اسما جوهر أي جسم؛ لتأويلهما بالمشقق، فأول «مسوح» بسُود، وأول «ساج» بكثيف. وكلاهما صفة مشبهة باسم الفاعل.

الثاني: الرفع على أنهما خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو مسوخ، وهي ساج.

ولم يصرح الصيمري بالموقع الإعرابي لمسوح ولا ساج، واكتفى بالإشارة إلى الإعراب بالرفع، ويتفق الصيمري مع سيبويه وبعض النحاة^(٢٤) في أنه إذا كان بعد الموصوف اسم غير مشتق من فعل فالأحسن ألا يكون نعتًا، ولكن يرفع وتجعل الجملة صفة لهذا الموصوف. فحق الجوهر أن تكون منعوتة، ليعرف بعضها من بعض، وحق الأسماء المأخوذة من الأفعال أن تكون نعوتًا.

نُقل عن ابن مالك^(٢٥) قوله في الشاهد السابق: «رُفِعَ الأعالي والكسور بمسوح وساج لإقامتهما مقام سود»، وضمير أعاليها وكسورها راجع للبيوت^(٢٦).

وعلل ابن منظور^(٢٧) للنعت بالاسمين (مسوحًا وساجًا) في الشاهد السابق بقوله: «إنما نعت بالاسمين لأنه صيرهما في معنى الصفة، كأنه قال: مُسَوِّدٌ أعاليها مُخَضَّرٌ كسورها، كما قالوا: مررتُ بسَرْجٍ خَيْرٍ صفتَه، نعت بالخِرِّ وإن كان جوهراً لما كان في معنى لِيِّنٍ».

- أورد الصيمري^(٢٨) هذين البيتين وفيهما شاهد على حمل أفعل التفضيل على الصفة وإجرائه على ما قبله وحذف العائد على فاعله الظاهر وقد عزاها لسحيم بن وثيل وهما:

مررتُ على وادي السَّبَاع ولا أرى كوادي السَّبَاع حين يُظلم وادي
أقلَّ به ركبٌ أتوه تئمةً وأخوفَ إلا ما وقى الله سارياً^(٣٩)

فصل الصيمري في إعراب الشاهد السابق على غير عاداته، ويظهر أثر تعدد الأوجه الإعرابية في المعنى للشاهد الشعري حيث قال بعد ذكر البيتين والمعنى: أقلَّ به ركبٌ أتوه تئمةً منهم به، فحذف «منهم به»، والهاء في «به» المذكورة في البيت ضمير «وادي»، والهاء في «به» المحذوفة المقدرة بعد «منهم» ضمير وادي السَّبَاع.

وقوله: أقلَّ نعت لواديا، وركبٌ: رُفِعَ بأقلَّ، وأتوه: صفة لركب، وتئمةً: منصوب على التمييز، كما تقول: هو أفضل منك أباً، وأحسن منك وجهًا، فحذف «منهم» و«به» كما تقول: أنت أفضل، فلا تذكر من كل أحد، وتقول: الله أكبر، والمعنى: من كل شيء.

ويتفق الصيمري مع سيبويه^(٤٠) والنحاة^(٤١) في الشاهد السابق (أقلَّ به ركبٌ) في أن اسم التفضيل «أقلَّ» رفع اسمًا ظاهرًا وهو «ركبٌ» وقد تحقق الشرط لذلك وهو: صحة وقوع فعل بمعناه موقعه، وأن يقع أفعال التفضيل بعد نفي أو شبهه، والتقدير: لا أرى كوادي... يقلُّ به ركبٌ منه بوادي السَّبَاع.

وقد صرح الصيمري بوجه إعرابي واحد في الشاهد «أقلَّ» ولعله يراه هو الأجود وهو أن يكون نعتًا لوادي، ولا يجوز أن يكون مرفوعًا بالابتداء وما بعده خبرًا والجملة صفة للأول، وقد عرفت هذه المسألة عند النحاة^(٤٢) بمسألة الكحل، وذلك في قولهم: ما رأيت رجلًا أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد.

ورأي النحاة^(٤٢) فيه: لا بد من أن يكون «أحسن» صفة لرجل، وترفع الكحل به، والهاء في «عينه» للرجل وفي «منه» للكحل، فلو رفعت «أحسن» بالابتداء وخبره الكحل أو العكس: رفعت الكحل بالابتداء و«أحسن» خبره أدى ذلك إلى الفصل بين «أحسن» وبين ما في صلته بالكحل الذي هو خبر الابتداء وسبيله أن يكون مؤخرًا عن الجميع، فإن آخرته فالهاء في «منه» للكحل وقدمته قبل المذكور ولا يجوز تقديمه فلما كان رفع «أحسن» بالابتداء أو خبر الابتداء يؤدي إلى ما لا يجوز في اللفظ حُمل على الصفة وأجرى على الأول، وصار هذا أجود.

وعلى الصيمري^(٤٣) لحذف المفضول «منهم به» لعلم المخاطب وكثرة الاستعمال وعند سيبويه^(٤٤) حذف استخفافاً.

- أورد الصيمري^(٤٥) شاهدين على الأوجه الجائزة في الصفات لموصوف واحد وهما للخزنيق:

لا يبعَدَنَّ قومي الذين هُمُّ سُمُّ العُدَاةِ وآفةُ الجُرِّ
النازِلين بكلِّ معترِكٍ والطيبون معاقِدَ الأُرِّ^(٤٦)

قال الصيمري^(٤٧): «الموصوف «قومي»، وهم في موضع رفع يبعدن، وما بعدهم صفة لهم. وينشد برفع الجميع، ورفع الأول ونصب الثاني، ورفع الثاني ونصب الأول على المدح، فالرفع بتقدير «هم»، والنصب بتقدير: أعني وأختص وما أشبه ذلك».

وقد اعتمد الصيمري هنا في تعدد الأوجه الإعرابية في الشاهد السابق على الرواية بقوله: وينشد برفع الجميع. فذكر خمسة أوجه في الشاهد (النازلين

- والطيون) ولم يرجح أحد هذه الأوجه على الآخر:
- الرفع فيهما (النازلون.. والطيون) على الإتيان لقومي.
- القطع إلى الرفع: بإضمار مبتدأ تقديره: هم النازلون، هم الطيون.
- يجوز نصبهما على القطع: بإضمار فعل تقديره: أعني وأختص كأنه قال: أعني أو أمدح أو أختص النازلين، وأعني أو أمدح أو أختص الطيين.
- ويجوز رفع الأول (النازلون) ونصب الثاني (الطيون)، فالرفع في (النازلون) على الإتيان لقومي، أو على القطع بإضمار مبتدأ تقديره: هم، والنصب على القطع بإضمار فعل تقديره: أمدح أو أعني أو أختص.
- يجوز نصب الأول (النازلين) على القطع بإضمار فعل تقديره: أمدح أو أعني أو أختص، ورفع الثاني (الطيون) على القطع بإضمار مبتدأ تقديره: هم، ولا يجوز هنا الإتيان لقومي لأنه مسبوق بنعت مقطوع، والإتيان بعد القطع لا يجوز عند النحاة^(٤٨)؛ لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية أو لما فيه من الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه، أو لما فيه من القصور بعد الكمال؛ لأن القطع أبلغ في المعنى المراد من الإتيان، اعتباراً بتكثير الجمل.
- واستشهد النحاة^(٤٩) بهذين البيتين - كما عند الصيمري - على تعدد النعوت لمنعوت واحد، وجعلهما ابن مالك^(٥٠) مما لا يحصل التعيين في المنعوت بدونهما، فيجوز على هذا القطع والإتيان، إذا قصد المتكلم تنزيله منزلة ما يحصل التعيين بدونه، لتعظيم أو غيره.

وإن كان النحاة^(٥١) يذكرون أن المنعوت في الشاهد السابق تعيين مسماه بدون هذه النعوت؛ لأن الشاعرة ترثي زوجها ومن قُتل معه من قومه، فهو

معروف لذلك جاز في (النازلين) و(الطيبون) الإتياع للمنעות «قومي» والقطع فيهما، والجمع بين الإتياع والقطع فيهما بشرط تقديم المتبع.

والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم فيرفعون إذا كان الاسم رفعًا وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجدد غير متبع لأول الكلام^(٥٢).

٢- تعدد الأوجه الإعرابية في الشواهد الشعرية في النواسخ:

يشمل هذا المبحث النواسخ أفعالًا وحروفًا، وقد عنون لها الصيمري بعناوين قد تتشابه مع عناوين كتاب سيبويه في طولها.

أ- باب الأفعال التي ترفع الأسماء والتوابع وتنصب الأخبار:

- أورد الصيمري^(٥٣) شاهدًا لسيبويه وهو قول حميد الأرقط:

فأصْبَحُوا والنَّوى عَالِي مُعَرَّسَهُمْ وَلَيْسَ كُلُّ النَّوى يُلقِي المساكينُ^(٥٤)

فصل الصيمري في إعراب هذا البيت ليقرر حكمًا نحويًا يتفق فيه مع سيبويه وجمهور البصريين^(٥٥) وهو: أنه لا يجوز أن يلي كان وأخواتها معمول خبرها ولذلك أضمر في «ليس» اسمها وهو ضمير الشأن، وخبر ليس الجملة الفعلية (كُلُّ النَّوى يُلقِي المساكينُ).

أما مذهب الكوفيين^(٥٦) فيجعلون «كُلُّ النَّوى» مفعول مقدم لتلقي، وكلّ مضاف إلى النوى، والفعل «تلقي» وفاعله المستتر في محل نصب خبر ليس تقدم على اسمه وهو «المساكين».

والصيمري في هذا الشاهد لم يبرز تعدد الأوجه الإعرابية كعادته في مواضع كثيرة من كتابه، إلا أنه من خلال التفصيل في إعراب كلمات الشاهد السابق اتضح أن في «كلّ النوى» وجهين من الإعراب الرفع والنصب إلا أنه رجح النصب وعلل لذلك بقوله^(٥٦): «ف(كلّ) منصوب بيلقي، ولو لم يكن في «ليس» ضمير الأمر لارتفع «كلّ» وكنت تحتاج إلى أن تقول: وليس كلّ النوى تلقية المساكين، بهاء تكون ضمير «كلّ» ولا يحسن حذف الهاء في الخبر، ألا ترى أنه لا يحسن أن تقول: زيدٌ ضربت بمعنى زيدٌ ضربته؟

ولا يجوز أن ترفع المساكين بليس لأن «كلّاً» ينتصب بيلقي فكنت توليها ما ينتصب بخبرها ولا يجوز أن يلي «ليس» أو «كان» ما عمل فيه الخبر دون ما عملتا فيه، لا يجوز كانت زيداً الحمى تأخذ؛ لأن زيداً منصوب بتأخذ، فلا يجوز أن يفصل بين «كان» وما عملت فيه بما ليس منها، فليس فيه إلا الإضمار في «ليس» ونصب «كلّ» بتلقي ورفع «المساكين» لأنهم الفاعلون».

- ثم أورد الصيمري^(٥٧) شاهداً آخر تعددت فيه الأوجه الإعرابية مما وهم فيه بعض النحاة أنه يجوز أن يلي «كان وأخواتها» معمول خبرها وهو قول الفرزدق:

قنافتُ هدّاجون حَوْلَ خيامهم بما كان إيّاهم عطيةٌ عَوّدا^(٥٨)

فالشاهد في البيت «بما كان إيّاهم عطيةٌ عَوّدا»، فيه وجهان عند الصيمري:

أحدهما: أن تجعل «كان» زائدة ويكون تقديره: بالذي إيّاهم عطيةٌ عود بمعنى عوده.

والثاني: أن تضمّر في «كان» الأمر والشأن، والجملة في موضع الخبر.

ويعدُّ هذا الشاهد مما احتجَّ به الكوفيون^(٥٩) على مذهبهم، فـ «إياهم» معمول (عوّدا) الذي هو خبر كان، واسمها (عطية) وهنا ولي كان معمول خبرها وليس ظرفاً ولا جارّاً ومجروراً. وبالوجهين السابقين عند الصيمري يرثُّ عليهم ذلك، ففي الوجه الأول كان زائدة والتقدير: بالذي إياهم عطية عُوّده.

وفي الوجه الثاني أُضمر في كان اسمها وهو الأمر والشأن، وجملة «إياهم عطية عُوّدا» الخبر، فلم يلي كان معمول خبرها على هذين الوجهين.

وللنحاة في بيت الفرزدق وجهان آخران:

١- أن تضمّر في كان ضميراً راجعاً إلى (ما) الموصولة فيكون «عطية» مبتدأ، و«عوّدا» خبره، و «إياهم» معمول الخبر مقدم على المبتدأ وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ جائز عند البصريين^(٦٠).

٢- تقديم معمول الخبر بعد كان للضرورة، وقد اختار هذا الوجه البغدادي^(٦١) لورود السماع عن العرب.

- أورد الصيمري^(٦٢) أربعة شواهد شعرية تعددت فيها الأوجه الإعرابية في العطف على خبر الناسخ المجرور من ذلك ما أنشده سيبويه قول عُقيبة الأسدي:

معاويّ إنّنا بشرٌ فأسججِ فلسنا بالجبالِ ولا الحديدِ^(٦٣)

وأنشد لكعب بن جُعيل:

ألا حيّ ندماني عُمير بن عامرٍ إذا ما تلاقينا من اليوم أو غدا^(٦٤)

ففي هذين الشاهدين نجد كلاً من «ولا الحديد» في البيت الأول و«أو غدا» في الثاني معطوفان على خبر ليس في «بالجبال» في الأول، وعلى محل «اليوم»

المجروح بمن الزائدة في البيت الثاني. فالصيمري يذكر فيهما وجهين من الإعراب:

- النصب عطفاً على موضع الباء، وموضع اليوم.

- الجر عطفاً على «الجبال»، و«اليوم» المجرورين.

ويرجح الجر في مثل هذين الشاهدين بقوله بعد البيت الثاني: فنصب «غدا» على موضع (من) والوجه الجر في جميع هذا؛ لأن المعنى في النصب الجر واحد، ولاتفاق اللفظين والمعنى واحد أحسن من اختلافهما. وهو بهذا يتفق مع سيبويه^(٦٥) ومن يرى برأيه من النحاة في الوجهين السابقين.

ذكر عيسى بن عمر^(٦٦): «أن تأويل الشاهد الأول: فلسنا بالجبال ولا بالحديد، فلما فقد الباء نُصب حجة لمن قال: ليس زيدٌ بقائم ولا قاعداً، وليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً بحمل (بخيلاً) على موضع (جبانٍ)؛ لأنه موضع نصب، ولولا الباء لانتصب، فحمل الحديد على موضع الجبال فنصبه».

وفي قوله^(٦٧): ««من اليوم أو غدا» حجة لمن قال: مررتُ بزيدٍ أو عمرًا، كأنه وأتيت عمرًا، وكان وجهه أن يقول: أو غدٍ، على معنى: من اليوم أو من غدٍ، ولكنه ألغى «من»».

- ثم أورد شاهداً آخر من شواهد سيبويه يجيز فيه وجهًا ثالثًا وهو الجر على مذهب من يجيز العطف على عاملين.

وهو قول النِّبِّيِّ الأعور:

هوّن عليك فإن الأمور
بكفّ الإله مقاديرها
فليس بأتيتك منهئها
ولا قاصرٌ عنك مأمورها^(٦٨)

ففي هذين البيتين تعددت الأوجه الإعرابية في «قاصر» إلى ثلاثة أوجه:

- ١- النصب بالعطف على موضع الباء.
 - ٢- الرفع على أن يكون «مأمورها» مبتدأ، و «قاصر» خبر مقدم.
- وقد اتفق الصيمري مع النحاة^(٦٩) في هذين الوجهين، وهذا مفهوم من قوله: فهذان الوجهان لا خلاف فيهما.
- ٣- أما الوجه الثالث وهو الجر على العطف على عاملين فقد أجازَه الصيمري مخالفاً بذلك النحاة^(٧٠)، ولعله يتفق مع الأخفش^(٧١) ومن ذهب مذهبه في جواز العطف على عاملين.

فيكون «مأمورها» معطوفاً على اسم ليس وهو «مَنْهِيهَا»، ويكون «قاصر» معطوفاً على خبرها وهو «بأتيك» فقد عطف بالواو على «ليس» و«الباء» وهما عاملان.

ويعلل ابن السراج لعدم جواز العطف على عاملين عند النحاة بقوله^(٧٢): «والعطف على عاملين لا يجوز من قبل أن حرف العطف إنما وضع إنما وضع لينوب عن العامل، ويغني عن إعادته، فلو عطف على عاملين أحدهما برفع والآخر بنصب لكنت قد أحلت، لأنها كانت تكون رافعة ناصبة في حال وقد أجمعوا على أنه لا يجوز أن تقول: مَرَّ زيدٌ بعمروٍ وبكرٌ خالدٍ، فتعطف على الفعل والباء».

والواضح من مذهب سيبويه^(٧٣) أنه لا يجوز العطف على عاملين؛ لأنه قال: يعد الاستشهاد بالبيتين السابقين: قد جره قومٌ، فجعلوا المأمور للمنهى والمنهِي هو الأمور، لأنه من الأمور وهو بعضها، وفي هذا ردُّ على المبرد^(٧٤) الذي صرح

بأن سيويه يميز الجر في الشاهد السابق والعطف على عاملين.

وجوّز السيوطي^(٧٥) الجر في «قاصر» بباء مقدرة مدلول عليها بالمقدمة في «بأتيك».

ب - الحروف الناسخة:

١ - باب (ما):

أورد الصيمري^(٧٦) هذا الشاهد بعد أن قرر حكمًا نحويًا هو: لا يجوز تقديم معمول خبر (ما) على اسمها وخبرها بعد (ما) مباشرة، كما لم يجز في «ليس» أن يليها ما انتصب بغيرها، فقال: «وأما قول مزاحم العُقيلي:

وَقَالُوا تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِيٍّ وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِيٍّ أَنَا عَارِفٌ^(٧٧)»

وتعدد الأوجه الإعرابية في هذا الشاهد مبني على تعدد الرواية للبيت للاستدلال بهذه الأوجه على لغات العرب، فموضع الشاهد «وما كلُّ من وافى مني أنا عارفٌ» ذكر الصيمري روايتين في (كلّ) في هذا الشاهد:

أ- رواية النصب «كلّ» حملاً على لغة تميم في (ما) فهي غير عاملة عندهم ومن ثمّ أعمل في (كلّ) عارفًا وجاز هذا كما يجوز في الابتداء نحو: عبد الله أنا ضاربٌ.

ب- رواية الرفع في «كلّ» فتكون من وجهين:

أحدهما: أن يكون محمولاً على لغة أهل الحجاز، وتقديره: أن «كلّ» اسم (ما) و«أنا عارفٌ» ابتداء وخبر، والتقدير: عارفه، بهاء ترجع إلى «كلّ» في التقدير، كما قال أبو النجم:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخَيْارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ^(٧٨)
أراد كله لم أصنعه.

والوجه الآخر: أن يكون محمولاً على لغة بني تميم، ويكون «كلٌّ» رفعاً بالابتداء و«أنا عارفٌ» جملة في موضع رفع خبر (كلٌّ) والهاء محذوفة من عارفه أيضاً.

لم يصرح الصيمري بتزجيج لأَيٍّ من هذه الأوجه، وهو يتفق مع سيبويه في الحكم العام لهذه المسألة، وإن كان سيبويه^(٧٩) قد صرَّح في الرفع في الوجه الثاني بأن حملة على الابتداء بعيد، حيث قال بعد إنشاد البيت رفعاً: فإن شئت حملته على (ليس) وإن شئت حملته على (كلُّه لم أصنع) فهذا أبعد الوجهين.

نقل البغدادي^(٨٠) قول سيبويه السابق وفصّل في المراد من قوله: وهذا أبعد الوجهين: يعني رفع «كلٌّ» بالابتداء على اللغة التميمية لأن من يرفعه بالابتداء لا يعمل (ما) فإذا لم يعملها أمكنه أن يعمل عارف في (كلّ)، فإذا لم يعمل فقد قبح، إذ قد وجد السبيل إلى المختار، ولا ضرورة تدعو إلى غيره.

ومن رفع (كلٌّ) بما فهو لا يجد السبيل إلى إعمال عارف في (كلٌّ) إلا بحذف (ما)، وحذفها يغير المعنى.

وقد استشهد الفراء بهذا الشاهد مرتين في معانيه^(٨١) رفعاً، وقال: ولم أسمع نصب (كلّ)، العرب في (كلّ) تختار الرفع وقع الفعل على راجع الذكر أم لم يقع، وأنشد الشاهد السابق، فلم يقع «عارف» على (كلٌّ)؛ وذلك أن في (كلّ) تأويل: وما من أحد يغشى مَيَّي أنا عارفٌ، ولو نصبت لكان صواباً، وما سمعته إلا رفعاً.

واستشهد بعض النحاة^(٨٢) بالشاهد السابق في رواية النصب في (كلّ) على إهمال (ما) لتقدم معمول خبرها على اسمها ولم يكن ظرفاً ولا جاراً ومجروراً، فالأصل: ما أنا عارفٌ كلٌّ من وافى منّي، فكلٌّ منصوبة على المفعولية بعارف.

٢- باب الحروف التي تنصب الأسماء والتوابع وترفع الأخبار:

أورد الصيمري^(٨٣) عدة شواهد في الأوجه الجائزة في الاسم المعطوف على خبر «إنّ» فذكر أن فيه وجهين:

الرفع من وجهين: أحدهما: أن تعطفه على موضع اسم إنّ؛ لأن موضع الابتداء، كما قال جرير:

إنّ الخلافة والنبوة فيهم والمكرماتُ وسادةٌ أطهارُ^(٨٤)

والوجه الثاني: أن تعطفه على المضمّر في الخبر؛ لأن فيه ضميراً يرجع إلى اسم إنّ، وهذا لا يحسن إلا بتأكيد الضمير كقولك: إن زيدا قائمٌ هو وعمرو.

فالشاهد عند النحاة^(٨٥) في بيت جرير: «والمكرماتُ» بالرفع حملاً على محل «إنّ واسمها» وهو الرفع على الابتداء، أو عطفاً على الضمير المستكن في الجار والمجرور والتقدير: استقرّ فيهم هما والمكرماتُ، وجوّز بعضهم^(٨٦) في «المكرمات» وجهاً ثالثاً للرفع وهو: أن تكون مبتدأ خبره «فيهم» مقدرة.

- ويجوز نصب «المكرمات» إتباعاً للخلافة^(٨٧). أما سادةٌ ففيها وجهان للرفع^(٨٨):

١- تكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: وهم سادةٌ.

٢- تكون مبتدأ حذف خبره على تقدير: وفيهم سادةٌ أطهارُ.

أما النصب فبالعطف على المنصوب «اسم إنَّ» ولا خلاف في جوازه في الحروف الناسخة كلها، قال رؤبة:

إنَّ الربيعَ الجودَ والخريفا يدا أبي العباسِ والصُّيُوفِ^(٨٩)

وقال الأخطل:

إنَّ العرارةَ والنبوحَ لدارمٍ والمستخفَّ أخوهم الأثقالا^(٩٠)

فالشاهد في بيت رؤبة عند النحاة^(٩١) «والصُّيُوفِ» حيث عطف على اسم «إنَّ» «الربيع» نصبًا، ولو رُفِعَ حملًا على الموضع أو على الابتداء وإضمار الخبر لجاز.

أما بيت الأخطل فقد فصل القول فيه ابن الشجري^(٩٢)، ولعل ابن منظور^(٩٣) نقل عنه في اللسان، وملخص القول في هذا الشاهد: يروى «المستخفَّ» بالرفع والنصب، فمن نصبه عطفه على اسم «إنَّ» وأخوهم: خبر إنَّ، والأثقالا: مفعول بالمستخفَّ تقديره: إنَّ المستخفَّ الأثقال أخوهم، ففصل بين الصلة والموصول بخبر إنَّ للضرورة.

وقد يجوز أن ينتصب بإضمار فعل دلَّ عليه المستخفَّ تقديره: إن الذي استخفَّ الأثقال أخوهم، ويجوز أن يرتفع أخوهم، والأثقال منصوبة به ويكون العائد على الألف واللام الضمير الذي أضيف إليه الأخ، ويكون الخبر محذوفًا تقديره: إن الذي استخفَّ أخوهم الأثقال هم، فحذف الخبر لدلالة الكلام عليه.

أما من رفع المستخفَّ فإنه رفعه بالعطف على موضع إنَّ، ويكون الكلام في رفع الأخ من الوجهين المذكورين كالكلام فيمن نصب المستخفَّ.

فالشواهد السابقة التي أوردها الصيمري في مسألة العطف على خبر إنَّ لم يفصل فيها كعادته في تعدد الأوجه الإعرابية وإنما ذكر تلك الأوجه مجملة، ولذلك آثرت أن أفصّل فيها استكمالاً للفائدة.

٣- باب إن وأن:

بعد أن فصّل الصيمري^(٩٤) في إنَّ المخففة من المشددة ورأي كل من الفراء والكسائي فيها في كتابه (التبصرة) أورد هذا الشاهد بقوله: وأما قول عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نُفيل:

سَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ^(٩٥)

من خلال هذا الشاهد يعرض الصيمري مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين^(٩٦) في دلالة «إنَّ» واللام في هذا الشاهد ويؤيد مذهب البصريين في أنّ «إنَّ» مخففة من الثقيلة، واللام في «لمسلاً» للتأكيد بقوله: وقول أصحابنا أولى -يريد البصريين- ويعلل لذلك بأن اللام لا تستعمل بمعنى (إلا) في غير هذا الموضع ولو جاز أن تكون بمعنى (إلا) ههنا لجاز أن تقول: جاءني القومُ لزيدًا، بمعنى إلا زيدًا، وفي هذا ردُّ لمذهب الكوفيين الذين يرون أن «إنَّ» بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا)، وتقديره: ما قتلت إلا مسلمًا، فتأويلهم اللام بمعنى «إلا» دعوى ليس عليها برهان ولا يعدل عن ظاهر الكلام إلى تقدير آخر إلا بدليل.

والنحاة في استشهادهم بالبيت السابق على فريقين:

- فريق منهم^(٩٧) اتفق مع الصيمري في الاستشهاد به على أنّ «أنَّ» مخففة من الثقيلة، واللام لام التوكيد التي تلزم خبر إنَّ للفصل بين الإيجاب والنفي.
- وفريقٌ آخر^(٩٨) يستشهد به على أنّ «إنَّ» في «إن قتلت لمسلاً» مخففة من

الثقيلة وليها فعل ماضٍ غير ناسخ وهو «قتلت» وهذا شاذ عند البصريين لا يقاس عليه بخلاف الأخفش. وبعض النحاة جعله من القليل النادر في كلام العرب.

٣- تعدد الأوجه الإعرابية في الشواهد الشعرية في المفعولات

وشبهها:

يشمل هذا المبحث بعض الشواهد الشعرية التي تعددت فيها الأوجه الإعرابية في مسائل المفعولات (المفاعيل) وأقصد بها الفضلات في الجملة وهي خمسة (المفعول به، المفعول المطلق، المفعول له، المفعول معه، المفعول فيه) أما شبه المفعولات فهي ما اشترك مع المفعولات في النصب، إلا أنها محمولة على المفاعيل في النصب وهي ثلاثة (الاستثناء والحال والتمييز).

أ- باب المفعولات:

١- المفعول معه:

أورد الصيمري^(٩٩) هذا الشاهد بعد حكم نحوي انفرد به^(١٠٠) وهو: جواز النصب فيما بعد الواو في قولهم: كلُّ رجلٍ وضيعته، بمعنى مع ضيعته، ويجوز الرفع في هذا على تقدير العطف، ويكون خبر الابتداء محذوفًا تقديره: كلُّ رجلٍ وضيعته مقرونان، قال شداد العبسي أبو عنتره:

فَمَنْ يَكُ سَائِلًا عَنِّي فَيَأْتِي وَجِرْوَةَ لَا تَرُودُ وَلَا تَعَارُ^(١٠١)

فذكر الصيمري في كلمة «جروة» في الشاهد السابق وجهين من الإعراب:

- أحدهما: أن تكون «جِرْوَةٌ» معطوفًا على اسم إنَّ، والخبر محذوف تقديره: فإني وجرّوة مقرونان، ثم أخبر عن جروة خاصة بقوله: لا تروء ولا تعار.

- والثاني: أن تكون الواو بمعنى (مع)، ويكون خبر «إنَّ» تقديره: فيإني مع جرورة، كما تقول: إني مع زيدٍ، ثم أخبر عنهما بقوله: لا تروُدُ ولا تعارُ.

وفي هذا الشاهد يعتمد الصيمري على السماع من كلام العرب ليرز الوجه الإعرابي وينظر لهذا الوجه بقولهم: زيدٌ والشمالُ يباريها، أي مع الشمال، فزيدٌ: مبتدأ، ومع الشمال: خبره، ثم أخبر عنه خبراً آخر بقوله: يباريها.

وهناك موضع آخر لتعدد الأوجه الإعرابية في هذا الشاهد وهو في جملة «لا تروُدُ ولا تعارُ» ففيها وجهان من الإعراب:

- أحدهما: تكون خبراً ثانياً لجرورة.

- والثاني: تكون في موضع الحال من «جرورة»، وكذلك بالنسبة ل (يباريها) تكون حالاً من زيدٍ، كأنك قلت في الأول: فيإني مع جرورة لا رائدة ولا معارةً، وفي الثاني زيدٌ مع الشمالِ مبارياً لها. والصيمري تابع لسيبويه^(١٠٢) في الوجهين السابقين حيث ذكر سيبويه بعد إنشاد البيت: «فهذا كلُّه ينتصب انتصاب إني وزيداً منطلقان، ومعناها (مَع) لأن «إني» ها هنا بمنزلة الابتداء ليست بفعل ولا اسم بمنزلة الفعل».

ويعدُّ هذا الشاهد من أكثر شواهد الصيمري من حيث تعدد الأوجه الإعرابية فبالإضافة إلى ما سبق ذكره من أوجه نجد أنه يمكن الاستشهاد به على حذف الخبر وجوباً والتقدير: مقرونان.

- أيضاً يكون شاهداً على تعدد الخبر، ففي الوجهين الجائزين في «جرورة» يجوز في جملة «لا تروُدُ ولا تعارُ» أن تكون خبراً ثانياً لجرورة خاصة.

- أورد الصيمري^(١٠٣) عدة شواهد شعرية تعددت فيها الأوجه الإعرابية في الاسم بعد الواو التي تكون بمعنى (مع)، وسأعرض لشاهدين منها.

- فالشاهد الأول أنشده سيبويه:

يَا زُبَيْرَانَ أَخَا بَنِي حَلْفٍ مَا أَنْتَ وَيَبُ أَيُّكَ وَالْفَخْرُ^(١٠٤)

معناه: ما أنت مع الفخر في افتخارك وتحققك به. فالصيمري يرى أن في هذا الشاهد «ما أنت وَيَبُ أَيُّكَ وَالْفَخْرُ» وجهين من الإعراب:

- النصب على أنه مفعول معه فالواو بمعنى (مع) بتقدير فعل الكون مضمراً والتقدير: ما كنت أنت والفخر.

- الرفع وهو الأجود والذي ورد السماع به في هذا الشاهد بالعطف على أنت مع ما في الواو من معنى (مع).

ونسب الصيمري جواز الوجهين لسيبويه، والذي يبدو أن الأكثر والأجود عنده الرفع، حيث ذكر قبل الشاهد السابق^(١٠٥): «هذا باب معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأول إلا أنها تعطف الاسم هنا على ما لا يكون ما بعده إلا رفعاً على كل حال، وذلك قولك: أنت وشأنك، وكل رجلٍ وضيعته، وما أنت وعبدُ الله...».

أما النصب فقليل عند العرب حيث قال^(١٠٦): «وزعموا أن ناساً يقولون: كيف أنت وزيداً، وما أنت وزيداً، وهو قليل في كلام العرب».

وينقل النحاة^(١٠٧) عن سيبويه امتناع النصب في مثل الشاهد السابق ويعللون لذلك بعلّة الصيمري في ترجيح الرفع؛ لأنه ليس قبل الاسم المعطوف فعل يتعدى إليه فينصبه.

ورأي جمهور النحاة^(١٠٨) أنه إذا تقدم الواو مفرد نحو: كلُّ رجلٍ وضيعته، فيجب الرفع في الاسم بعد الواو ولا يجوز النصب على المفعول معه. ونقل السيوطي^(١٠٩) أن الصيمري جوّز فيه النصب بلا تأويل، وجوّز بعضهم فيه النصب على تأويل ما قبل الواو وأنه جملة حذف ثاني جزأها. والتقدير: كلُّ رجلٍ كائنٍ وضيعته.

– أما الشاهد الثاني فأنشده بعضُ الهذليين:

وما أنا والسيرَ في متلّفٍ يبرِّحُ بالذِّكرِ الضَّابطِ^(١١٠)

فالشاهد عند النحاة^(١١١) في هذا البيت: «وما أنا والسير» نصب السير على أنه مفعول معه بإضمار فعل كأنه قال: فما كنتُ أنا والسير، أو فما أكونُ أنا والسير، ولو رفع «السير» لكان أجود.

وقدّره النحاس^(١١٢) بقوله: «أراد ما أنا مع السير، وأضمر فعلاً كأنه قال: ما لي أكون مع السير؟ فلما حسُن إضمار الفعل ههنا نصب».

ويجعل السيوطي^(١١٣) هذا الشاهد مما يختار فيه العطف مع جواز النصب على المفعول معه وهو القسم الثالث من مسائل المفعول معه، وقد منع النصب بعض المتأخرين كابن الحاجب ولكن رُدَّ بالسماع عن العرب ومنه هذا الشاهد. فالصيمري في هذين الشاهدين يعتمد على السماع عن العرب في جواز الأوجه الإعرابية.

٢- المفعول فيه:

أورد الصيمري^(١١٤) هذا الشاهد في باب الجرّ وآثرت أن يكون في هذا المبحث لمضمونه، حيث يعرض فيه الأوجه الجائزة في ظرف الزمان إذا جرَّ بحرف

وأضيف إلى فعل ماضٍ وهو قول النابغة:

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا وَقُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ^(١١٥)

فذكر فيه وجهين من الإعراب معتمداً على الرواية في هذا الشاهد:

١- البناء على الفتح «حين»؛ لأنه مضاف إلى مبني وهو الفعل الماضي «عاتب» فاكْتَسَبَ البناء مما أضيف إليه.

٢- الكسر «حين» على الأصل؛ لأنه سُبِقَ بحرف جرٍّ فهو معرب.

ونظّر الصيمري للوجهين السابقين في «حين» في الشاهد السابق بآية من القرآن وهو قوله تعالى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾^(١١٦)، فمن كسر^(١١٧) أعرب وأجراه على الأصل، ومن فتح^(١١٨) بناه مع «إذ» لأنه غير متمكن.

ويتفق النحاة^(١١٩) مع الصيمري في الوجهين السابقين في الشاهد ويعللون لكل وجه بما علل به. وقد علّل الزجاجي^(١٢٠) لإضافة أسماء الزمان إلى الأفعال بعدة تعليلات أخرى.

اختلف النحاة^(١٢١) في علة بناء ظرف الزمان إذا وليه فعل ماضٍ وملخص ذلك:

ذهب البصريون إلى أنه بُني للتناسب، وقال ابن مالك: بل لشبه الظرف حينئذٍ بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة إليه وإلى غيره.

والبناء عند إضافة ظرف الزمان إلى الفعل الماضي أرجح لكونه مضافاً إلى مبني أصالة وهو في الشاهد السابق «عاتبت».

وقد استشهد ابن هشام^(١٢٢) بهذا الشاهد في مغنيه أثناء ذكره للأمر التي يكتسبها الاسم بالإضافة، ومن ذلك البناء وخصه بثلاثة أبواب، فالشاهد

السابق من الباب الثالث وهو أن يكون زماناً مبهمًا والمضاف إليه فعل مبني بناءً أصليًا.

ب - شبه المفعولات:

- الحال:

أورد الصيمري^(١٢٣) شاهدًا على جواز حذف الحال إذا دلّ عليه دليل وهو قول عمرو بن معدي كرب:

الحربُ أولُ ما تكونُ فُتِيَّةٌ تسعى بزيتها لكلِّ جَهُولِ^(١٢٤)

يعدُّ هذا الشاهد من أكثر الشواهد الشعرية عند الصيمري تعددت فيه الأوجه الإعرابية حيث ذكر فيه أربعة أوجه:

نصب «أول» و«فُتِيَّةٌ»، ورفعهما، ونصب «فُتِيَّةٌ» ورفع «أول»، ونصب «أول» ورفع «فُتِيَّةٌ».

- فمن ينصبها جميعًا، جعل «الحرب» رفعًا بالابتداء، و«تسعى» خبر الابتداء، و«أول» منصوب على الظرف، والعامل فيه «تسعى» كأنه قال: تسعى في أول ما تكون، ثم حذف «في» ونصب «أول»، وقد اتفق ابن الحاجب^(١٢٥) في العامل في «أول» مع الصيمري في أنه «تسعى» أي تسعى بزيتها لكل جهول في زمن أول وجودها في هذه الحال؛ فيكون المعنى: على أن سعيها بزيتها في أول زمن وجودها على هذه الحال.

و«فُتِيَّةٌ» نصب على خبر تكون، وقد جوز ابن الحاجب^(١٢٥) في نصب «فُتِيَّةٌ» وجهًا آخر وهو: نصبه على الحال إما من الضمير في «تسعى» والعامل فيه

«تسعى» أي: تسعى بزيتها في حال كونها فُتِيَّةً، وإما من الضمير في «تكون»: فيكون على هذا الوجه «أول» منصوب على الظرف لفُتِيَّةً على ألا يكون معمولاً لتكون بل لتسعى؛ أي تسعى بزيتها في حال كونها فُتِيَّةً في أول وجودها.

- والرفع فيهما جميعاً على:

أن تكون «الحرب» مبتدأ، و«أول ما تكون» مبتدأً ثانياً، و«فُتِيَّةً» خبر «أول»، وفي تكون ضمير يرجع إلى الحرب. وخبر الحرب الجملة الاسمية «أول ما تكون فُتِيَّةً».

وفي رفع «أول» وجهٌ آخر: رُفِعَ على أنه بدل من الحرب، وعلى هذا يكون رفع «فُتِيَّةً» على أنه خبر الحرب؛ كأنه قال: أول أكوان الحرب فُتِيَّةٌ وهو بدل اشتمال؛ وصح الإخبار عن الكون بصفة ما هو كائنٌ فيه كما صح وصف الليل بنائم، فوصفه بصفة ما هو واقع فيه.

ولا يستقيم أن يكون خبراً بعد خبر إذ لا يستقيم أن يخبر عن الحرب بأول أكوانها؛ لفساد المعنى لتغاير الذاتين في المعنى^(١٢٥).

- أما نصب «أول» ورفع «فُتِيَّةً» فالحرب رفع بالابتداء و «فُتِيَّةً» خبره، و «أول ما تكون» ظرف كأنه قال: الحرب فُتِيَّةٌ في أول ما تكون. وقيده ابن الحاجب^(١٢٥) بأنه ظرف لفُتِيَّةً أي: فُتِيَّةٌ أول ما تكون، كأنه قيل: مُستَحْسَنَةٌ أول أكوانها، ولا يجوز أن تكون حالاً من الحرب؛ لأنه مبتدأ ولا موضع خبر عنه؛ لأنه لا فائدة فيه إذ كل شيء مستقر أول أكوانه، ولا يجوز أن يكون معمولاً لتسعى لوقوعه بين مبتدأ وخبر قبله.

- ومن رفع «أوّل» ونصب «فُتِيَّة» جعل «أوّل» بدلاً من الحرب بدل اشتمال، ونصب «فُتِيَّة» على الحال بتقدير: إذا كانت فُتِيَّةً، وهذه الحال سدت مسد الخبر.

ويتفق الصيمري مع النحاة^(١٢٦) الذين استشهدوا بهذا الشاهد في الأوجه الإعرابية. وقد أجاد ابن الحاجب^(١٢٧) في عرضه لهذه الأوجه الإعرابية موضعاً العامل في كل وجه.

ويظهر اهتمام الصيمري بالمعنى عند عرضه لتعدد الأوجه الإعرابية في هذا الشاهد من خلال التقدير لكل وجه منها.

٤- تعدد الأوجه الإعرابية في الشواهد الشعرية في الأفعال وما يجري مجراها في العمل:

يشمل هذا المبحث الشواهد التي تعددت فيها الأوجه الإعرابية في مسائل إعراب الأفعال، وما يجري مجرى الأفعال في العمل وذلك في مسائل المشتقات العاملة عمل الأفعال كاسم الفاعل والمصدر واسم الفعل.

أ- باب الأفعال:

١- باب إعراب الأفعال:

أورد الصيمري^(١٢٨) شاهدين تعددت فيهما الأوجه الإعرابية، فالفعل المضارع فيهما وقع بعد الفاء في غير الواجب فيكون فيه النصب بأن المضمر، ويجوز الرفع بعد الفاء على تقدير الابتداء. فالشاهد الأول قول الشاعر:

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ وَهَلْ تُخْبِرُكَ الْيَوْمَ بَيِّدَاءَ سَمَلِقُ^(١٢٩)

ففي هذا الشاهد وجهان من الإعراب في (فينطق) عند الصيمري:

- النصب بأن المضمرة بعد الفاء وهو الوجه عند النحاة.
- الرفع على أن الفاء للاستئناف، وهو المختار عنده وعلل لذلك بقوله: لم يجعل السؤال سبباً للنطق، ولكنه جعله ينطق على كل حال، كأنه قال: فهو ينطق.
- قال أبو جعفر نقلاً عن أبي إسحاق^(١٣٠) في الشاهد السابق: «إنه تقرير، معناه: إنك سألته، فيقبح النصب؛ لأن المعنى يكون: إنك إن تسأله ينطق».
- قال الأعلام^(١٣١): «رفع ينطق لرفع القوافي، ورفع على تقدير: فهو ينطق على كل حال، ثم استدرك ذلك وأبعد أن ينطق فقال: وَهَلْ تُخْبِرُنَّكَ الْيَوْمَ بَيِّدَاءَ سَمَلَقُ»
- وقيل^(١٣٢): الشاهد عنده: رفع «ينطق» على الاستئناف والقطع على معنى: فهو ينطق، وإيجاب ذلك له، ولو أمكنه النصب على الجواب لكان أحسن.

- ثم أورد الشاهد الثاني وهو قول النابغة:

ولا زال قبر بين بُصْرَى وجاسِمٍ عليه من الوسميِّ جوْدٌ ووابلٌ
فِينبْتُ حُوْدَانًا وَعَوْفًا مُنَوَّرًا سَأْتِبُهُ مِنْ خَيْرِ مَا قَالَ قَائِلٌ^(١٣٣)

في هذا الشاهد أيضًا وجهان من الإعراب:

- النصب بإضمار أن بعد الفاء «فينبت».
- الرفع على تقدير الابتداء، أي على الاستئناف «فينبت»؛ لذلك قدّر المعنى في هذا الوجه بقوله: كأنه قال: فهو ينبت حوذاناً ولم يجعله جواباً لدعائه، ولو نصب لجاز على أن يجعل الأول سبباً للثاني، وهذا الرأي للمبرد^(١٣٤) أيضاً حيث يرى أن الرفع في «فينبت» في الشاهد السابق هو الوجه؛ لأنه ليس بجواب إنما هو فذاك ينبت حوذاناً، ولو جعله جواباً لقوله: ولا زال كان وجهًا جيدًا.

فالصيمري يتفق مع النحاة^(١٣٥) في جواز النصب والرفع في الشاهدين السابقين إلا أنهم يرجحون الرفع، فالفاء للاستئناف وليست للسيبية، فلم يجعل الأول سبب للآخر.

٢- باب المجازاة:

أورد الصيمري^(١٣٦) هذا الشاهد وفيه يذكر قولين لسيبويه، لم يرجح أحدهما على الآخر حيث قال: وأما قول الهذلي:

فَقُلْتُ تَحْمَلُ فَوْقَ طَوِّكَ إِتْمَا مُطَبَّعَةٌ مِّنْ يَأْتِهَا لَا يَضِيرُهَا^(١٣٧)

فالوجه الأول: أن يكون على تقديم الجواب بتقدير: لا يضيرها من يأتها.

والآخر: أن يكون على حذف الفاء، كأنه قال: من يأتها فلا يضيرها.

وهذا الوجه الأخير اختاره المبرد^(١٣٨)، ونقل رأي البصريين في الشاهد السابق بقوله: والبصريون يقولون: هو على إرادة الفاء، ويصح أن يكون على التقديم.

وعلل الأعلام^(١٣٩) لرأي المبرد في هذا الشاهد بقوله: «وقد خالف المبرد سيبويه في هذا وما أشبهه من التقديم، وحجته أن المرفوع إذا وقع بعد الشرط فقد وقع في موضعه فلا ينوي به التقديم الذي ليس بموضعه كما لا يقال: ضرب غلامه زيداً، وزيداً على نية ضرب زيداً غلامه...»

فيضيرها إذا تقدمت على «من» ارتفعت (مَنْ) به، فيبطل عملها من الجزم، لأن حرف الشرط لا يعمل فيه ما قبله.

أما حجة سيبويه في جواز التقديم للجواب أنه يقدر الضمير «الفاعل» في «يضير» على ما هو عليه في التأخير، و«مَنْ» مبتدأة على أصلها فلا يلزم أن

ترتفع (مَنْ) به وتبطل (مَنْ) عمل الجزم^(١٤٠). أما فاعل «يضيئ» على التقديرين السابقين فقد نُقل عن أبي علي^(١٤١) قوله في ذلك: - «من قدّر فيه التقديم كان فاعل «لا يضيئها» ضيئاً، فأضمر الضيئ له لدلالة يضيئ عليها، والضيئ قد استعمل استعمال الأسماء نحو: لا ضيئ، كأنه قد صار اسماً لما يُكره ولا يراد.

- ومن قدّر الفاء محذوفة أمكن أن يكون الفاعل أحد شيئين: أحدهما: الضيئ كقول من قدّر التقديم.

والثاني: يجوز أن يكون فاعل يضيئ ضميراً من الذي تقدم ذكره».

وقد استشهد بعضهم^(١٤٢) بهذا الشاهد «لا يضيئها» على رفع الفعل المضارع جواباً لشرط غير ماضٍ ولا مضارع فنفي بلم، وذلك ضعيف عند جمهور النحاة. والصيمري في الشاهد السابق تابعٌ لسيبويه في الأوجه الإعرابية التي ذكرها وهي أيضاً تمثل رأي أغلب البصريين.

٣- باب حتى:

تعُدُّ (حتى) أحد الحروف التي ينصب بعدها الفعل المضارع إما بإضمار «أن» أو تكون بمعنى «كي» وهذا هو الموضع الثالث من المواضع الأربعة التي ذكرها الصيمري حتى^(١٤٣) وهنا أورد شاهداً في الموضع الرابع التي تكون فيه «حتى» حرف من حروف الابتداء تقع بعدها الجمل وهو قول امرؤ القيس:

سَرَيْتُ بِهَمْ حَتَّى تَكَلُّ مَطِيْهِمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ^(١٤٤)

في هذا البيت الشعري يذكر الصيمري فيه موضعين للاستشهاد به:

أحدهما: قوله: «حتى الجيادُ ما يُقَدِّن»، فالجيادُ: رفعٌ بالابتداء و«ما يُقَدِّن»

خبره، فحتى هنا حرف استئناف وما بعدها جملة مبتدأة وهي جملة اسمية. وقد يلي حتى هذه جملة فعلية وهذا هو:

الموضع الثاني للاستشهاد «سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكُلُّ مَطِيَّهُمْ» وفي هذا الموضع أيضاً لا عمل لحتى في الفعل الذي بعدها فهي أيضاً حرف ابتداء؛ لذا قال الصيمري^(١٤٥): «إن الفعل يرفع بعدها على وجهين: أحدهما: أن يكون الفعل الأول قد كان، والفعل الذي بعد «حتى» يقع الآن كقولك: لقد سَرَيْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا الْآنَ وما أَمْنَع.

والوجه الثاني: أن يكون الذي بعد «حتى» متصلاً بما قبلها غير منقطع عنه، كقولك: سَرَيْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا، أي سَرَيْتُ فَدْخَلْتُهَا، وعلى هذا فُرئ: ﴿وَزَلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾^(١٤٦) بالرفع^(١٤٧)، أي زلزلوا فقال الرسول».

فمن خلال هذين الوجهين يظهر اهتمام الصيمري بالربط بين الوجه الإعرابي والمعنى بالأمثلة التوضيحية وبالنظر لما قبل (حتى) وما بعدها.

ولم يصرح الصيمري في هذا الشاهد إلا برواية واحدة فيما بعد حتى وهي الرفع سواء كان للجملة الاسمية «حتى الجياد...» أو الجملة الفعلية في الشطر الأول «حتى تَكِلُّ...» فالفعل «تَكِلُّ» مرفوع فهذا دليل على أن حتى غير عاملة وبهذا يخالف النحاة^(١٤٨) الذين استشهدوا بالبيت السابق على أن حتى الأولى عاملة النصب بإضمار «أَنْ»، والتقدير: إلى أَنْ، والثانية غير عاملة لذلك رُفِعَ ما بعدها «حتى الجياد».

نقل ابن هشام^(١٤٩) رواية الرفع في الشاهد السابق «حتى تَكِلُّ» برفع الفعل «تَكِلُّ» بعد حتى على أَنَّ جملة «تَكِلُّ مَطِيَّهُمْ» معطوفة بحتى على «سَرَيْتُ

بهم» ونسب هذا الرأي لابن السيّد^(١٠٠). وهذا مخالف لما اشترطه النحاة حتى يرتفع الفعل بعدها.

ففي رواية الرفع «تَكِيلٌ» يكون المعنى: حتى كَلَّتْ، ولكنه جاء بلفظ المضارع على حكاية الحال الماضية، كقولك: رأيتُ زيدًا أمس وهو راكبٌ.

أما من نصب «تَكِيلٌ» فهي «حتى» الجارة ولا بد على النصب من تقدير زمن مضاف إلى «تَكِيلٌ» أي زمن كلال مطيهم^(١٠١).

ثم أورد الصيمري^(١٠٢) هذا الشاهد الذي تتعدد فيه الأوجه الإعرابية فيما بعد «حتى» وذلك لأن الفعل قد شغل بضمير ما بعد «حتى» وهو قول الشاعر:

ألقى الصحيفةَ كَيُّ يُحَقِّفَ رَحْلَهُ والزادَ حَتَّى تَعْلَهُ ألقاها^(١٠٣)

ففي «تَعْلَهُ» الأوجه الثلاثة: الرفع والنصب والجر.

هذا الشاهد مما اكتفى فيه الصيمري بالإشارة إلى الأوجه الإعرابية الثلاثة دون تفصيل، وهو يتفق مع النحاة في تلك الأوجه، وآثرت أن أفصّل في تلك الأوجه كما وردت عند النحاة^(١٠٤):

- فمن جرّ «نعلِهِ» جعل «حتى» غاية، وكان «ألقاها» تأكيدًا؛ لأن ما بعد «حتى» يكون داخلًا فيما قبلها فيصير «ألقاها» حينئذٍ تأكيدًا لأنه مستغنى عنه، كأنه قال: ألقى الصحيفةَ والزاد وما معه من المتاع حتى انتهى الإلقاء إلى النعل، ونُسب هذا الرأي لسيبويه^(١٠٥).

- وأما الرفع فعلى الابتداء، وجملة «ألقاها» الخبر، فحتى في هذا الوجه حرف ابتداء، والجملة بعدها مستأنفة.

- وأما النصب فعلى وجهين:

أحدهما: أن تكون حتى حرف عطف بمعنى الواو، عطف النعل على الزاد وكان «ألقاها» توكيداً مستغنى عنه.

وقيل^(١٥٦): عطف النعل على الصحيفة، كأنه قال: ألقى الصحيفة حتى نعلهُ يريد: ونعلهُ، والضمير في «ألقاها» يجوز أن يعود على النعل وعلى الصحيفة.

الآخر: أن تكون «حتى» حرف ابتداء تقطع الكلام عما قبله وتنصب الفعل بإضمار فعل دلّ عليه «ألقاها» كأنه قال: حتى ألقى نعلهُ ألقاها.

وزعم ابن خلف^(١٥٧): أن «حتى» في البيت عاطفة، والجمله بعدها معطوفة على الجملة المتقدمة وهذا أيضا قاله ابن السيد، نقله ابن هشام في المغني^(١٥٨) وردّه بقوله: لأن «حتى» لا تعطف الجمل، وذلك لأن شرط معطوفها أن يكون جزءاً مما قبلها أو كجزء، وهذا لا يتأتى إلا في المفردات. وقد أورد ابن هشام^(١٥٩) هذا الشاهد أثناء ذكره للشرط الثالث من شروط (حتى) العاطفة: كونه بعضاً من المعطوف عليه، إما بالتحقيق أو بالتأويل، فجعل هذا الشاهد من التأويل فقال: فيمن نصب «نعلهُ» فإن ما قبلها في تأويل: ألقى ما يثقله، أو شبهها بالبعض. وهو رأي أحد الباحثين^(١٦٠) في هذا الوجه، فالنعل ليس بعض الزاد ولا غايته؛ لكن البيت مؤول والتقدير: ألقى ما ينقله حتى نعله، فبين المعطوف والمعطوف عليه مناسبة.

ب- ما يجري مجرى الأفعال في العمل:

١- باب اسم الفاعل:

أورد الصيمري^(١٦١) هذين البيتين من شواهد سيبويه على إعمال اسم الفاعل النصب حملاً على المعنى حيث قال: كما أنشد سيبويه:

أعني بخوار العنان تخالهُ إذا راح يردّي بالمدجج أحرّدا
وأبيض مصقول السّطام تخالهُ وذا حُبك من نسج داوود مُسرّدا^(١٦١)

المتأمل في هذين الشاهدين لا يجد فيهما اسم فاعل عمل النصب فيما بعده حملاً على المعنى، لكن الصيمري هنا ينظرّ بهما على مسألة سابقة لهذين البيتين حيث قال: تقول: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرو بالعطف على لفظ زيدٍ، وإن شئت و«عمراً»، بالحمل على المعنى كأنك قلت: ويضرب عمراً؛ لأن ضارباً دلّ على الضرب ثم أنشد البيتين.

فالشاهد فيه: «وأبيض مصقول» نُصب حملاً على المعنى كأنه قال: أعطني خوار العنان وأبيض مصقول، فأول «أعني» في البيت بمعنى «أعطني وناولني».

والصيمري بعد إنشاد البيتين السابقين يقول^(١٦١): «فحمل ما في البيت الثاني على المعنى فنصب، وإذا جاز النصب في هذا فهو في المسألة أحسن وأجوز؛ لأن الأصل: ضاربُ زيداً وعمراً، فحملت الثاني على ما كان ينبغي للأول أن يكون عليه، وفي البيت لم يحمله على ما هو الأصل وإنما حمّله على المعنى».

فالصيمري تابع لسيبويه^(١٦٢) في أنّ «وأبيض» منصوب حملاً على المعنى حيث صرح بذلك في كتابه: «فحمله على المعنى، كأنه قال: وأعطني أبيض مصقول السّطام».

وتعدد الأوجه الإعرابية في هذا الشاهد قد لا تكون ظاهرة ولم يصرح الصيمري إلا بوجه واحد وهو: النصب حملاً على المعنى، أما الوجه الآخر الذي هو: الجرّ على اللفظ، وهو في المسألة ظاهر في المثال: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرو، فعمرو مجرور بالعطف على لفظ زيدٍ، وكذا بالنسبة للشاهد الشعري

«وأبيض» معطوف على «بخوار...» مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف.

فجواز النصب في مسألة اسم الفاعل إذا عطف على معموله المنصوب أحسن وأقوى - كما ذكر الصيمري - لأنه على الأصل نحو: هذا ضاربٌ زيدًا وعمراً، فإن كان المعطوف عليه مجرورًا سواء كان بالإضافة أو بحرف جر كما في الشاهد السابق «أعني بخوار... وأبيض مصقول» فطال بين المعطوف والمعطوف عليه الكلام بمعنى فُصِّل بينهما كان النصب أيضًا أقوى لبعده عن الجار، فالنصب حملًا على المعنى بإضمار فعل مناسب كما قُدِّر عند النحاة^(١٦٤) بـ: أعطني أبيض.

٢- باب ما يعمل من المصدر عمل الفعل:

أورد الصيمري^(١٦٥) هذا الشاهد على إعمال المصدر عمل الفعل وحذف الفاعل للدلالة عليه من الكلام وهو قول الشاعر، أنشده سيبويه:

أَحَدْتُ بِسَجْلِهِمْ فَتَفَحَّتْ فِيهِ مُحَافِظَةٌ لَهْنٍ إِخَا الدِّمَامِ^(١٦٦)

يعدُّ هذا الشاهد من الشواهد التي لم أجدها في كثير من كتب النحاة المتداولة.

فموضع الشاهد في البيت السابق هو: «محافظةٌ لهنٍ إخا الدِّمام» حيث المصدر «محافظةٌ» نصب «إخا الدِّمام» مفعول به، ولم يذكر الفاعل؛ لأن ما قبله يدلُّ عليه، فالتقدير: لأني حافظتُ إخا الدِّمام، أي رعيته.

لم يذكر الصيمري في هذا الشاهد أوجه إعرابية متعددة وإنما ذكر أنه يجوز إضافته إلى المفعول مع حذف الفاعل وهو هنا يقصد «محافظة» والمصدر بصفة

عامة، وكعاداته يمثل بأمثلة نحوية غير كلمات الشاهد، وهو يتفق مع النحاة^(١٦٧) في الأوجه التي تجوز في إضافة المصدر إلى معمولاته وذلك نحو: أعجبنى ضرب زيد، فهذا يحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون زيدُ الفاعل، وهو الأصل، والثاني: أن يكون المفعول، والثالث: أن يكون في المعنى مرفوعًا بتقدير ما لم يُسمَّ فاعله.

٣- باب أسماء سُمِّيَ الفعل بها في الأمر والنهي:

أورد الصيمري^(١٦٨) هذا الشاهد من الرجز بعد أن ذكر قاعدة عامة عند النحاة وهي: لا يجوز أن يتقدم معمول اسم الفعل عليه، ويكون عاملاً فيه، وأما قول الراجز: يا أيُّها المائِحُ دَلْوِي دونكا^(١٦٩).

يذكر الصيمري في هذا الشاهد وجهين من الإعراب:

- الرفع في «دَلْوِي» كأنه قال: دلوي عندك، كما تقول: دلوي بقربك استدعاءً لملئها، وإن لم يكن ذلك في لفظ الفعل.

- النصب في «دَلْوِي» بفعل مضمر، لا بدونك المذكور والدليل على هذا، أنه لو قال: يا أيُّها المائِحُ «دلوي» وسكت لفهم منه ما يفهم بقوله: «دونك» والتقدير: خذ دلوي، واملاً دلوي، كما تقول لإنسان يضرب: يا أيُّها الضاربُ زيدًا، أي يا أيُّها الضاربُ اضرب زيدًا. فالحال المشاهدة أغنت عن إظهار الفعل، وكذلك: يا أيُّها المائِحُ وذكر «دونك» تبيينًا لموضع دلوه، أي هي بالقرب منك فاملاًها.

وهو يتفق في هذين الوجهين مع النحاة^(١٧٠)، وتوجيهه للرفع على أن دلوي: مبتدأ مرفوع، خبره الظرف «دونك» فيه نظر عند الشيخ خالد الأزهرى^(١٧١)؛ لأن المعنى ليس على الخبر المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه.

ويرى ابن مالك^(١٧٢) أن «دلوي» منصوب بدونك مدلولاً عليها بدونك الملفوظة مستنداً إلى قول سيويه في: زيداً عليك، كأنك قلت: عليك زيداً. وردّ الشيخ خالد الأزهري^(١٧٣) رأي ابن مالك السابق بحجتين:

١- أن اسم الفعل لا يعمل محذوفاً.

٢- أن ما أسند إليه من كلام سيويه محمول على تفسير المعنى لا تفسير الإعراب.

ويرى بعض المعربين^(١٧٤) أن «دلوي» مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هذه دلوي دونكا، أو هذا دلوي دونكا.

وقد كان لتعدد الأوجه الإعرابية في «دلوي» أثراً في إظهار المعنى المقصود من الرجز، وتفصيل الصيمري في الأوجه الإعرابية بأمثلة توضيحية أثناء التقدير يدل على اهتمام الصيمري بالمعنى. ومما يدل على رسوخ قدم الصيمري في علم النحو أن رأيه في إعراب الشاهد السابق ورد عند بعض النحاة^(١٧٥) الذين جاءوا بعده.

٥- تعدد الأوجه الإعرابية في الشواهد الشعرية في مسائل متفرقة من أبواب النحو:

يشمل هذا المبحث الشواهد التي تعددت فيها الأوجه الإعرابية في مسائل متفرقة من أبواب النحو، لذلك جمعت هذه المسائل في هذا المبحث وسيتم عرضها حسب ترتيبها عند الصيمري.

أ- باب الفعل الذي لا يتعدى:

أورد الصيمري^(١٧٦) شاهداً على حكم الفاعل المثني والمجموع مع عامله وهو قول الفرزدق:

وَلَكِنْ دِيَايَ أَبُوهُ وَأُمُّهُ بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ^(١٧٧)

وذكر فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون التقدير: أخواك قاما، وجواريك ذهبن، فتكون هذه الأفعال أخبارًا مقدمة والأسماء التي بعدها رفعٌ بالابتداء.

فعلى هذا الوجه يكون أقاربه: مبتدأ مرفوع، ويعصرن: خبر مقدم، وهذا سائغ عند أهل البصرة كما نُقل عن ابن خلف، وفيه قبح عند أبي علي؛ لأن الخبر جملة وليس بمفرد، فلا يجوز فيه ما جاز في الأصل الذي هو المفرد، وأهل الكوفة لا يميزون مثل هذا^(١٧٨).

والثاني: أن تكون هذه الأسماء بدلًا من الضمائر التي قبلها. فأقاربه: بدل كل من كل من نون النسوة في «يعصرن». وهذا الوجهان أجازهما النحاة^(١٧٩).

والثالث: أن تكون هذه الحروف علامات تؤذن أن الفعل لاثنين أو جماعة وليست بأسماء مضمرة، كما تؤذن التاء في قولك: قامت هندُ أن الفعل لمؤنث، والاختيار أن تقول: قام إخوتك، وقام أخواك، ولا تلحق الفعل علامة التثنية والجمع، والفرق بين هذا وبين قامت هندُ، أن التأنيث لازم للاسم لا يفارقه، والجماعة قد تفترق فيخبر عن كل واحد منهم على الانفراد، وهذا مذهب طائفة من العرب وهم بنو الحارث بن كعب، كما نقل الصقار في شرح الكتاب، وقد عزيت هذه اللغة أيضًا لطي وأزد شنوءة^(١٨٠). وأطلق النحاة^(١٨١) على هذه اللغة «لغة أكلوني البراغيث».

والصحيح عند سيبويه^(١٨٢) ومن يرى برأيه الوجه الثالث حيث قال: «وأعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء

التي يظهورونها في «قالت فلانة» وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة».

ولم يصرح الصيمري كغيره من النحاة بالوجه الصحيح من الأوجه الثلاثة التي ذكرها في هذا الشاهد، واختار مذهب الجمهور^(١٨٣) في مثل ذلك وهو: إذا أسند الفعل إلى ظاهر مثنى أو مجموع وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع، فيكون كحاله إذا أسند إلى مفرد.

ب- باب ما ينتصب من الأسماء والمصادر بإضمار فعل:

أورد الصيمري^(١٨٤) عدة شواهد شعرية على مصادر منصوبة بإضمار الفعل وأسماء جرت مجرى تلك المصادر، ومما ذكر فيه تعدد الأوجه الإعرابية من تلك الشواهد قول الشاعر:

كَسَا اللُّؤْمُ تَيْمًا حُضْرَةً فِي جُلُودِهَا فَوَيْلٌ لَتَيْمٍ مِنْ سَرَابِيلِهَا الحُضْرِ^(١٨٥)

فالشاهد في هذا البيت «فويلٌ لتيم» فيه عند الصيمري وجهان:

الأول: النصب بتقدير: ألزمه الله ذلك.

والثاني: الرفع بالابتداء، والمعنى: ثبت له ويلٌ وويحٌ وهو الأكثر والأجود في كلام العرب^(١٨٦).

وأنشده سيبويه في كتابه^(١٨٧) منصوبًا، ويوجّه الأعلام^(١٨٨) النصب عند سيبويه على وجهين:

- ١- أن تكون في موضع الحال كأنه أظهر فقال: لك الويلٌ ويلاً كيلاً، أي كثيراً.
- ٢- أن ينصبه بإضمار فعل فجعله كأنه مصدر، مثل جدعا وعقرا على معنى جدعك الله جدعًا وعقرك عقراً.

فرَّق ابن يعيش^(١٨٩) بين الوجهين السابقين في الشاهد عند الصيمري بقوله: «الفرق بين النصب والرفع أنك إذا رفعتها فكأنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك واستقر وفيها ذلك المعنى أعني الدعاء كما أن حسبك فيه معنى النهي، وإذا نصبت كنت ترجاه في حال حديثك وتعمل في إثباته».

ف«ويل!» من المصادر التي إذا أضيفت لا تتصرف فلا تكون إلا منصوبة فإن أُفردت وجيء باللام بعدها جاز الرفع فتقول: ويلٌ لك، فيكون الجار والمجرور الخبر، ويجوز أيضاً النصب مع اللام - كما في الشاهد السابق - . وذكر النحاة^(١٩٠) في البيت السابق شاهداً آخر وهو «لنيم» فجاءت اللام بعد الدعاء للتيين.

- ثم أورد الصيمري^(١٩١) شاهداً آخر في المعطوف في هذا الباب وهو قول جرير:

إِيَّاكَ أَنْتَ وَعَبْدَ الْمَسِيحِ أَنْ تَقْرِبَا قَبِيلَةَ الْمَسْجِدِ^(١٩٢)

في هذا الشاهد يعتمد الصيمري على الرواية في تعدد الأوجه الإعرابية فيذكر فيه وجهين من الإعراب معتمداً على الرواية في «عبد المسيح»:

- النصب عطفاً على «إياك» وعُزيت هذه الرواية إلى يونس.

- الرفع «عبد المسيح» عطفاً على المضمرة المرفوعة في الفعل المستتر الذي هو عامل النصب في «إياك»؛ وحسّن العطف توكيد الضمير المستتر بضمير الرفع المنفصل «أنت». وقدّر النحاس^(١٩٣) الفعل المستتر بقوله بعد ذكر البيت: «كأنه قال: اتق نفسك وعبد المسيح، وإن رفعت «عبد المسيح» على معنى: أنت وعبد المسيح جاز». فالصيمري يتفق مع سيويوه^(١٩٤) ومن يرى برأيه في الأوجه الجائزة في الشاهدين السابقين.

ج- باب كم:

أورد الصيمري^(١٩٥) هذا الشاهد للفرزدق وهو قوله:

كَمْ عمة لك يا جريرُ وخالَةٌ فدعاءٌ قد حلبتُ عليَّ عشاري^(١٩٦)

يروى بنصب «عمة» ورفعها وجرّها. وهذا الشاهد من أكثر الشواهد عند الصيمري تعددت فيه الأوجه الإعرابية، وفيه اعتمد على تعدد الروايات لإبراز هذه الأوجه وهي كالتالي:

أ- فمن نصب «عمة»: جعل «كم» استفهامًا، وموضعه رفع بالابتداء و«قد حلبت» خبره، والتقدير: أعشرون عمةً لك قد حلبتُ عليَّ عشاري؟ فعمة: منصوب على التمييز. فلاستفهام تهكمي كأن الفرزدق يقول لجرير: أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كُنَّ يخدمني، فقد نسيته^(١٩٧).

- ويرى بعض النحاة^(١٩٨) أن «كم» خبرية وجاز نصب تمييزها المفرد على لغة تميم. قال ابن الحاجب^(١٩٩): «وبعض العرب ينصب ميم «كم» الخبرية مفردًا كان أو جمعًا بلا فصل أيضًا اعتمادًا في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الخال، فيجوز على هذا أن تكون «كم عمة» بالنصب خبرية».

ب- ومن رفع «عمة»: أوقع «كم» على المار، ورفع «عمة» بالابتداء و«قد حلبت» خبرها، و«كم» في موضع نصب بحلبت؛ كأنه قال: أعشرين مرةً عمةً لك قد حلبت؟ والعمة في هذا واحدة^(٢٠٠). والذي حسن الرفع في «عمة» على الابتداء وصفها بالجار والمجرور «لك» ونصب «كَمْ» لوقوعها على الحلبات فتكون مصدرًا والتقدير: كم مرة أو حلبةً عمةً لك قد حلبت عليَّ عشاري.

- ويجوز أن تكون «كَمْ» واقعة على الظرف، فيكون التقدير: كم يومًا أو شهرًا ونحوهما من الأزمنة^(٢٠١).

ومن النحاة^(٢٠٢) من يستشهد بهذا البيت في حالة الرفع على الابتداء للنكرة «عمّة» والذي سَوَّغ الابتداء بالنكرة وقوعها بعد «كم» الخبرية.

ج- ومن جرّ «عمّة» جعل «كَمْ» خبرية، وموضعها رفع بالابتداء و«قد حلبت» الخبر، والعمات كثيرة، كأنه قال: مائة عمّة لك قد حلبت.

قال المبرد^(٢٠٣): «فإذا قلت: كم عمّة، فعلى معنى: رُبّ عمّة» فعلى هذا تكون «كم» خبرية.

والأجود عند النحاة من هذه الأوجه الثلاثة الجر، قال ابن يعيش^(٢٠٤) في ذلك: «وأجودها الجر، لأنه خبر، والأظهر في الخبر الجر، والمراد الإخبار بكثرة العمات الممتهنات بالخدمة، وبعد الجر النصب؛ لأنه خبراً أيضاً في معنى عمات، وإذا رفعت لم تكن إلا واحدة».

من خلال هذه الأوجه الإعرابية التي ذكرها الصيمري في «عمّة» بعد «كم» في الشاهد السابق، نجد أنه يتفق مع من سبقه من النحاة في هذه الأوجه وفي تعليلاتهم وتوجيهاتهم لها إلا أنه انفرد عنهم بالتقديرات التي ذكرها في كل وجه إعرابي لإبراز المعنى المناسب، ولم يصرح بالاختيار من هذه الأوجه، إلا أنه من خلال التقدير للمعنى المراد يتضح أن الجر هو المختار عنده لمناسبته للغرض المراد من البيت وهو هجاء جرير بأن كثير من عماته وخالاته متهنات بخدمة الفرزدق وكن يجلبن عليه عشاره.

د- باب اشتغال الفعل بالضمير:

أورد الصيمري^(٢٠٥) أكثر من شاهد في هذا الباب تعددت فيه الأوجه الإعرابية وقد سلك أكثر من طريقة في عرضه لتعدد الأوجه الإعرابية، فنجد في البيت

الأول من هذه الشواهد يشير إشارة فقط للأوجه دون تفصيل وهو قول بشر بن أبي خازم:

فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بِنُ مُرٍ فَأَلْفَاهُمْ الْقَوْمُ رَوِّبِي نِيَامًا^(٢٠٦)

واعتمد على الرواية في ذكره للوجهين في هذا الشاهد حيث قال: ويروى بالنصب والرفع على ما ذكرنا، وهو يشير إلى قاعدة الاشتغال التي ذكرها قبل هذا الشاهد ملخصها: إذا ابتدأت باسم وشغلت الفعل عنه بضمير جاز فيه وجهان:

- الرفع بالابتداء، وما بعده خبره، وهو الأجود؛ لأنه لا يحتاج إلى إضمار شيء.
- والنصب بفعل مضمّر يفسره الظاهر. فالشاهد في البيت السابق «فأما تميمٌ...» عند النحاة في بابين من أبواب النحو:

- من النحاة^(٢٠٧) من استشهد به على أن حكم الاسم بعد «أما» مرفوع بالابتداء، لأنها لم تعمل شيئاً، فكأنها لم تذكر قبله.
- ومنهم^(٢٠٨) من يستشهد به في باب الاشتغال على أنك إذا شغلت الفعل عن الاسم بضميره رفعتة كما في هذا الشاهد «فأما تميم.. فألفاهم..» ورؤي هذا الشاهد أيضاً بالنصب «فأما تميماً..» بفعل مضمّر مفسر بالظاهر والتقدير: فأما تميماً.. فألفى ألفاهم..

أما الشاهد الثاني الذي تعددت فيه الأوجه الإعرابية في هذا الباب فهو قول الشاعر:

ثَلَاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا فَأَخَزَى اللَّهُ رَابِعَةً تَعَوْدُ^(٢٠٩)

ذكر الصيمري في هذا الشاهد وجهين من الإعراب في «ثلاث»:

الرفع على تقدير: قتلتهن، والنصب وهو أجود، وعلل لترجيحه النصب بقوله: لأن نصبه لا يغير المعنى، ولا يكسر الشعر.

ولم يوجّه الصيمري الرفع ولا النصب، وهو يتفق مع سيبويه^(٢١١) في هذين الوجهين، إلا أن سيبويه يُضعف الرفع في «ثلاث» ويرى أن الوجه الأكثر الأعراف النصب.

ويوجّه البغدادي^(٢١١) الرفع في «ثلاث» على أنه مبتدأ، والجملة بعده «كُلَّهْن قتلتُ» نعتًا، والخبر محذوف تقديره: لي، وهذا الرأي للنحاس أيضًا، ولا يميز النحاس^(٢١٢) نصب «ثلاثا» بقتلت؛ لأن قوله: «كلهن قتلت» جملة في موضع نعت لثلاث؛ وإنما لم يجز أن يروى ثلاثا لثلاثا يتقدم النعت على المنعوت.

- وهناك توجيه آخر للرفع في «ثلاث»^(٢١٣):

أن «ثلاث» مبتدأ، و«كلهن» مبتدأ ثانٍ، و«قتلت» خبر «كلهن» والجملة «كلهن قتلت» خبر «ثلاث».

أما الضمير المحذوف من الشاهد السابق فقدّره الصيمري بـ(قتلتهن) بالجمع، وجوّز ابن مالك^(٢١٤) وغيره أن يُحمل على المعنى فيجمع. وبعض النحاة^(٢١٤) يقدره بـ(قتلتها)؛ لأن كلاً المضافة إلى المعرفة يكون عائدها مفردًا، والشواهد على ذلك كثيرة من القرآن والسنة.

فمن القرآن قوله تعالى: ﴿كُلُّهُمَّ آتِيهِ﴾^(٢١٥). وفي الحديث: (كلكم جاع إلا من أطعمته)^(٢١٦).

قال أبو حيان^(٢١٧): «لا يكاد يوجد في لسان العرب: كلهم يقومون، ولا كلهن قائمات، وإن كان موجودًا في تمثيل كثير من النحاة»، وقدّر ابن خلف^(٢١٨) نقلًا عن بعضهم: قتلته أو قتلتهم.

والشاهد الثالث في هذا الباب هو قول الشاعر:

فَمَا أَدْرِي أَعْيَرُهُمْ تَنَاءٍ وَطُولُ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا^(٢١٩)

هذا الشاهد مما خالف فيه الصيمري^{٢٢٠} رأي سيوييه، فالشاهد فيه «أم مالٌ أصابوا» أراد أصابوه، ولا يميز سيوييه النصب في «مال» في هذا البيت. فالمال معطوف على تناءٍ وهو فاعل «عَيَّرَهُمْ»، و«أصابوه» صفة للمال والصفة لا تعمل في الموصوف.

ويرى الصيمري أن النصب في «مال» غير ممتنع حيث قال^(٢٢٠): «بتقدير: أَعْيَرَهُمْ تَنَاءٍ؟ أم أصابوا مألًا؟ لتكون «أم» تلي الفعل كما وليته ألف الاستفهام، فتكون معادلة لها، ويكون «أصابوا» معطوفًا على «عَيَّرَهُمْ».

وإذا رفعت «المال» فهو معطوف على «تناء» و«أم» غير معادلة للألف وحمله على المعادلة مع صحة المعنى أحسن، فالرفع والنصب على هذا التقدير سواء؛ لأن التقدير: أَعْيَرَهُمْ تَنَاءٍ أم أصابوا مألًا فَعَيَّرَهُمْ؟ وهو مفهوم وإن لم يذكر، كما تقول لمن تخاطبه: ما قطعك عني؟ أحبسك زيد؟ أم لقيت عمرًا؟ والمعنى: أم لقيت عمرًا فقطعك أو حبسك عني؟ وهذا معنى مفهوم مشهور في كلام الناس.

أما النحاة^(٢٢١) فذكروا في البيت السابق شاهدين:

أولهما: «مأل» حيث رفعه عطفاً على تناءٍ وهو فاعل عَيَّرَهُمْ، وجملة «أصابوا» صفة لمال.

والثاني: «أصابوا» حيث وقعت الجملة نعتًا لمال، وحذف الضمير منها، والتقدير: مالٌ أصابوه؛ وذلك لأن جملة النعت مع المنعوت كالصلة مع الموصول، وحذفها في الصلة حسنٌ، فضارعها النعت في ذلك. وعلل بعضهم لحذف العائد من جملة الصفة للعلم به.

واستشهد به الهروي^(٢١٢) على العطف بأم حيث قال: (عطف «طول العهد» على «تناء» بالواو، وعطف «المال» بأم؛ لأنه لم يرد أن يجعل طول العهد عديلاً للتنائي، وإنما جعل التنائي وطول العهد بمنزلة اسم واحد عادل بينهما وبين المال بـ (أم)، كأنه قال: وما أدري أغيرهم هذا أم غيرهم مالٌ أصابوه، وحذف الهاء من الصفة)، وهذا الرأي يتفق مع رأي الصيمري السابق.

وأرى أن رأي الصيمري في جواز النصب في «مال» خلافًا لسيبويه جيد، وتعليله للنصب مبني على الربط بين التركيب والمعنى وهنا يظهر أثر تعدد الأوجه الإعرابية في المعنى، حيث ذكر في «مال» وجهين من الإعراب «الرفع والنصب» ووجه كل منهما بالأمتلة التوضيحية غير كلمات الشاهد لإبراز المعنى المراد.

أورد الصيمري^(٢١٣) شاهدًا رابعًا في باب الاشتغال وهو قول جرير:

أَجَحَّتْ حِمِّيَ تَهَامَةً بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمِيَتْ بِمُسْتَبَاحٍ^(٢١٤)

والشاهد في هذا البيت هو «ما شيءٌ حميت» حيث حذف العائد من جملة النعت وتقديره: حميته، وهذا الشاهد الثاني الذي لا يجيز سيبويه فيه النصب في «شيءٌ»، ويتفق معه الصيمري في هذا الرأي، وهذا يظهر من خلال تعليقه لترجيح الرفع في «شيءٌ» وعدم جواز النصب حيث قال: لو نصب «شيئًا» بحميت لانتقض المعنى، وصار المديح هجوًا؛ لأنه يصير التقدير: وما حميت شيئًا

مستباحًا، فالمعنى على أنك حميت شيئًا غير مستباح، وما كان غير مستباح لم يحتج إلى حماية، فلهذا لم يجر نصب مع حذف الضمير.

من خلال تعليل الصيمري لعدم جواز النصب في هذا الشاهد يتضح مدى اهتمامه بالربط بين المعنى والوجه الإعرابي.

وعلل السيرافي^(٢٢٥) لعدم جواز النصب في «شيء» بقوله: «جعل (حميت) نعتًا لشيء وهو اسم (ما) فلذلك أدخل الباء في (مستباح)، ولو نصبت (شيئًا) بحميت بطل الكلام، ولم يكن يجوز دخول الباء في (مستباح)؛ لأن الباء إنما تدخل في الأخبار، فإذا (شيئًا) صار تقديره: وما حميت شيئًا بمستباح، و«مستباح» نعت لشيء فهذا غير جائز، كما لا يجوز: رأيت رجلًا بقائم، ولو حذف الباء مع نصب شيء لكان ضعيفًا ناقص المعنى، وذلك أنك إذا قلت: وما حميت شيئًا مستباحًا فقد أوجبت أن الذي حماه لم يكن مستباحًا».

ويتفق النحاة^(٢٢٦) مع الصيمري في جواز حذف عائذ الموصوف من جملة الصفة حملاً على جملة الصلة، وعند استشهادهم بالبيت السابق لم يذكروا الأوجه الإعرابية الجائزة في «شيء»، وفي عبارة النحاس^(٢٢٧) ما يدل على جواز النصب حيث قال: «وما شيء حميت» يريد: حميته، ولو لم ينو الهاء لنصب فقال: وما شيئًا حميت لأنه مفعول».

هـ - باب النداء:

أورد الصيمري^(٢٢٨) أكثر من شاهد في هذا الباب تعددت فيه الأوجه الإعرابية من ذلك قول جرير:

فما كعبُ بُنْ مَامةَ وائِئُ سَعْدَى بأجودَ منك يا عُمُرُ الجَوَادِ^(٢٢٩)

روي هذا الشاهد بضم المنادى (عُمْرُ) ونصب النعت «الجوادا»^(٢٣٠) على اللفظ، وأجاز الصيمري في النعت الرفع على اللفظ اتباعاً للمنعوت؛ لأنه منادى علم، ويجوز الرفع في النعت حتى وإن كان المنعوت منصوباً على الموضع وعلل لذلك بقوله: «وإنما جاز الرفع في الصفة - وإن كان الأول غير مرفوع-، لأنه قد استمرّ واطّرد الضم في كل علم منادى». ولعل ابن الشجري^(٢٣١) أخذ عن الصيمري هذا الرأي.

وهناك رواية أخرى للشاهد عند النحاة^(٢٣٢) بالفتح في «يا عمرَ الجوادا» وهي رواية الكوفيين^(٢٣٣). فمن النحاة من يجعل الفتح علامة إعراب وهو نصب (عُمْرَ) على الموضع، و(الجوادا) نُصب اتباعاً على اللفظ، واستدل الكوفيون^(٢٣٤) به على جواز الفتح في النعت «الجوادا» وهو وصف العلم بغير «ابن» في رواية الفتح في «عُمْرَ» وعللوا لذلك بأن الاسم ونعته كالشيء الواحد.

وهو عند البصريين^(٢٣٥) محمول على أن «عُمْرَ» قد حذفت منه الألف وأصله «يا عمرا» حذفت الألف تخلصاً من الساكنين، فهو كالمندوب، وهذه الألف المحذوفة كآلف الندبة؛ وهذه الفتحة حركة المناسبة لا حركة العامل. وهذا الرأي فيه تكلف. ويرى السيوطي^(٢٣٦) أنه يتعين الضم إذا وصف العلم بغير «ابن» ولم يجز الفتح.

أما الشاهد الثاني الذي أورده الصيمري^(٢٣٧) في باب النداء فهو قول جرير:

يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيَّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْقِينَكُمُ فِي سَوْءِ عُمْرٍ^(٢٣٨)

ذكر الصيمري في المنادى المكرر بلفظه مع إضافة الثاني وجهين من الإعراب:

الأول منهما: الضم والثاني الفتح، فأما الضم فلم يوجهه الصيمري من

خلال هذا الشاهد، والنحاة متفقون على أنه منادى مبني على الضم، لأنه علم مفرد معرفة وهذا هو الأصل أو كما قيل القياس والأكثر عند النحاة^(٢٣٩).

أمّا الفتح فذكر الصيمري فيه قولين وعبر عن الوجه الإعرابي هنا بالقول وهما:

- أن يكون أراد يا تيمم عديّ ثم أقحم «تيمم» الثاني، والأول في نية الإضافة فترك فتحه على حاله قبل الإقحام، وهذا الرأي عزاه النحاة لسيبويه^(٢٤٠)، وإن كان الصيمري لم يصرح بذلك، وهذا الوجه مبني على جواز إقحام الأسماء، وأكثر النحاة يأباه، لأن فيه فصل بين المتضايقين، وهما كالشيء الواحد، وكان يلزم أن ينوّن الثاني لعدم إضافته.

ومثّل على جواز الإقحام بقول الشاعر:

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَأْحُوا^(٢٤١)

أراد يا بُؤْسَ الحرب فأقحم اللام بين المتضايقين، وعلل النحاة^(٢٤٢) لذلك بأن فيه تقوية للاختصاص أو كما قال بعضهم فيه توكيداً للتخصيص وتمكين معنى الإضافة.

- أن يكون أراد: يا تيمم عدي تيمم عدي ثم حذف أحدهما لدلالة الآخر عليه، وهذا الرأي للمبرّد ومن يرى برأيه^(٢٤٣)، وهو نظير ما ذهب إليه في نحو: قطع الله يد ورجل من قائلها، وهو قليل في كلام العرب وهذا الحذف عند النحاة^(٢٤٤) غير صحيح ومنافٍ لما عُرف عند العرب لأنه لا يُحذف الأول لدلالة الثاني عليه، وإنما يُحذف الثاني لدلالة الأول عليه.

ومثّل الصيمري على هذا الوجه بقول عبد الله بن رواحة:

يا زيدُ زيدَ اليعمالاتِ الدُّبَلِ^(٢٤٥).

واعتمد على الرواية هنا في إبراز الوجه الإعرابي حيث قال: ينشد بضم الأول على الأصل ويفتحه على الاتباع، ولعله يقصد بالاتباع في الأول: تتبع حركة الدال من زيد الأول حركة الدال من زيد الثاني.

والشاهد في هذا الرجز عند النحاة: «يا زيدُ زيدَ اليعملات» حيث أقحم «زيد» الثاني بين الأول وما أضيف إليه، والتقدير: يا زيدَ اليعملات زيدها، فحذف الضمير اختصاراً، وقدّم «زيداً» فاتصل باليعملات فوجب له النصب^(٢٤٦).

وفصل النحاة^(٢٤٧) في الشواهد السابقة عند الصيمري وذكروا الأوجه الإعرابية الجائزة في المنادى والاسم المكرر، ففي حالة الضم للمنادى فلأنه منادى مفرد معرفة، وانتصاب الثاني في نحو: يا تيم تيم عدي، فلأنه منادى مضاف، أو توكيد أو عطف بيان أو بدل بإضمار «أعني»، وأجاز السيرافي أن يكون نعتاً وتأول فيه الاشتقاق.

وفي حالة فتح الأول فعلى أربعة مذاهب^{٢٤٧}:

- ١- مذهب سيبويه على أنه منصوب وهو منادى مضاف إلى ما بعد الثاني، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه، فيكون الاسم الثاني منصوب على التوكيد.
- ٢- مذهب المبرّد أنه مضاف إلى محذوف دلّ عليه الآخر، والثاني مضاف إلى الآخر ونصب على الأوجه الخمسة في نصبه الثاني في وجه الضم للأول.
- ٣- مذهب الفراء: الاسمان الأول والثاني مضافان للمذكور ولا حذف ولا إقحام، وهذا المذهب ضعيف عند النحاة لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد.
- ٤- مذهب الأعمش: الاسمان مركبان تركيب (خمسة عشر) ففتحتهما فتحة بناء لا فتحة إعراب، ومجموعهما منادى مضاف، وهذا المذهب فيه تكلف عند النحاة.

هذا شاهد آخر في باب النداء أورد الصيمري^(٢٤٨) فيه ثلاثة أوجه إعرابية في المنادى المكرر بلفظه وهو قول رؤبة:

إني وأسطارٌ سَطْرَنَ سَطرا لقائلٌ يا نصرُ نصرٌ نصرًا^(٢٤٩)

الأول: يا نصرُ نصرُ نصرًا وهو اختيار أبي عمرو^(٢٥٠)، وجعل «نصرُ» الثاني بدلاً من الأول، وعطف الثالث على الموضع، يقصد هنا عطف بيان على موضع الأول وهو النصب فكأنه قال: يا نصرُ نصرًا^(٢٥١).

وقد ذكر سيبويه قول أبي عمرو وفصل في مذهبه حيث قال^(٢٥٢): «وتقول: يا زيدُ زيدُ الطويلُ، وهو قول أبي عمرو، وزعم يونس أن رؤبة كان يقول: يا زيدُ زيدًا الطويلُ، فأما قول أبي عمرو فعلى قولك: يا زيدُ الطويلُ وتفسيره كتفسيره. ثم قال: أما قول أبي عمرو فكأنه استأنف النداء».

فسر ابن مالك^(٢٥٣) عبارة سيبويه السابقة بقوله: «فأما قول أبي عمرو فعلى قولك: يا زيدُ الطويلُ، فصرح بأنه على نداءين مؤكدًا أولهما بثنائيهما تأكيدًا لفظيًا، وأكثر النحويين يجعلون الثاني في نحو: يا زيدُ زيدُ بدلاً، وذلك عندي غير صحيح؛ لأن حق البدل أن يغير المبدل منه بوجه ما، إذ لا معنى لإبدال الشيء من نفسه».

ففي هذا الوجه يكون «نصرُ» الثاني منادى بحرف نداء محذوف، و«نصرًا» الثالثة عطف بيان منصوب على الموضع.

والثاني: يا نصرُ نصرًا نصرًا بعطفهما على الموضع. يقول المبرّد^(٢٥٤) في هذا الوجه: «فمن قال: يا نصرُ نصرًا نصرًا فإنه جعل المنصوبين تبيينًا لمضموم، وهو الذي يسميه النحويون عطف البيان ومجره مجرى الصفة».

الثالث: يا نصرُ نصرٌ نصرًا بعطف أحدهما على اللفظ والآخر على الموضع. فالضمّ مع التنوين في «نصرٌ» الثاني على أنه عطف بيان على اللفظ والنصب في الثالث «نصرًا» على أنه عطف بيان على الموضع. وهذا الوجه جعله النحاة^(٢٥٥) بمنزلة: يا زيدُ الظريفُ العاقلُ، ولو حُمِلَ (العاقلُ) على أعني كان جيدًا.

ثم جَوّز الصيمري^(٢٥٦) أوجهًا أخرى في غير هذا الشعر وهي:

- يجوز رفعهما جميعًا على اللفظ.

- ويجوز نصب الأول على الموضع، ورفع الثاني على اللفظ.

- ويجوز نصبهما جميعًا على المصدر كأنه قال: يا نصر انصربي نصرًا، وكرر للتأكيد، كما تقول: إنما أنت سيرًا سيرًا أي تسير سيرًا، فهذه ستة أوجه.

وروى المازني عن أبي عبيدة: يا نصرُ نصرًا نصرًا، قال: كان نصرٌ بالضاد معجمة - حاجب نصر ابن سيّار - وكان حجه فقال: يا نصر - يعني نصر بن سيّار - نصرًا نصرًا أي حاجبك يغيره به، ويريد: يا نصرُ عليك نصرًا.

فهذه سبعة أوجه ذكرها الصيمري في المنادى المكرر بلفظه، ورغم عدم التعليل لهذه الأوجه كعادته في أغلب مواضع تعدد الأوجه إلا أنه جمع تلك الأوجه في موضع واحد من كتابه.

نقل البغدادي^(٢٥٧) رأي الرضي في تضعيفه للأوجه التي ذكرها النحاة في الشاهد السابق سواء كان الرفع أو النصب على اللفظ أو الموضع على عطف البيان أو البدل، حيث قال: «لأنهما يفيدان مالا يفيداه الأول من غير معنى التأكيد؛ والثاني فيما نحن فيه لا يفيد إلا التأكيد».

ومنع أبو حيان كونه من التأكيد اللفظي أو البدل، وحصره في البيان، ويتفق بعض الباحثين^(٢٥٨) مع أبي حيان في رأيه السابق حيث لا يجوز عندهم في «نصر» الثاني والثالث أن يجعل بدلاً من المنادى وذلك لأن البدل على نية تكرار العامل، فلو أدخلت حرف النداء على واحد من هذين لما جاز رفع الأول ونصب الثاني، إذ كل واحد منهما علم مفرد والعلم المفرد إذا دخل عليه حرف النداء وجب بناؤه على الضم لكن عطف البيان ليس كذلك، بل يجوز فيه الاتباع على اللفظ فيرفع، والاتباع على المحل فينصب.

أورد الصيمري^(٢٥٩) هذا الشاهد وفيه يذكر مذهبين للنحاة في المنادى المفرد إذا اضطرّ شاعر إلى تنوينه وهو قول الأحوص:

سَلَامٌ اللهُ يَا مَطْرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطْرٌ السَّلَامُ^(٢٦٠)

ففي المنادى في الشاهد السابق «يا مطر» الأولى وجهان من الإعراب كل وجه يمثل مذهباً من مذاهب النحاة:

مذهب سيبويه^(٢٦١) والخليل والمازني ومن يرى برأيهم الضم مع التنوين «يا مطر»، لأنه الأكثر في كلام العرب، ولا يرد إلى أصله لأن الضم قد اطرّد فيه حتى صار كالأصل. ومن النحاة^(٢٦٢) من يتفق مع سيبويه فيما إذا كان المنادى علم ويتفق مع مذهب عيسى بن عمر في اسم الجنس.

ويعلّل ابن مالك^(٢٦٣) لبقاء الضم في العلم لشدة شبهه بالضمير، مرجوح في اسم الجنس؛ لضعف شبهه بالضمير.

مذهب عيسى بن عمر^(٢٦٤) ويونس والجرمي وأبي عمرو بن العلاء والمبرد ومن يرى برأيهم بالنصب مع التنوين «يا مطراً»، ردّه إلى أصله في النصب، لأن وجود التنوين يطالب بالرد إلى الأصل تشبيهاً بالنكرة في قولك: يا رجلاً أقبل.

ويرى سيبويه^(٢٦٥) أن له وجه من القياس إذا نَوّن فطال كالنكرة نحو: يا عشرين رجلاً، ويا ضارباً رجلاً؛ لظولهما. قال سيبويه^{٢٦٥}: «ولم نسمع عربياً يقوله».

والنحاة في استشهداهم بالبيت السابق على قسمين:

١- قسم يستشهد به على تنوين المنادى المبني على الضم اضطراراً دون النظر عن تنوينه بالنصب أو بالضم^(٢٦٦).

٢- وقسم آخر يستشهد به على نوع من التنوين الذي زاده بعض المتأخرين وهو تنوين الضرورة أو تنوين الاضطرار، وسمي بذلك لأنه لا مدخل له في اللفظة؛ لأنه: إما مبني وإما لا ينصرف، وكلاهما لا مدخل للتنوين فيه، وإنما وضع للضرورة^(٢٦٧).

وقد ورد هذا الشاهد بالروايتين عند النحاة: الضم مع التنوين في المنادى «يا مطرٌ» والنصب مع التنوين «يا مطراً».

وعلى الرغم من ورود السماع بهما عن العرب إلا أن ابن الأنباري^(٢٦٨) يرى أن جميع ما يروى من هذا شاذٌ لا يقاس عليه.

والصيمري في هذا الشاهد يعزو الوجهين السابقين إلى أصحابهما ولم يصرح باختيار أحدهما.

٦- منهج الصيمري في معالجة تعدد الأوجه الإعرابية:

إن الناظر في كتب النحويين المتصفح لإنجازاتهم، المتأمل تفعيمهم، يرى أنهم وصفوا العربية وصفاً دقيقاً، فأروا من ظواهرها ما هو مقيس مطّرد الاستعمال على ألسنتهم اطراداً لا يحتاج معه الأمر إلى استشهداد أو احتجاج، فكانوا

يستشهدون بالشعر على الظواهر النادرة والاستعمالات الخاصة التي يحتاج فيها إلى الاستشهاد.

كما رأى النحاة أن من الشواهد الشعرية ما خالف جمهور الاستعمال العربي فلم يطرحوه، إذ القواعد إنما هي نظام منتزع من جمهرة الاستعمال، أما الاستعمالات الفردية فتبقى في إطار الشذوذ عن الاستعمال العام أو تندغم فيه بتأويل مقبول أو يفهم أنها استعمال اضطرَّ إليه الشاعر اضطراراً^(٢٦٩).

فالباحث في كتاب التبصرة للصيمري يجد أنه أكثر من الاستشهاد بالشعر على القضايا النحوية والصرفية، حيث بلغ عدد هذه الشواهد ما يقرب من خمسمائة وسبع وتسعين شاهداً في الجزئين، شملت الأبيات وأنصاف الأبيات والرجز، وأغلب هذه الشواهد معزوة إلى قائلها، وبعضها إلى سيبويه، وتبرز ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية في الشاهد الواحد عند الصيمري في كتابه التبصرة، ويسلك في عرض تلك الأوجه مسلكاً اتصف بما يلي:

منهجه في التقويم:

اتبع الصيمري في هذا المنهج عدة أساليب منها:

أ- أسلوب الترجيح والاختيار:

يفضل الصيمري بعض الأوجه الإعرابية التي يذكرها في الشاهد الشعري الواحد على بعض، ويستعمل في ذلك عبارات منها (الأجود، أولى، الوجه، أحسن) ويعلّل للاختيار أحياناً، ومن ذلك ترجيحه للنصب في باب الاشتغال في (ثلاث) فيما أنشده سيبويه:

ثلاثٌ كلُّهنَّ قتلُ عمداً فأخزى الله رابعةً تعودُ^(٢٧٠)

قال الصيمري^(٢٧١) بعد ذكره للشاهد السابق: «على تقدير قتلتهنَّ، فلو نصب «ثلاثاً» كان أجود؛ لأن نصبه لا يغيِّر المعنى، ولا يكسر الشعر».

- ترجيحه لرأي البصريين في أن «إن» في قول عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل، مخففة من الثقيلة، واللام في الشاهد للتأكيد:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمَسْلَمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ^(٢٧٢)

فبعد أن ذكر الصيمري رأي الكوفيين في «إن» في البيت السابق قال^(٢٧٣): «وقول أصحابنا أولى - يريد البصريين - ويعلّل لذلك بقوله: لأن اللام لا تستعمل بمعنى (إلا) في غير هذا الموضع، ولو جاز أن تكون بمعنى (إلا) ههنا لجاز أن تقول: جاءني القومُ لزيدا، بمعنى إلا زيدا، فتأويلهم اللام بمعنى (إلا) دعوى ليس عليها برهان».

- ترجيحه للجرّ في (غداً) في قول كعب بن جعيل:

ألا حَيَّ ندماني عُمير بن عامرٍ إذا ما تلاقينا من اليوم أو غدا^(٢٧٤)

فنصب (غداً) على موضع (من)، والوجه الجرّ في جميع هذا؛ لأن المعنى في نصب والجرّ واحد، ولاتفاق اللفظين والمعنى واحد أحسن من اختلافهما.

- استحسانه النصب في (مال) في قول الشاعر:

فَمَا أَذْرِي أَعْيَرَهُمْ تَنَاءٍ وَطُورُ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا^(٢٧٥)

وهذا الرأي مما انفرد به الصيمري، حيث خالف سيبويه في منعه النصب في (مال) حيث قال^(٢٧٦): «وعندي أن النصب فيه غير ممتنع، ثم قال: وحمله على المعادلة مع صحة المعنى أحسن».

- لا يصرّح الصيمري أحياناً باختيار أحد الأوجه الإعرابية التي يذكرها في الشاهد الشعري، وإنما يختار رأي جمهور النحاة في القضية المطروحة، وقد كان ذلك بارزاً أثناء ذكره للأوجه الجائزة في قول الفرزدق:

ولكن دِيَايِي أبوه وأُمُّه بِحُورَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِيْمُهُ^(٢٧٧)

فهذا يحتمل ثلاثة أوجه، ثم قال بعد ذكر تلك الأوجه: والاختيار أن تقول: قام إخوتك، وقام أخواك، ولا تلحق الفعل علامة التثنية والجمع.

ب- أسلوب الرفض والتضعيف:

اتبع الصيمري هذا الأسلوب لتقويم ما يرد عليه من الأوجه الإعرابية في شاهد من الشواهد، وعبر عن ذلك بقوله: «هذا خالف كتاب الله، دعوى ليس عليها برهان».

- ردّ الصيمري مذهب الفراء في عدم جواز الإضمار قبل الذكر بما سُمع عن العرب؛ وما وُجد في كتاب الله عزّ وجل، وذلك أثناء ذكره للأوجه الإعرابية الجائزة في «لون مذهب» في قول طفيل الغنوي:

وَكُمْتًا مُدْمَمَةً كَأَنَّ مُتَوَتَّهًا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعَرْتُ لَوْنَ مُذْهَبٍ^(٢٧٨)

قال الصيمري^(٢٧٩): «في البيت: فعلين «جرى» و«استشعرت» أنشده الرواة بنصب «لون مذهب» باستشعرت، لأنه أقرب الفعلين إليه، فلا بد من إضمار فاعل في «جرى» ولو أعمل «جرى» لقال: جرى فوقها واستشعرت لَوْنَ مُذْهَبٍ، لأن التقدير: جرى فوقها لَوْنَ مُذْهَبٍ واستشعرت؛ والإضمار قبل الذكر على شريطة التفسير موجود في كلام العرب وفي القرآن... فمن منع الإضمار قبل الذكر على شريطة التفسير فقد خالف كتاب الله عزّ وجل ودفع في كلام العرب».

- رفض مذهب الكوفيين في أنّ «إن» في قول عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل، بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا).

منهجه في تعدد الروايات:

سار الصيمري في اتجاه تعدد الروايات في الشواهد الشعرية على عدة مناهج منها:

١- الاحتجاج بالرواية دون نسبة لراويها لإثبات حكم نحوي مختلف فيه بين النحاة، ويظهر ذلك جلياً في قول طُفيل الغنوي:

وَكُمْنَا مُدَمَّاءَ كَأَنَّ مُتَوَنِّها جَرَى فوقها واستشعرت لَوْنٌ مُذْهَبٍ^(٢٨٠)

أنشده الرواة بنصب «لَوْنٌ مُذْهَبٍ» باستشعرت؛ لأنه أقرب الفعلين إليه، فالرواية جاءت دليلاً على أحد الأوجه الجائزة في الشاهد السابق وهو النصب.

- الاحتجاج بأكثر من رواية في الشاهد الواحد دون التصريح بترجيح أي الروايات أقرب للقياس النحوي، وذلك في بيت الفرزدق:

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَحَالَهُ قَدْ دَعَاءُ قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عِشَارِي^(٢٨١)

يروى بنصب «عممة» ورفعها وجرها. فتعدد الأوجه في هذا الشاهد جاء بناء على تعدد الروايات فيه.

- الاحتجاج بالرواية على حكم نحوي دون التفصيل فيها ويكتفي بالإشارة فقط. من ذلك ما أورده الصيمري في قول بشر بن أبي خازم:

فأما تميمٌ تميمٌ بنٌ مُرِّ فألفاهمُ القومُ رَوِي نِياماً^(٢٨٢)

قال الصيمري^(٢٨٣): «يروى بالنصب والرفع على ما ذكرنا». تعددت الأوجه في الشاهد السابق نتيجة لتعدد الرواية.

٢- الاحتجاج بالرواية منسوبة لراويها على جواز وجه من الأوجه الإعرابية في الشاهد الشعري، كما في بيت جرير:

إِيَّاكَ أَنْتَ وَعَبْدَ الْمَسِيحِ أَنْ تَقْرِبَا قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ^(٢٨٤)

أنشده يونس بنصب «عبد المسيح» عطفاً على «إيَّاكَ»، ولو رفع «عبد المسيح» بالعطف على المضمرة المرفوعة لجاز، لأنك قد أكدته بأنت فحسُن العطف عليه، فالرواية جاءت دليلاً على جواز وجه النصب في «عبد المسيح».

٣- الاحتجاج بالروايات على الأوجه الإعرابية الجائزة في الشاهد مع نسبة بعضها إلى روايتها دون الأخرى، من ذلك قول رؤبة:

إِنِّي وَأَسْطَارُ سَطْرَنْ سَطْرًا لِقَائِلٍ يَا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا^(٢٨٥)

يروى على ثلاثة أوجه:

- يا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرًا، وهو اختيار أبي عمرو، وجعل «نَصْرُ» الثاني بدلاً من الأول وعطف الثالث على الموضع.

- يا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا، بعطفهما على الموضع.

- يا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرًا، بعطف أحدهما على اللفظ والآخر على الموضع. ويجوز في غير هذا الشعر رفعهما جميعاً على اللفظ، ويجوز نصب...

فهذه ستة أوجه، وروى المازني عن أبي عبيدة: يا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا، قال: كان نَصْرَ -بالضاد المعجمة- حاجب نصر بن سيّار، وكان حجبته فقال: يا نَصْرُ -يعني نصر بن سيّار- نَصْرًا نَصْرًا، أي حاجبك، يغيره به.

فهنا تعددت الأوجه الإعرابية بناء على تعدد الروايات.

- الاحتجاج بالرواية على حكم نحوي وتعزيز ذلك بقراءة قرآنية، كما في قول النابغة:

على حينٍ عاتبْتُ المشيبَ على الصِّبَا وقلتُ: أَلَمَّا أَصْحُ والشيبُ وازعُ^(٢٨٦)

ينشد بفتح «حين»؛ لأنه مضاف إلى مبني، ويُكسر على الأصل، ومثله في القرآن ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾^(٢٨٧) فمن كسر^(٢٨٨) أعرب، وأجراه على أصله، ومن فتح^(٢٨٩) بناه مع «إذ»؛ لأنه غير متمكن، تعددت الأوجه الإعرابية في الشاهد السابق والرواية جاءت على أحد الأوجه وهو البناء على الفتح.

- الاحتجاج بالرواية للاستدلال بها على أوجه إعرابية مبنية على لغة من لغات العرب، ومن ذلك قول مزاحم العقيلي:

وَقَالُوا تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِي وَمَا كُلُّ مَنْ وَاثَى مِي أَنَا عَارِفٌ^(٢٩٠)

فإنه روي بنصب «كل» ورفعها، فمن نصبه: حملة على لغة بني تميم وأعمل في «كل» عارفًا وجاز هذا كما يجوز في الابتداء: عبد الله أنا ضاربٌ.

وأما الرفع فمن وجهين: أحدهما: أن يكون محمولًا على لغة أهل الحجاز، وتقديره: أن «كلُّ» اسم (ما) وأنا عارف ابتداء وخبر، والتقدير: عارفه بهاء ترجع إلى «كل»...

الوجه الآخر: أن يكون محمولًا على لغة بني تميم، ويكون «كُلُّ» رفعًا بالابتداء و«أنا عارفٌ» جملة في موضع خبر «كُلُّ» والهاء محذوفة من «عارفٌ» أيضًا.

منهجه في إبراز الوجه الإعرابي:

الملاحظ على الصيمري أنه سار على عدة أسس لإبراز الوجه الإعرابي وأهميته من بين الأوجه الأخرى التي يذكرها في الشاهد الشعري، ومن ذلك:
١- أن يكون الوجه موافقاً للقياس عند النحاة، ويعبر الصيمري عن ذلك بقوله:
(المشهور في كلام العرب، لا خلاف فيه بين النحاة). فهذا هو ردّه على سيبويه في منع نصب (المال) في قول الشاعر:

فما أدري أغيرهم تناءٍ وطولُ العهد أم مالُ أصابوا^(٢٩١)

فأثناء تجويزه النصب في (مال) في الشاهد السابق، وحمل (أم) على المعادلة يرى أن الرفع والنصب على هذا التقدير سواء، ثم يقول: وهذا معنى مفهوم مشهور في كلام الناس.

- وأثناء الإشارة إلى مذهب من يجيز العطف على عاملين في قول الشنّي الأعور:

هوّن عليك فإن الأمور بكفّ الإله مقاديئها
فليس بآتيك منهئها ولا قاصرٌ عنك مأمورها^(٢٩٢)

يذكر في «قاصر» ثلاثة أوجه:

- النصب بالعطف على موضع الباء.

- الرفع على أن يكون «مأمورها» مبتدأ، و«قاصرٌ» خبر مقدم، فهذان الوجهان لا خلاف فيهما... يريد: أنه متفق عليهما بين النحاة، أو مشهوران عند النحاة.

٢- أن يكون للوجه الإعرابي نظير عند النحاة في كلام العرب، ويتضح ذلك أثناء ذكره للأوجه الجائزة في قول مزاحم العُقيلي:

وَقَالُوا تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مَنَى وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مَنَى أَنَا عَارِفٌ^(٢٩٣)

فالصيمري ينظّر لوجه النصب في «كُلُّ» بعارف حملاً على أن «ما» تيمية، فعمل اسم الفاعل «عارف» فيها النصب كما جاز ذلك في الابتداء في نحو: عبد الله أنا ضاربٌ. وفي نفس الشاهد يعتمد الصيمري على السماع عن العرب في رواية الرفع في «كُلُّ» فالرفع من وجهين:

أحدهما: أن يكون محمولاً على لغة أهل الحجاز، وتقديره: أن «كُلُّ» اسم (ما) و«أنا عارفٌ» ابتداء وخبر، والتقدير: عارفه بهاء ترجع إلى «كُلُّ» في التقدير، كما قال أبو النجم:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخَيْارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ^(٢٩٤)
أراد: كَلُّهُ لَمْ أَصْنَعِهِ...

- ومما استعمل فيه الصيمري التنظير بما سمع عن العرب، ما ذكره أثناء الوجه الثاني للواو في «وجرورة» في قول شداد العبسي أبي عنتره:

فَمَنْ يَكُ سَائِلًا عَنِّي فَيَأْتِي وَجِرُورَةَ لَا تَرُودُ وَلَا تَعَارُ^(٢٩٥)

حيث قال الصيمري^(٢٩٦) فيه: «أن تكون الواو بمعنى «مع» ويكون خبر «إن» تقديره: فإني مع جرورة، كما تقول إني مع زيد، ثم أخبر عنهما بقوله: لا تروُد ولا تعارُ. ونظير هذا قولك: زيدٌ والشمالُ يباريها، أي زيدٌ مع الشمال، فزيدٌ مبتدأ، ومع الشمال: خبره، ثم أخبر عنه خبراً آخر بقوله: يباريها».

٣- أن يكون الوجه الإعرابي موافقاً لقول الجمهور، ويظهر هذا المنهج جلياً عندما يذكر الصيمري عدة أوجه إعرابية في الشاهد الشعري، ومن بين هذه الأوجه وجه يتفق مع مذهب الجماعة سواء كان مذهب البصريين أو الكوفيين أو الجمهور ممن يتفق الصيمري معهم، فهنا لا يتردد في إظهار أهمية هذا الوجه،

ومن ذلك موافقته لمذهب البصريين في أنّ «إنّ» مخففة من الثقيلة واللام للتأكيد في قول عاتكة السابق.

٤- يلجأ الصيمري كثيراً للتعليل للأوجه الإعرابية التي يذكرها في الشاهد الشعري لإبرازه سواء كان مجيزاً للوجه أو مخالفاً له، ومن ذلك:

- تعليله لجواز حذف فاعل المصدر لدلالة ما قبله عليه ويظهر ذلك فيما أنشده سيبويه:

أَخَذْتُ بِسَجْلِهِمْ فَتَفَحَّخْتُ فِيهِ مَحَافِظَةً لَهْنَ إِخَا الدَّمَامِ^(٢٩٧)

فنصب «إخا الدمام» بمحافظة، ولم يذكر بعده فاعلاً؛ لأن ما قبله يدل عليه...

- تعليله لجواز العطف على الضمير المستتر في الفعل كما في قول جرير:

إِيَّاكَ أَنْتَ وَعَبَدَ الْمَسِيحِ أَنْ تَقْرِبَا قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ^(٢٩٨)

ذكر الصيمري في الشاهد (عبد المسيح) وجهين: النصب عطفاً على «إيّاك» ولو رُفِعَ «عبدُ المسيح» بالعطف على المضمَر المرفوع لجاز؛ لأنك قد أكدته بأنت فحسُن العطف عليه.

والمأمل في كتاب التبصرة يجد أن للصيمري ولعاً بالعلل النحوية، ولا تكاد تخلو مسألة من مسائل التبصرة من ذكر علتها أو عللها سواء كان ذلك أثناء الاستشهاد بالشواهد المختلفة أم أثناء عرضه للقضايا النحوية والصرفية.

٥- يتخذ الصيمري في تفصيله وإيضاح الأوجه الإعرابية في الشاهد الشعري منهجاً مبنياً على أمثلة نحوية غير كلمات الشاهد الشعري الذي يناقشه ومن ذلك:

- ما ذكره لقاعدة في باب الصفات وهي: يجوز إذا فرقت الصفة أن يكون فيها ثلاثة أوجه: على البدل، وعلى الصفة، وعلى تقدير التبعض. ثم استشهد بما أنشده سيبويه:

بَكَيْتُ وَمَا بُكََا رَجُلٌ كَبِيرٌ عَلَى رُبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبِالِ^(٢٩٩)

وإن شئت رفعت على تقدير: أحدهما مقيم، والآخر ذاهب، والآخر راكب.

منهجه في نسبة الشواهد الشعرية والأوجه الإعرابية إلى أصحابها:

١- أغلب الشواهد الشعرية التي تعددت فيها الأوجه الإعرابية عند الصيمري معزوة إلى قائلها، إلا أنه أحياناً ينسب إنشاد بعض الشواهد لسيبويه بقوله: وأنشد سيبويه، ومن ذلك قوله، وأنشد سيبويه:

أَعْنِي بِجَوَّارِ الْعِنَانِ تَخَالُهُ إِذَا رَاحَ يَرْدِي بِالْمَدَجِّ أَحْرَدًا

وَأَبْيَضَ مَصْفُورَ السِّطَّامِ تَخَالُهُ وَذَا حُبُّكَ مِنْ نَسْجِ دَاوُودَ مُسْرَدًا^(٣٠٠)

- والأبيات التي لا يُعرف قائلها، يقول الصيمري: قال الشاعر أنشده سيبويه:

ثَلَاثٌ كُلَّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا فَأَخَذَى اللَّهُ رَابِعَةً تَعُوذُ^(٣٠١)

- أحياناً ينسب بعض الشواهد لبعض النحويين كما في باب الصفات.

٢- لم يصرح الصيمري في كثير من مواضع الاستشهاد بالشعر عن نسبة الأوجه الإعرابية إلى أصحابها من النحاة -إلا نادراً- إلا أنه أحياناً يعزو بعض الأوجه الإعرابية لسيبويه كما في قول الهذلي:

فَقَلْتُ تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْقِكَ إِهْمًا مُطَبَّعَةً مِنْ يَأْتَهَا لَا يَضِيرُهَا^(٣٠٢)

فيه قولان: أن يكون على تقديم الجواب بتقدير: لا يضيرها من يأتها.

والآخر: أن يكون على حذف الفاء، كأنه قال: من يأتها فلا يضيرها، وكلا القولين عن سيبويه.

- ومما نسبه الصيمري من الأوجه الإعرابية لأصحابها ما ذكره في قول الأحموس:

سلامُ الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلامُ^(٣٠٣)

فسيبويه يختار: «يا مطرٌ» وعيسى بن عمر يختار: «يا مطراً».

الخاتمة

توصلت في نهاية هذا البحث إلى عدة نتائج، لعل من أهمها:

- يعدُّ كتاب التبصرة من أمهات الكتب التي تمثل النحو في القرن الرابع الهجري سار فيه الصيمري على منهج متقدمي النحو البصري - في الأغلب - وذلك من خلال اعتماده على مصادر الاحتجاج، وفي مقدمتها القرآن الكريم والقراءات، أما الحديث فقد كان مقلِّاً في الاستشهاد به حيث بلغت الأحاديث المستشهد بها عنده ثلاثة فقط، وكان للشواهد الشعرية النصيب الأوفر في كتابه وظهر من خلالها ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية.

- برزت شخصية الصيمري النحوية في كتابه (التبصرة) من خلال:

- اختياراته النحوية التي يتفق فيها مع أئمة النحو البصري وعلى رأسهم سيويوه فقد استشهد بالكثير من شواهد منسوبة إليه.
- ردّه لبعض آراء النحاة ومناقشته لهذه الآراء وإبراز رأيه فيها، وقد ظهر ذلك جلياً في ردّه لرأي سيويوه في عدم جواز نصب «مال» في بيت الحارث بن كلدة الثقفي (وما أدري أغيرهم... أما مالٌ أصابوا)، وهناك مواضع أخرى في ثنايا هذا البحث.
- تأثر من جاء بعده بآرائه ونسبتها إليه، فقد ظهر ذلك عند السيوطي في كتابه الهمع، والأشموني في شرحه، والشيخ خالد الأزهري في التصريح، وغيرهم كثير من النحاة في ثنايا كتبهم.
- جاء بشواهد شعرية تعددت فيها الأوجه الإعرابية، وهذه الشواهد غير واردة في كتب النحاة المتداولة وكتب شواهد النحو.

- امتاز منهج الصيمري في معالجته لتعدد الأوجه الإعرابية بما يلي:
- الدقة في نسبة الشواهد الشعرية إلى قائلها، وأحياناً ينسبها إلى سيبويه إن كانت من شواهده التي لا يعرف قائلها، أو لبعض النحويين لكن ذلك قليل.
 - تقويم الآراء في الشاهد الشعري إما بترجيحها أو إجازتها أو رفضها.
 - التعليل للأوجه الإعرابية كان سمة ظاهرة في معالجته للتعدد.
 - اعتمد على الرواية في إبراز الوجه الإعرابي.
 - يورد الأوجه الإعرابية أحياناً في صورة مسألة خلافية بين النحاة.
 - يستعمل في التعبير عن الوجه الإعرابي عبارات غير كلمة الوجه نحو: «قول، أو تفسير».
 - اعتمد في مناقشته في تعدد الأوجه الإعرابية على أصول النحو ومنها السماع، والمشهور عن العرب وأحياناً القياس.
 - لتعدد الأوجه الإعرابية عند الصيمري أثر واضح في المعنى وذلك من خلال ذكره للتقديرات والتأويلات بعد ذكر الوجه الإعرابي ومناسبتها للمعنى المراد.

أهم التوصيات:

توصي الباحثة بعد دراسة الشواهد الشعرية عند الصيمري وتعدد الأوجه الإعرابية فيها بما يلي:

- دراسة تعدد الأوجه الإعرابية في الشواهد الشعرية عند علماء النحو المتقدمين، مما يسهم في فتح أفق البحث ومعرفة مناهج النحاة في ذلك، ومقارنته بما عند متقدميهم ومن جاء بعدهم مما يسهم في إثراء المكتبة العربية.
- دراسة اختلاف الرواية في الشواهد النحوية، ومدى اتفاق النحاة واختلافهم في الاستفادة من ذلك في تأصيل قواعدهم.

الهوامش والتعليقات:

- (١) الجاسم - د/ محمود/ أسباب التعدد في التحليل النحوي.
- (٢) السيوطي - جلال الدين/ بغية الوعاة ٢: ٤٩، الصيمري - عبد الله بن علي/ مقدمة التبصرة ١: ٩.
- (٣) القفطي - جمال الدين علي بن يوسف/ إنباه الرواة على أبناء النحاة، ٢: ١٢٣.
- (٤) الصيمري/ مقدمة التبصرة ١: ١٥ - ٢١.
- (٥) السيوطي/ بغية الوعاة ٢: ٤٩.
- (٦) الصيمري/ مقدمة التبصرة ١: ١٩ - ٢٢.
- (٧) حاجي خليفة - مصطفى بن عبد الله/ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ١: ٢٩٥.
- (٨) القفطي/ إنباه الرواة ٢: ١٢٣.
- (٩) المرجع السابق ٢: ١٢٣.
- (١٠) الفراهيدي - الخليل بن أحمد/ معجم العين ٤: ٦٦ مادة (وجه).
- (١١) الفيروزآبادي - مجد الدين محمد/ القاموس المحيط ٤: ٢٩٦ مادة (وجه).
- (١٢) ابن منظور - أبو الفضل جمال الدين/ لسان العرب ١٣: ٥٥٥، ٥٥٦ مادة (وجه).
- (١٣) اللبدي - د/ محمد سمير/ معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص ٢٣٩.
- (١٤) صبرة - محمد حسنين/ تعدد التوجيه النحوي ص ١٦.
- (١٥) الصيمري/ التبصرة ١: ١٤٩، ١٥٠.
- (١٦) الغنوي - طفيل بن عوف/ ديوان طفيل ص ٢٣، وهو من شواهد سيبويه/ الكتاب ١: ٧٧، المبرد/ المقتضب ٤: ٧٥، ابن الحاجب/ الأمالي النحوية ٢: ١٤٦، ابن يعيش/ شرح المفصل ١: ٧٨، ابن مضاء/ الرد على النحاة ص ٨٦، الأشموني/ شرح الأشموني ٢: ١٨٦، يعقوب/ المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١: ١٢٨.
- (١٧) سيبويه/ الكتاب ١: ٧٧، ابن يعيش/ شرح المفصل ١: ٧٨.
- (١٨) آية (٩) من سورة النمل.
- (١٩) آية (٧٤) من سورة طه.
- (٢٠) آية (١) من سورة الإخلاص.
- (٢١) الأنباري/ البيان في غريب إعراب القرآن ٢: ٥٤٥.
- (٢٢) ابن يعيش/ شرح المفصل ١: ٧٧.

- (٢٣) الصيمري/ التبصرة : ١ : ١٦٠ .
- (٢٤) الفرزدق/ ديوان الفرزدق ص ٢٢٣ - ٢٢٤ ، ولم أجد هذه الأبيات في كتب النحاة وكتب شواهد النحو .
- (٢٥) سيبويه/ الكتاب : ١ : ٤٣٢ .
- (٢٦) كثيّر عزة/ ديوانه : ١ : ٤٦ ، سيبويه/ الكتاب : ١ : ٤٣٣ ، المبرد/ المقتضب : ٤ : ٢٩٠ ، وقد عزاها الصيمري في التبصرة : ١ : ١٦٠ إلى النجاشي باختلاف في كلمات الشطر الثاني منه : ورجل رماها صائب الحدان، ابن يعيش/ شرح المفصل : ٣ : ٦٨ ، الأشموني/ شرح الأشموني : ٣ : ٢٣٤ ، البغدادي/ الخزانة : ٥ : ٢١١ .
- (٢٧) سيبويه/ الكتاب : ١ : ٤٣٢ .
- (٢٨) البغدادي/ الخزانة : ٥ : ٢١١ ، ٢١٢ .
- (٢٩) الصيمري/ التبصرة : ١ : ١٧٤ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ .
- (٣٠) سيبويه/ في الكتاب : ١ : ٤٣١ ، منسوب لرجل من باهلة، برواية أخرى: بكيت وما بُكا رجل حلیم، المبرد/ المقتضب : ٤ : ٢٩١ ، النحاس/ شرح أبيات سيبويه ص ١١٠ ، ابن هشام الأنصاري/ أوضح المسالك : ٣ : ٣١٣ ، ابن هشام الأنصاري/ المغني : ٢ : ٣٩٣ ، الأزهري/ التصريح بمضمون التوضيح : ٣ : ٤٨٤ ، يعقوب/ المعجم المفصل : ٢ : ٧٣٩ .
- (٣١) الأزهري/ التصريح : ٣ : ٤٨٣ ، ٤٨٤ .
- (٣٢) الصيمري/ التبصرة : ١ : ١٧٧ ، ١٧٨ .
- (٣٣) نُسبا لمضرس بن ربعي، البغدادي/ الخزانة : ٥ : ١٨ ، ابن مالك/ شرح التسهيل : ٣ : ٣١٥ ، ابن منظور/ لسان العرب مادة (سوج) : ٢ : ٣٠٢ ، يعقوب/ المعجم المفصل : ١ : ٣٨٦ ، ٣٨٧ .
- معنى مُسوّجًا: جمع مُسّح وهو نسيج من الشعر الأسود، وساجًا: الساج نوع من الشجر خشبه أسود، وقيل هو طيلسان أخضر - لسان العرب مادة (سوج).
- (٣٤) سيبويه/ الكتاب : ٢ : ٢٩ ، المبرد/ المقتضب : ٣ : ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ابن يعيش/ شرح المفصل : ٣ : ٤٩ .
- (٣٥) ابن مالك/ شرح التسهيل : ٣ : ٣١٥ ، البغدادي/ الخزانة : ٥ : ١٨ .
- (٣٦) البغدادي/ الخزانة : ٥ : ٢٠ .
- (٣٧) ابن منظور/ لسان العرب : ٢ : ٣٠٢ ، ٣٠٣ .
- (٣٨) الصيمري/ التبصرة : ١ : ١٨٠ ، ١٨١ .

- (٣٩) سيويه/ الكتاب ٢: ٣٢، ٣٣، ابن السراج/ الأصول في النحو ٢: ٣٠، النحاس/ شرح أبيات سيويه ص ١١٣، ابن مالك/ شرح التسهيل ٣: ٦٦، السلسيلي/ شفاء العليل في إيضاح التسهيل ٢: ٦١٩، الأندلسي أبو حيان/ ارتشاف الضرب ٥: ٢٣٣٦، البغدادي/ الخزانة ٨: ٣٢٧، ٣٢٨، يعقوب/ المعجم المفصل ٢: ١٠٧٤.
- (٤٠) سيويه/ الكتاب ٢: ٣٣.
- (٤١) ابن مالك/ شرح التسهيل ٣: ٦٦، ٦٧، الأندلسي أبو حيان/ ارتشاف الضرب ٥: ٢٣٣٥، ٢٣٣٦، ابن عقيل/ شرح ابن عقيل ٣: ٨٥، ٨٦.
- (٤٢) سيويه/ الكتاب ٢: ٣١، الصيمري/ التبصرة ١: ١٧٩، ابن عقيل/ شرح ابن عقيل ٣: ٨٥.
- (٤٣) الصيمري/ التبصرة ١: ١٨٠.
- (٤٤) سيويه/ الكتاب ٢: ٣٣.
- (٤٥) الصيمري/ التبصرة ١: ١٨٢، ١٨٣.
- (٤٦) البيتان للخزئق بنت بدر بن هفان القيسية، أخت طرفة بن العبد لأمه، ترثي زوجها بشر بن عمرو بن مرثد، ومن قُتل معه من بنيه وقومه، الأزهري/ التصريح ٣: ٤٩١، وهما من شواهد سيويه/ الكتاب ١: ٢٠٢، ٢: ٥٧، ٥٨، الفراء/ معاني القرآن ١: ١٠٥، النحاس/ شرح أبيات سيويه ص ١١٦، ابن جني/ المحتسب ٢: ١٩٨، العلوي هبة الله/ أمالي ابن الشجري ٢: ١٠٢، ابن مالك/ شرح التسهيل ٣: ٣١٩، ابن هشام/ أوضح المسالك ٣: ٣١٤، السيوطي/ الهمع ٥: ١٨٣، الأشموني/ شرح الأشموني ٣: ١٢٣، البغدادي/ الخزانة ٥: ٤١، يعقوب/ المعجم المفصل ١: ٤٢٦، ٤٢٧.
- (٤٧) الصيمري/ التبصرة ١: ١٨٣.
- (٤٨) الأزهري/ التصريح ٣: ٤٩٣.
- (٤٩) سيويه/ الكتاب ١: ٢٠٢، ٢: ٥٧، ٥٨، الفراء/ معاني القرآن ١: ١٠٥، النحاس/ شرح أبيات سيويه ص ١١٦، ابن جني/ المحتسب ٢: ١٩٨، العلوي/ أمالي ابن الشجري ٢: ١٠٢، ابن مالك/ شرح التسهيل ٣: ٣١٩، ابن هشام/ أوضح المسالك ٣: ٣١٤، الأزهري/ التصريح ٣: ٤٩١، السيوطي/ الهمع ٥: ١٨٣، الأشموني/ شرح الأشموني ٣: ١٢٣، البغدادي/ الخزانة ٥: ٤١، يعقوب/ المعجم المفصل ١: ١٩٣، ١٩٤.
- (٥٠) ابن مالك/ شرح التسهيل ٣: ٣١٩، السيوطي/ الهمع ٥: ١٨٣.
- (٥١) ابن هشام/ أوضح المسالك ٣: ٣١٤، الأزهري/ التصريح ٣: ٤٩١، السيوطي/ الهمع ٥: ١٨٣، الأشموني/ شرح الأشموني ٣: ١٢٣.

- (٥٢) الفراء/ معاني القرآن ١: ١٠٥.
- (٥٣) الصيمري/ التبصرة ١: ١٩٣، ١٩٤.
- (٥٤) سيبويه/ الكتاب ١: ٧٠، ١٤٧، المبرد/ المقتضب ٤: ١٠٠، النحاس/ شرح أبيات سيبويه ص ٧٠، العلوي/ أمالي ابن الشجري ٢: ٤٩٧، ابن يعيش/ شرح المفصل ٧: ١٠٤، ابن الناظم/ شرح الألفية ص ١٣٨ - ١٣٩، البغدادي/ الخزانة ٩: ٢٧٠.
- (٥٥) المراجع السابقة.
- (٥٦) ابن الناظم/ شرح الألفية ص ١٣٨، ابن عقيل/ شرح ابن عقيل ١: حاشية ص ١٣٢ - ١٣٣.
- (٥٧) الصيمري/ التبصرة ١: ١٩٤.
- (٥٨) الفرزدق/ ديوان الفرزدق ١: ١٨١، برواية: قناذ درامون خلف جحاشهم # لما كان...، وورد هذا البيت برواية أخرى «حول بيوتهم» بدلاً من «حول خيامهم» وهو من شواهد المبرد/ المقتضب ٤: ١٠١، ابن الناظم/ شرح الألفية ص ١٣٨، ابن هشام/ أوضح المسالك ١: ٢٤٨، الأزهري/ التصريح ١: ٦١٢، البغدادي/ الخزانة ٩: ٢٦٨، يعقوب/ المعجم المفصل ١: ٢٠٧.
- (٥٩) الأزهري/ التصريح ١: ٦١٢.
- (٦٠) المرجع السابق ١: ٦١٣، البغدادي/ الخزانة ٩: ٢٦٩.
- (٦١) البغدادي/ الخزانة ٩: ٢٦٩.
- (٦٢) الصيمري/ التبصرة ١: ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧.
- (٦٣) سيبويه/ الكتاب ١: ٦٧، ٢: ٢٩٢، ٣: ٣٤٤، ٣: ٩١، المبرد/ المقتضب ٢: ٣٣٧، ٤: ١١٢، ٣٧١، النحاس/ شرح أبيات سيبويه ص ٥٦، ابن جني/ سر صناعة الإعراب ١: ١٣١، ابن هشام/ المغني ٢: ٥٣٠، المالقي/ رصف المباني ص ٢٠٢ - ٢٢٥، يعقوب/ المعجم المفصل ١: ٢٠٩.
- (٦٤) سيبويه/ الكتاب ١: ٦٨، المبرد/ المقتضب ٤: ١١٢، ١٥٤، ابن جني/ المحتسب ٢: ٣٦٢، النحاس/ شرح أبيات سيبويه ص ٥٧، الأنباري/ الإنصاف ١: ٣٣٥، يعقوب/ المعجم المفصل ١: ٢٠١.
- (٦٥) سيبويه/ الكتاب ١: ٦٧.
- (٦٦) النحاس/ شرح أبيات سيبويه ص ٥٦ - ٥٧.
- (٦٧) المرجع السابق ص ٥٧.

- (٦٨) سيبويه/ الكتاب ١: ٦٤، المبرد/ المقتضب ٤: ١٩٦، ٢٠٠، ابن السراج/ الأصول في النحو ٢: ٦٩، النحاس/ شرح أبيات سيبويه ص ٦٨، ابن هشام/ المغني ٢: ٥٤٠، ٥٨٧، السيوطي/ الهمع ٢: ١٣٠، يعقوب/ المعجم المفصل ١: ٣٨٨.
- (٦٩) المبرد/ المقتضب ٤: ١٩٦، النحاس/ شرح أبيات سيبويه ص ٦٨.
- (٧٠) المبرد/ المقتضب ٤: ١٩٥، ابن السراج/ الأصول في النحو ٢: ٦٩، ابن هشام/ المغني ٢: ٥٤١، السيوطي/ الهمع ٢: ١٣٠.
- (٧١) المراجع السابقة بنفس الصفحات.
- (٧٢) ابن السراج/ الأصول في النحو ٢: ٦٩.
- (٧٣) سيبويه/ الكتاب ١: ٦٤، ابن السراج/ الأصول في النحو ٢: ٦٩، ٧١.
- (٧٤) المبرد/ المقتضب ٤: ١٩٦.
- (٧٥) السيوطي/ الهمع ٢: ١٣٠.
- (٧٦) الصيمري/ التبصرة ١: ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢.
- (٧٧) سيبويه/ الكتاب ١: ٧٢، ١٤٦، الفراء/ معاني القرآن ١: ١٣٩، النحاس/ شرح أبيات سيبويه ص ٤٩ - ٧٠، ابن جني/ الخصائص ٢: ٣٥٤، ٣٧٦، ابن هشام/ المغني ٢: ٧٧٤، الأزهرى/ التصريح ١: ٦٥٤، الأشموني/ شرح الأشموني ١: ٣٥٦، البغدادي/ الخزانة ٦: ٢٦٩، ٢٧١.
- (٧٨) سيبويه/ الكتاب ١: ٨٥، ١٢٧، ١٣٧، ١٤٦، ابن جني/ المحتسب ١: ٢١١، ابن يعيش/ شرح المفصل ٢: ٣٠، ٦: ٩٠، السيوطي/ الهمع ٢: ١٦، البغدادي/ الخزانة ١: ٣٥٩، يعقوب/ المعجم المفصل ٣: ١٢٠١.
- (٧٩) سيبويه/ الكتاب ١: ١٤٦.
- (٨٠) البغدادي/ الخزانة ٦: ٢٧١.
- (٨١) الفراء/ معاني القرآن ١: ١٣٩، ٢٤٢، أثناء تفسيره لقوله تعالى: (يسئلونك ماذا ينفقون) آية (٢١٥) من سورة البقرة، وقوله تعالى: (وكل إنسان ألزمناه طائره) آية (١٣) من سورة الإسراء.
- (٨٢) ابن هشام/ المغني ٢: ٧٧٤، الأزهرى/ التصريح ١: ٦٥٤.
- (٨٣) الصيمري/ التبصرة ١: ٢٠٨، ٢٠٩.
- (٨٤) سيبويه/ الكتاب ٢: ١٤٥، ابن يعيش/ شرح المفصل ٨: ٦٦، يعقوب/ المعجم المفصل ١: ٣٤٦.

- (٨٥) سيبويه/ الكتاب ٢: هامش (٤) ص ١٤٥، ابن يعيش/ شرح المفصل ٨: ٦٧، يعقوب/ المعجم المفصل ١: ٣٤٦.
- (٨٦) يعقوب/ المعجم المفصل ١: ٣٤٦.
- (٨٧) ابن يعيش/ شرح المفصل ٨: ٦٧.
- (٨٨) سيبويه/ الكتاب ٢: هامش (٤) ص ١٤٥.
- (٨٩) سيبويه/ الكتاب ٢: ١٤٥، المبرد/ المقتضب ٤: ١١١، ابن مالك/ شرح الكافية الشافية ١: ٥١٠، ابن هشام/ أوضح المسالك ١: ٣٥١، الأزهري/ التصريح ٢: ٦٥، يعقوب/ المعجم المفصل ٣: ١٢٠٥.
- (٩٠) أبو علي الفارسي/ المسائل البصريات ٢: ٨٨٨، العلوي - هبة الله/ أمالي ابن الشجري ١: ٢٩٣، ابن منظور/ لسان العرب ٢: ٦١١ مادة (نبح).
- (٩١) سيبويه/ الكتاب ٢: ١٤٥ هامش (٢)، المبرد/ المقتضب ٤: ١١١، ابن مالك/ شرح الكافية الشافية ١: ٥١٠، يعقوب/ المعجم المفصل ٣: ١٢٠٥.
- (٩٢) العلوي/ أمالي ابن الشجري ١: ٢٩٣، ٢٩٤.
- (٩٣) ابن منظور/ لسان العرب ٢: ٦١١ مادة (نبح).
- (٩٤) الصيمري/ التبصرة ١: ٤٥٧، ٤٥٨.
- (٩٥) نُسب هذا البيت لعاتكة زوجة الزبير بن العوام - رضي الله عنها - ترثي بشعرها هذا زوجها وتدعو على قاتله: عمرو بن جرموز، البغدادي/ الخزانة ٣٧٨ - ٣٨١، وهو من شواهد ابن جني/ المحتسب ٢: ٢٥٥، الهروي/ الأزهية في علم الحروف ص ٤٩، الأنباري/ الإنصاف ٢: ٦٤١، في شرح المفصل بروايتين مختلفتين، في ٨: ٧١ بالله ربك إن قتلت مسلما # وجبت عليك عقوبة المتعمد، وفي ٩: ٢٧ برواية: هبلتك أمك إن قتلت مسلما # حلت عليك عقوبة المتعمد. ابن الناظم/ شرح الألفية ص ١٨٠، المالقي/ رصف المباني ص ١٩١، المرادي/ الجنى الداني ص ٢٠٨، ابن هشام/ المغني ١: ٢١، ابن عقيل/ شرح ابن عقيل ١: ١٧٦، الأزهري/ التصريح ٢: ٨٤، البغدادي/ الخزانة ١٠: ٣٧٣، برواية: تالله ربك إن قتلت مسلما # وجبت عليك عقوبة المتعمد.
- (٩٦) الأنباري/ الإنصاف ٢: ٦٤٠، ٦٤٣.
- (٩٧) الهروي/ الأزهية ص ٤٩ - ٥٠، ابن يعيش/ شرح المفصل ٨: ٧١.
- (٩٨) ابن الناظم/ شرح الألفية ص ١٧٩ - ١٨٠، المالقي/ رصف المباني ص ١٩١، ابن هشام/ المغني ١: ٢٠، ٢١، المرادي/ الجنى الداني ص ٢٠٨ - ٢٠٩، ابن عقيل/ شرح ابن عقيل ١: ١٧٦، الأزهري/ التصريح ٢: ٨٤، ٨٥، البغدادي/ الخزانة ١٠: ٣٧٣.

- (٩٩) الصيمري/ التبصرة ١: ٢٥٧، ٢٥٨.
- (١٠٠) علّق محقق كتاب التبصرة على انفراد الصيمري بهذا الرأي ونقل آراء النحاة في ذلك وتضعيفهم له - الصيمري/ التبصرة ١: ٢٥٧ هامش (١)، الأزهري/ التصريح ٢: ٥٢٤
- (١٠١) العبسي - عنتر بن شداد ص ٧٨، وهو من شواهد سيويه/ الكتاب ١: ٣٠٢، النحاس/ شرح أبيات سيويه ص ٩٧، ابن منظور/ اللسان مادة (جرا) ٤: ١٤٠، يعقوب/ المعجم المفصل ١: ٣٤٣
- (١٠٢) سيويه/ الكتاب ١: ٣٠٢.
- (١٠٣) الصيمري/ التبصرة ١: ٢٥٩، ٢٦٠.
- (١٠٤) هذا البيت منسوب للمخبل السعدي في الكتاب ١، ٢٩٩، النحاس/ شرح أبيات سيويه ص ٩٧، ابن يعيش/ شرح المفصل ٢: ٥١، السيوطي/ الهمع ٥: ٢٨١، البغدادي/ الخزانة ٦: ٩١، يعقوب/ المعجم المفصل ١: ٣٥٤، ومعنى وَيَبُّ أَيُّك: ويب كلمة بمعنى ويل، وفيه تحقير له وتصغير.
- (١٠٥) سيويه/ الكتاب ١: ٢٩٩، ٣٠٠.
- (١٠٦) المرجع السابق ١: ٣٠٣.
- (١٠٧) ابن يعيش/ شرح المفصل ٢: ٥١، البغدادي/ الخزانة ٦: ٩١.
- (١٠٨) السيوطي/ الهمع ٣: ٢٤١.
- (١٠٩) المرجع السابق نفس الصفحة.
- (١١٠) هذا البيت لأسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي - ديوان الهذليين ص ١٢٨٩، وهو من شواهد سيويه/ الكتاب ١: ٣٠٣، النحاس/ شرح أبيات سيويه ص ٩٨، ابن يعيش/ شرح المفصل ٢: ٥٢، وفي رصف المباني ص ٤٨٤ «في مدلج» بدلاً من «متلف»، السيوطي/ الهمع ٣: ٢٤٢، الأشموني/ شرح الأشموني ٢: ٢٣٣، يعقوب/ المعجم المفصل ١: ٤٨٧
- (١١١) النحاس/ شرح أبيات سيويه ص ٩٨، ابن يعيش/ شرح المفصل ٢: ٥٢، السيوطي/ الهمع ٣: ٢٤٢، الأشموني/ شرح الأشموني ٢: ٢٣٣.
- (١١٢) النحاس/ شرح أبيات سيويه ص ٩٨.
- (١١٣) السيوطي/ الهمع ٣: ٢٤٢.
- (١١٤) الصيمري/ التبصرة ١: ٢٩٤.

- (١١٥) البيت للنابغة الذبياني/ ديوان النابغة الذبياني ص ٤٤، وهو من شواهد سيبويه/ الكتاب ٢: ٣٣٠، النحاس/ شرح أبيات سيبويه ص ١٧٩، الزجاجي/ الإيضاح في علل النحو ص ١١٤، العلوي/ أمالي ابن الشجري ١: ٦٨، ابن يعيش/ شرح المفصل ٤: ٩١، المالقي/ رصف المباني ص ٤١٢، ابن هشام/ أوضح المسالك ٣: ١٣٣، ابن هشام/ المغني ٢: ٥٧٢، الأزهري/ التصريح ٣: ١٦٢، البغدادي/ الخزانة ٦: ٥٥٠، يعقوب/ المعجم المفصل ١: ٥٢٤
- (١١٦) آية (٦٦) من سورة هود.
- (١١٧) قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة، ابن مجاهد/ السبعة في القراءات ص ٣٣٦.
- (١١٨) قراءة نافع والكسائي وأبي جعفر، الأصبهاني - أبو بكر أحمد بن الحسين/ المبسوط في القراءات العشر ص ٢٠٤، ابن الجزري - الحافظ أبو الخير محمد الدمشقي/ النشر في القراءات العشر ٢: ٢٨٩.
- (١١٩) العلوي/ أمالي ابن الشجري ١: ٦٨، ابن يعيش/ شرح المفصل ٤: ٩٢، الأزهري/ التصريح ٣: ١٩٣، البغدادي/ الخزانة ٦: ٥٥٠، ٥٥١
- (١٢٠) الزجاجي/ الإيضاح في علل النحو ص ١١٣ - ١١٤.
- (١٢١) الأزهري/ التصريح ٣: ١٦٢.
- (١٢٢) ابن هشام/ المغني ٢: ٥٧١، ٥٧٢.
- (١٢٣) الصيمري/ التبصرة ١: ٣٠١، ٣٠٢.
- (١٢٤) سيبويه/ الكتاب ١: ٤٠١، ٤٠٢، برواية «ببزّتها»، المبرد/ المقتضب ٣: ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، النحاس/ شرح أبيات سيبويه ص ١٠٨، ابن الحاجب/ الأمالي النحوية ٣: ١٤١، ١٤٢، يعقوب/ المعجم المفصل ٢: ٧٩٩
- (١٢٥) ابن الحاجب/ الأمالي النحوية ٣: ١٤١، ١٤٢.
- (١٢٦) سيبويه/ الكتاب ١: ٤٠١، ٤٠٢، المبرد/ المقتضب ٣: ٢٥٢، ٢٥٣.
- (١٢٧) ابن الحاجب/ الأمالي النحوية ٣: ١٤١، ١٤٢.
- (١٢٨) الصيمري/ التبصرة ١: ٤٠٣، ٤٠٤.
- (١٢٩) العذري - جميل بن معمر - ديوانه ص ١٤٤، وهو من شواهد سيبويه/ الكتاب ٣: ٣٧، النحاس/ شرح أبيات سيبويه ص ١٦١، ابن يعيش/ شرح المفصل ٧: ٣٦، ٣٧، المالقي/ رصف المباني ص ٤٤٢ - ٤٤٧، ابن هشام/ أوضح المسالك ٤: ١٨٥، الأزهري/ التصريح ٤: ٣٣٣، البغدادي/ الخزانة ٨: ٥٢٤، ٥٢٥

- (١٣٠) البغدادي/ الخزانة ٨: ٥٢٥.
- (١٣١) الأعلام الشنتمري/ النكت في تفسير كتاب سيبويه ١: ٧١٥.
- (١٣٢) البغدادي/ الخزانة ٨: ٥٢٥.
- (١٣٣) النابغة الذبياني/ ديوان النابغة ص ٦٠، وهو من شواهد سيبويه/ الكتاب ٣: ٣٦، ٣٧، برواية (ولا زال قبرٌ بين تبتى)، المبرد/ المقتضب ٢: ١٩، ٢٠، النحاس/ شرح أبيات سيبويه ص ١٦٠، ابن مضاء/ الرد على النحاة ص ١٢٠.
- (١٣٤) المبرد/ المقتضب ٢: ٢٠.
- (١٣٥) سيبويه/ الكتاب ٣: ٣٦، ٣٧، المبرد/ المقتضب ٢: ٢٠، النحاس/ شرح أبيات سيبويه ص ١٦٠ - ١٦١، ابن مضاء/ الرد على النحاة ص ١٢٠ - ١٢١، ابن يعيش/ شرح المفصل ٧: ٣٧، المالقي/ رصف المباني ص ٤٢٢ - ٤٤٧، ابن هشام/ أوضح المسالك ٤: ١٨٥، ١٨٦، الأزهرى/ التصريح ٤: ٣٣٣، البغدادي/ الخزانة ٨: ٥٢٤.
- (١٣٦) الصيمري/ التبصرة ١: ٤١٤.
- (١٣٧) هو أبو ذؤيب الهذلي/ ديوان الهذليين ص ٢٠٨، وهو من شواهد سيبويه/ الكتاب ٣: ٧٠، المبرد/ المقتضب ٢: ٧٠، النحاس/ شرح أبيات سيبويه ص ١٦٦، ابن يعيش/ شرح المفصل ٨: ١٥٨، ابن هشام/ أوضح المسالك ٤: ٢٠٨، الأزهرى/ التصريح ٤: ٣٧٩، البغدادي/ الخزانة ٩: ٥٢، ٥٧، ٧١.
- (١٣٨) المبرد/ المقتضب ٢: ٧٠.
- (١٣٩) الأعلام الشنتمري/ النكت في تفسير كتاب سيبويه ١: ٧٣٥، البغدادي/ الخزانة ٩: ٥٨.
- (١٤٠) البغدادي/ الخزانة ٩: ٥٨.
- (١٤١) المرجع السابق نفس الصفحة.
- (١٤٢) يعقوب/ المعجم المفصل ١: ٣٩٦.
- (١٤٣) الصيمري/ التبصرة ١: ٤٢٠، ٤٢١.
- (١٤٤) امرؤ القيس/ ديوانه ص ٩٣، وهو من شواهد سيبويه/ الكتاب ٣: ٢٧، الفراء/ معاني القرآن ١: ١٣٣، المبرد/ المقتضب ٢: ٣٩، النحاس/ شرح أبيات سيبويه ص ١٥٨، وفي أسرار العربية ص ٢٦٧ (مطوت بهم حتى تكبلُ ركابهم)، المالقي/ رصف المباني ص ١٣٩ - ٢٥٨، ابن يعيش/ شرح المفصل ٥: ٧٩، ٨: ١٩، ابن هشام/ المغني ١: ١٣٦، ١٣٨.
- (١٤٥) الصيمري/ التبصرة ٤٢١.
- (١٤٦) آية (٢١٤) من سورة البقرة.

- (١٤٧) قراءة نافع وحده، والباقون بالنصب، وكان الكسائي يقرأها دهرًا رفعا ثم رجع إلى النصب، ابن مجاهد/ السبعة في القراءات ص ١٨١، ونُسبت هذه القراءة لمجاهد وأهل الحجاز في الكتاب ٣: ٢٥، ٢٦، الفراء/ معاني القرآن ١: ١٣٣.
- (١٤٨) المبرد/ المقتضب ٢: ٣٩، الفراء/ معاني القرآن ١: ١٣٣، النحاس/ شرح أبيات سيويه ص ١٥٨، يعقوب/ المعجم المفصل ٢: ١٠١٢.
- (١٤٩) ابن هشام/ المغني ١: ١٣٦.
- (١٥٠) المرجع السابق ١: ١٣٥.
- (١٥١) المرجع السابق ١: ١٣٨.
- (١٥٢) الصيمري/ التبصرة ١: ٤٢٣.
- (١٥٣) عزاه سيويه في الكتاب لابن مروان النحوي ١: ٩٧، والبغدادي/ الخزانة ٣: ٢٢ لأبي مروان النحوي، وهو من شواهد الأنباري/ أسرار العربية ص ٢٦٩، ابن يعيش/ شرح المفصل ٨: ١٩، المالقي/ رصف المباني ص ٢٥٨، المرادي/ الجني الداني ص ٥٤٧ - ٥٥٣، ابن هشام/ أوضح المسالك ٣: ٣٦٥، ابن هشام/ المغني ١: ١٣٩، البغدادي/ الخزانة ٣: ٢١، يعقوب/ المعجم المفصل ٢: ١٠٥٢.
- (١٥٤) الأنباري/ أسرار العربية ص ٢٦٩، ابن يعيش/ شرح المفصل ٨: ٢٠، المرادي/ الجني الداني ص ٥٥٣، البغدادي/ الخزانة ٣: ٢١، ٢٢.
- (١٥٥) سيويه/ الكتاب ١: ٩٧.
- (١٥٦) البغدادي/ الخزانة ٣: ٢١.
- (١٥٧) المرجع السابق ٣: ٢٢.
- (١٥٨) ابن هشام/ المغني ١: ١٣٦.
- (١٥٩) ابن هشام/ أوضح المسالك ٣: ٣٦٥، ٣٦٧.
- (١٦٠) عقوب/ المعجم المفصل ٢: ١٠٥٢.
- (١٦١) الصيمري/ التبصرة ١: ٢١٩.
- (١٦٢) في الكتاب ١: ١٧٠، منسوب لكعب بن جُعيل التغلبي برواية أخرى في البيت الثاني: وأبيض مصقول السطام مهند # وإذا حلق من نسج داوود مسردا، وهو من شواهد سيويه/ الكتاب ١: ١٧٠، النحاس/ شرح أبيات سيويه ص ٨٣، يعقوب/ المعجم المفصل ١: ١٩٦.
- (١٦٣) سيويه/ الكتاب ١: ١٧٠.

- (١٦٤) يعقوب/ المعجم المفصل ١: ١٩٦.
- (١٦٥) الصيمري/ التبصرة ١: ٢٤٢.
- (١٦٦) بلا نسبة في الكتاب ١: ١٨٩، وهو من شواهد السيرافي/ شرح كتاب سيبويه ٤: ٩٢، القيسي/ إيضاح شواهد الإيضاح ١: ١٧٠، يعقوب/ المعجم المفصل ٢: ٩٠٦.
- (١٦٧) ابن يعيش/ شرح المفصل ٦: ٦١، ٦٢، ابن الناظم/ شرح ألفية ابن مالك ص ٤١٩ - ٤٢٠، ابن عقيل/ شرح ابن عقيل ٣: ٤٧، ٤٨.
- (١٦٨) الصيمري/ التبصرة ١: ٢٥٠، ٢٥١.
- (١٦٩) هذا بيت من الرجز المشطور لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم، ونسبه الشيخ خالد الأزهري لجارية من بني مازن، التصريح ٤: ١٦١، وهو من شواهد الفراء/ معاني القرآن ١: ٢٦٠، ٣٢٣، الزجاج/ معاني القرآن وإعرابه ٢: ٣٦، ابن يعيش/ شرح المفصل ١: ١١٧، ابن مالك/ شرح الكافية الشافية ٣: ١٣٩٤، ابن هشام/ المغني ٢: ٦٠٩، ابن هشام/ أوضح المسالك ٤: ٨٨، السيوطي/ الهمع ٥: ١٢٠، البغدادي/ الخزانة ٣: ١٥، يعقوب/ المعجم المفصل ٣: ١٢٢٢.
- (١٧٠) الفراء/ معاني القرآن ١: ٢٦٠، ابن يعيش/ شرح المفصل ١: ١١٧، ابن مالك/ شرح الكافية الشافية ٣: ١٣٩٤.
- (١٧١) الأزهري/ التصريح ٤: ١٦٣.
- (١٧٢) ابن مالك/ شرح الكافية الشافية ٣: ١٣٩٤.
- (١٧٣) الأزهري/ التصريح ٤: ١٦٣.
- (١٧٤) الفراء/ معاني القرآن ١: ٣٢٣، الزجاج/ معاني القرآن وإعرابه ٢: ٣٧.
- (١٧٥) ابن يعيش/ شرح المفصل ١: ١١٧.
- (١٧٦) الصيمري/ التبصرة ١: ١٠٨.
- (١٧٧) الفرزدق/ ديوان الفرزدق ص ٥٠، وهو من شواهد سيبويه/ الكتاب ٢: ٤٠، ابن جني/ الخصائص ٢: ١٩٤، ابن يعيش/ شرح المفصل ٣: ٨٩، المرادي/ الجني الداني ص ١٥٠، المالقي/ رصف المباني ص ١٩، ٣٣٢، السيوطي/ الهمع ٢: ١٦٠، البغدادي/ الخزانة ٥: ٢٣٤، ٢٣٩.
- (١٧٨) البغدادي/ الخزانة ٥: ٢٣٤.
- (١٧٩) ابن مالك/ شرح التسهيل ٢: ١١٧، الأزهري/ التصريح ٢: ٢٦٨.
- (١٨٠) الأزهري/ التصريح ٢: ٢٦٧، السيوطي/ الهمع ٢، ٢٥٧.

- (١٨١) ابن عقيل/ شرح ابن عقيل ٢: ٣٨، البغدادي/ الخزانة ٥: ٢٣٤.
- (١٨٢) سيبويه/ الكتاب ٢: ٤٠، الأزهرى/ التصريح ٢: ٢٦٧.
- (١٨٣) الصيمري/ التبصرة ١: ١٠٨، ابن عقيل/ شرح ابن عقيل ٢: ٣٦.
- (١٨٤) الصيمري/ التبصرة ١: ٢٦٢ - ٢٦٤.
- (١٨٥) جرير/ ديوانه ص ٥٩٦، وهو من شواهد سيبويه/ الكتاب ١: ٣٣٣، برواية: فويلا لتيم، المراد/ المقتضب ٣: ٢٢٠، ابن يعيش/ شرح المفصل ١: ١٢١، ١٢٢، يعقوب/ المعجم المفصل ١: ٤٣٣.
- (١٨٦) الأعمى الشنمري/ النكت في تفسير كتاب سيبويه ١: ٣٧٦.
- (١٨٧) سيبويه/ الكتاب ١: ٣٣٣.
- (١٨٨) الأعمى الشنمري/ النكت في تفسير كتاب سيبويه ١: ٣٧٧.
- (١٨٩) ابن يعيش/ شرح المفصل ١: ١٢٢.
- (١٩٠) ابن يعيش/ شرح المفصل ١: ١٢١، ١٢٢، يعقوب/ المعجم المفصل ١: ٤٣٣.
- (١٩١) الصيمري/ التبصرة ١: ٢٦٤.
- (١٩٢) الفرزدق/ ديوانه ص ١٠٣٧، وهو من شواهد سيبويه/ الكتاب ١: ٢٧٨، المراد/ المقتضب ٣: ٢١٣، النحاس/ شرح أبيات سيبويه ص ٩١، يعقوب/ المعجم المفصل ١: ٢٤٩.
- (١٩٣) النحاس/ شرح أبيات سيبويه ص ٩١.
- (١٩٤) سيبويه/ الكتاب ١: ٢٧٨، ٣٣٣، المراد/ المقتضب ٣: ٢١٣، ٢٢٠.
- (١٩٥) الصيمري/ التبصرة ١: ٣٢٢، ٣٢٣.
- (١٩٦) الفرزدق/ ديوان الفرزدق ص ٤٥١، وهو من شواهد سيبويه/ الكتاب ٢: ٧٢، ١٦٢، المراد/ المقتضب ٣: ٨٥، ابن يعيش/ شرح المفصل ٤: ١٣٣، ابن عقيل/ شرح ابن عقيل ١: ١٠٦، ابن هشام/ أوضح المسالك ٤: ٢٧١، الأزهرى/ التصريح ٤: ٥١٥، البغدادي/ الخزانة ٦: ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٩، ٤٩٥، الصبان/ حاشية الصبان ١: ٢٠٧.
- (١٩٧) ابن هشام/ المغني ١: ٢٠٢، ابن هشام/ أوضح المسالك ٤: ٢٧٢، الأزهرى/ التصريح ٤: ٥١٥.
- (١٩٨) جميع المراجع السابقة.
- (١٩٩) ابن الحاجب/ الكافية في النحو ٢: ٩٧.

- (٢٠٠) الصيمري/ التبصرة ١: ٣٢٣.
- (٢٠١) المبرد/ المقتضب ٣: ٥٨، ابن يعيش/ شرح المفصل ٤: ١٣٣، ١٣٤، الأزهري/ التصريح ٥: ٥١٦.
- (٢٠٢) ابن عقيل/ شرح ابن عقيل ١: ١٠٦، الصبان/ حاشية الصبان ١: ٢٠٧.
- (٢٠٣) المبرد/ المقتضب ٣: ٥٨.
- (٢٠٤) ابن يعيش/ شرح المفصل ٤: ١٣٣، ١٣٤، البغدادي/ الخزانة ٦: ٤٨٧.
- (٢٠٥) الصيمري/ التبصرة ١: ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩.
- (٢٠٦) ابن أبي خازم - بشر/ ديوانه ص ١٩٠، وهو من شواهد سيبويه/ الكتاب ١: ٨٢، ثعلب/ مجالس ثعلب ١: ١٩١، ابن جني/ المحتسب ١: ١٨٩، الهروي/ الأزهية في علم الحروف ص ١٤٦، ابن الحاجب/ الأمالي النحوية ٢: ٦٨، العلوي - هبة الله/ أمالي ابن الشجري ٣: ١٣١.
- (٢٠٧) الهروي/ الأزهية ص ١٤٥ - ١٤٦، العلوي/ أمالي ابن الشجري ٣: ١٣١، يعقوب/ المعجم المفصل ٢: ٨٢٠.
- (٢٠٨) سيبويه/ الكتاب ١: ٨٢، الصيمري/ التبصرة ١: ٣٢٧.
- (٢٠٩) غير منسوب في الكتاب، ولا في كتب الشواهد، وهو من شواهد سيبويه/ الكتاب ١: ٨٦، الأخفش/ معاني القرآن ٢: ٤٦٣، النحاس/ شرح أبيات سيبويه ص ٤٩، العلوي هبة الله/ أمالي ابن الشجري ١: ١٣٩، ٢: ٧٢، الأندلسي أبو حيان/ تذكرة النحاة ص ٦٤١، البغدادي/ الخزانة ١: ٣٦٦، ٥: ١٧٠، ٦: ٢٧٣، يعقوب/ المعجم المفصل ١: ٢٢٤.
- (٢١٠) سيبويه/ الكتاب ١: ٨٦.
- (٢١١) البغدادي/ الخزانة ١: ٣٦٦، ٣٦٧.
- (٢١٢) لم يصرح النحاس بذلك أثناء شرحه للبيت السابق، النحاس/ شرح أبيات سيبويه ص ٤٩، وما ذكر نقلاً عن البغدادي/ الخزانة ١: ٣٦٧.
- (٢١٣) البغدادي/ الخزانة ١: ٣٦٧.
- (٢١٤) المرجع السابق ١: ٣٦٨.
- (٢١٥) آية (٩٥) من سورة مريم.
- (٢١٦) النووي/ صحيح مسلم بشرح النووي كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، برقم: ٢٥٧٧.
- (٢١٧) البغدادي/ الخزانة ١: ٣٦٨.

- (٢١٨) المرجع السابق ١: ٣٦٩.
- (٢١٩) هذا البيت للحارث بن كلدة الثقفي، وهو من شواهد سيبويه/ الكتاب ١: ٨٨، الهروي/ الأزهية ص ١٣٧، العلوي/ أمالي ابن الشجري ٢: ٧١، ابن يعيش/ شرح المفصل ٦: ٨٩، ابن عقيل/ شرح ابن عقيل ٣: ٩٠.
- (٢٢٠) الصيمري/ التبصرة ١: ٣٣١، ٣٣٢.
- (٢٢١) ابن يعيش/ شرح المفصل ٦: ٨٩، ٩٠، العلوي/ أمالي ابن الشجري ٢: ٧١، ابن عقيل/ شرح ابن عقيل ٣: ٨٩، ٩٠.
- (٢٢٢) الهروي/ الأزهية ص ١٣٧.
- (٢٢٣) الصيمري/ التبصرة ١: ٣٢٩.
- (٢٢٤) جرير/ ديوان جرير ص ٤٨، وهو من شواهد سيبويه/ الكتاب ١: ٧٨، ١٣٠، النحاس/ شرح أبيات سيبويه ص ٤٨، ابن جني/ سر صناعة الإعراب ١: ٤٠٢، ابن هشام/ المغني ٢: ٥٥٦، ٦٧٨، ٧٠٤، البغدادي/ الخزانة ٦: ٤٢، يعقوب/ المعجم المفصل ١: ١٧٩.
- (٢٢٥) الصيمري/ التبصرة ١: ٣٢٩ هامش (٤).
- (٢٢٦) سيبويه/ الكتاب ١: ٨٧، ابن جني/ سر صناعة الإعراب ١: ٤٠٢، ابن هشام/ المغني ٢: ٥٥٦، البغدادي/ الخزانة ٦: ٤٢، يعقوب/ المعجم المفصل ١: ١٧٩.
- (٢٢٧) النحاس/ شرح أبيات سيبويه ص ٤٨.
- (٢٢٨) الصيمري/ التبصرة ١: ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٤، ٣٥٥.
- (٢٢٩) جرير/ ديوان جرير ص ١٣٥، وهو من شواهد المبرد/ المقتضب ٤: ٢٠٨، ابن السراج/ الأصول في النحو ١: ٣٦٩، العلوي/ أمالي ابن الشجري ٢: ٤٠، ابن هشام/ أوضح المسالك ٤: ٢٣، ابن هشام/ المغني ١: ١٤، الأزهري/ التصريح ٤: ٢٩، السيوطي/ الهمع ٣: ٥٤، الأشموني/ شرح الأشموني ٣: ٢٦٠، البغدادي/ الخزانة ٤: ٤٤٢، يعقوب/ المعجم المفصل ١: ١٩١.
- (٢٣٠) المبرد/ المقتضب ٤: ٢٠٨، العلوي/ أمالي ابن الشجري ٢: ٤٠، ابن هشام/ المغني ١: ١٤.
- (٢٣١) العلوي/ أمالي ابن الشجري ٢: ٣٩، ٤٠.
- (٢٣٢) ابن السراج/ الأصول في النحو ١: ٣٦٩، ابن هشام/ أوضح المسالك ٤: ٢٣، الأزهري/ التصريح ٤: ٢٩، السيوطي/ الهمع ٣: ٥٤، الأشموني/ شرح الأشموني ٣: ٢٦٠، البغدادي/ الخزانة ٤: ٤٤٢، يعقوب/ المعجم المفصل ١: ١٩١.
- (٢٣٣) السيوطي/ الهمع ٣: ٥٤.

- (٢٣٤) المرجع السابق.
- (٢٣٥) ابن هشام/ أوضح المسالك ٤: هامش ص ٢٤، الأشموني/ شرح الأشموني ٣: هامش ص ٢٦١.
- (٢٣٦) السيوطي/ الهمع ٣: ٥٤.
- (٢٣٧) الصيمري/ التبصرة ١: ٣٤٢.
- (٢٣٨) جرير/ ديوان جرير ص ٢١٢، وهو من شواهد سيبويه/ الكتاب ١: ٥٣، ٢: ٢٠٥، المبرد/ المقتضب ٤: ٢٢٩، النحاس/ شرح أبيات سيبويه ص ١٣٤، ابن يعيش/ شرح المفصل ٢: ١٠٥، ٣: ٢١، المالقي/ رصف المباني ص ٣١٨، ابن هشام/ المغني ٢: ٥١٠، الأشموني/ شرح الأشموني ٣: ٢٨٠، البغدادي/ الخزانة ٢: ٢٩٨، يعقوب/ المعجم المفصل ١: ٣٨٠.
- (٢٣٩) سيبويه/ الكتاب ٢: ٢٠٨، المبرد/ المقتضب ٤: ٢٢٩، ابن يعيش/ شرح المفصل ٢: ١٠، الأشموني/ شرح الأشموني ٣: ٢٨٢، الأزهري/ التصريح ٤: ٣٤.
- (٢٤٠) سيبويه/ الكتاب ٢: ٢٠٦، ابن يعيش/ شرح المفصل ٢: ١٠، السيوطي/ الهمع ٣: ٥٨.
- (٢٤١) لسعد بن مالك، البغدادي/ الخزانة ١: ٤٦٨، ٤٧٣، وهو من شواهد سيبويه/ الكتاب ٢: ٢٠٧، ابن جني/ المحتسب ٢: ٩٣، النحاس/ شرح أبيات سيبويه ص ٦٧، ابن يعيش/ شرح المفصل ٤: ٣٦، المالقي/ رصف المباني ص ٣١٨، المرادي/ الجنى الداني ص ١٠٧، يعقوب/ المعجم المفصل ١: ١٦٧.
- (٢٤٢) ابن يعيش/ شرح المفصل ٤: ٣٦، المالقي/ رصف المباني ص ٣١٨، المرادي/ الجنى الداني ص ١٠٧، البغدادي/ الخزانة ١: ٤٦٩.
- (٢٤٣) المبرد/ المقتضب ٤: ٢٢٧، النحاس/ شرح أبيات سيبويه ص ١٣٢، الأزهري/ التصريح ٤: ٣٥.
- (٢٤٤) ابن عصفور/ شرح جمل الزجاجي ٢: ٩٦، ٩٧.
- (٢٤٥) الخزرجي/ ديوان عبد الله بن رواحة الأنصاري ص ٩٩، وعزاه سيبويه في الكتاب ٢: ٢٠٥ لبعض ولد جرير، وهو من شواهد سيبويه/ الكتاب ٢: ٢٠٦، المبرد/ المقتضب ٤: ٢٣٠، النحاس/ شرح أبيات سيبويه ص ١٣٤، ابن يعيش/ شرح المفصل ٢: ١٠، ابن عقيل/ شرح ابن عقيل ٣: ١٢٣، الأشموني/ شرح الأشموني ٣: ٢٨١، البغدادي/ الخزانة ٢: ٣٠٣، يعقوب/ المعجم المفصل ٣: ١٢٣٧.
- (٢٤٦) يعقوب/ المعجم المفصل ٣: ١٢٣٨.

- (٢٤٧) الأزهري/ التصريح ٤: ٣٤، ٣٥، ٣٦، الأشموني/ شرح الأشموني ٣: ٢٨١، ٢٨٢.
- (٢٤٨) الصيمري/ التبصرة ١: ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠.
- (٢٤٩) العجاج/ ديوان رؤبة ص ١٧٤، وهو من شواهد سيبويه/ الكتاب ٢: ١٨٥، المبرد/ المقتضب ٤: ٢٠٩، ابن يعيش/ شرح المفصل ٢: ٣، الأنباري/ أسرار العربية ص ٢٩٧، ابن هشام/ المغني ٢: ٤٣٤، ٤٤٢، ٥٣٠، ابن مالك/ شرح التسهيل ٣: ٤٠٤، السيوطي/ الهمع ٤: ٥٢، ٥: ١٩٠، البغدادي/ الخزانة ٢: ٢١٩.
- (٢٥٠) اسمه: زبّان بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازني النحوي، أحد القراء السبعة، إمام أهل البصرة في القراءات والنحو، توفي سنة ١٥٩ هـ -- السيوطي/ بغية الوعاة ٢: ٢٣١، ٢٣٢.
- (٢٥١) المبرد/ المقتضب ٤: ٢١٠.
- (٢٥٢) سيبويه/ الكتاب ٢: ١٨٦.
- (٢٥٣) ابن مالك/ شرح التسهيل ٣: ٤٠٤.
- (٢٥٤) المبرد/ المقتضب ٤: ٢٠٩.
- (٢٥٥) المرجع السابق ٤: ٢١٠.
- (٢٥٦) الصيمري/ التبصرة ١: ٣٤٩، ٣٥٠.
- (٢٥٧) البغدادي/ الخزانة ٢: ٢٢٠.
- (٢٥٨) يعقوب/ المعجم المفصل ٣: ١١٦١.
- (٢٥٩) الصيمري/ التبصرة ١: ٣٥٥.
- (٢٦٠) الأحوص/ ديوانه ص ١٨٩، وهو من شواهد سيبويه/ الكتاب ٢: ٢٠٢، المبرد/ المقتضب ٤: ٢١٤، ابن جني/ المحتسب ٢: ٩٣، النحاس/ شرح أبيات سيبويه ص ٦٢، الهروي/ الأزهية ص ١٦٤، الأنباري/ الإنصاف ١: ٣١١، ابن مالك/ شرح التسهيل ٣: ٣٩٦، المالقي/ رصف المباني ص ٢٥٤ - ٤١٨، المرادي/ الجنى الداني ص ١٤٩، ابن عقيل/ شرح ابن عقيل ٣: ١١٩، الأزهري/ التصريح ٤: ٣٦، الأشموني/ شرح الأشموني ٣: ٢٦٢، البغدادي/ الخزانة ٢: ١٥٠، يعقوب/ المعجم المفصل ٢: ٨٥١.
- (٢٦١) سيبويه/ الكتاب ٢: ٢٠٢، الأزهري/ التصريح ٤: ٢٧، الأشموني/ شرح الأشموني ٣: ٢٦٥، البغدادي/ الخزانة ٢: ١٥٠.
- (٢٦٢) الأشموني/ شرح الأشموني ٣: ٢٦٥.
- (٢٦٣) ابن مالك/ شرح التسهيل ٣: ٣٩٦، الأزهري/ التصريح ٤: ٣٨.

- (٢٦٤) سيويه/ الكتاب ٢: ٢٠٣، المبرد/ المقتضب ٤: ٢١٤، الأزهري/ التصريح ٤: ٣٧،
الأشموني/ شرح الأشموني ٣: ٢٦٥.
(٢٦٥) سيويه/ الكتاب ٢: ٢٠٣.
(٢٦٦) النحاس/ شرح أبيات سيويه ص ٦٢، الهروي/ الأزهية ص ١٦٤، ابن عقيل/ شرح ابن
عقيل ٣: ١١٩، يعقوب/ المعجم المفصل ٢: ٨٥١.
(٢٦٧) المالقي/ رصف المباني ص ٤١٨، المرادي/ الجني الداني ص ١٤٩.
(٢٦٨) الأنباري/ الإنصاف ١: ٣١١.
(٢٦٩) الحربي - محمد الباتل/ مقدمة الشاهد الشعري في النحو العربي ص ١٠ - ١١.
(٢٧٠) سبق تخريجه في هامش (٢٠٩).
(٢٧١) الصيمري/ التبصرة ١: ٣٢٨.
(٢٧٢) سبق تخريجه في هامش (٩٥).
(٢٧٣) الصيمري/ التبصرة ١: ٤٥٨.
(٢٧٤) سبق تخريجه في هامش (٦٤).
(٢٧٥) سبق تخريجه في هامش (٢١٩).
(٢٧٦) الصيمري/ التبصرة ١: ٣٣١.
(٢٧٧) سبق تخريجه في هامش (١٧٧).
(٢٧٨) سبق تخريجه في هامش (١٦).
(٢٧٩) الصيمري/ التبصرة ١: ١٥٠.
(٢٨٠) سبق تخريجه في هامش (١٦).
(٢٨١) سبق تخريجه في هامش (١٩٦).
(٢٨٢) سبق تخريجه في هامش (٢٠٦).
(٢٨٣) الصيمري/ التبصرة ١: ٣٢٧.
(٢٨٤) سبق تخريجه في هامش (١٩٢).
(٢٨٥) سبق تخريجه في هامش (٢٤٩).
(٢٨٦) سبق تخريجه في هامش (١١٥).
(٢٨٧) سبق تخريج الآية في هامش (١١٦).
(٢٨٨) سبق تخريج القراءة في هامش (١١٧).
(٢٨٩) سبق تخريج القراءة في هامش (١١٨).

- (٢٩٠) سبق تخريجه في هامش (٧٧).
(٢٩١) سبق تخريجه في هامش (٢١٩).
(٢٩٢) سبق تخريجه في هامش (٦٨).
(٢٩٣) سبق تخريجه في هامش (٧٧).
(٢٩٤) سبق تخريجه في هامش (٧٨).
(٢٩٥) سبق تخريجه في هامش (١٠١).
(٢٩٦) الصيمري/ التبصرة ١: ٢٥٨.
(٢٩٧) سبق تخريجه في هامش (١٦٦).
(٢٩٨) سبق تخريجه في هامش (١٩٢).
(٢٩٩) سبق تخريجه في هامش (٣٠).
(٣٠٠) سبق تخريجه في هامش (١٦٢).
(٣٠١) سبق تخريجه في هامش (٢٠٩).
(٣٠٢) سبق تخريجه في هامش (١٣٧).
(٣٠٣) سبق تخريجه في هامش (٢٦٠).

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الأحوص، عبد الله بن محمد بن عبد الله الأنصاري، ديوان الأحوص، تحقيق: عادل سليمان، د.ط، الثقافية، ١٩٧٠م.
- الأخفش، سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي، معاني القرآن، تحقيق: د/ عبد الأمير محمد أمين الورد، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- الأزهري، الشيخ خالد زين الدين بن عبد الله، التصريح بمضمون التوضيح، تحقيق: د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم، ط١، الزهراء للإعلام العربي، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- الأشموني، أبو الحسن علي نور الدين بن محمد، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق: د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، د.ط، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، د.ت.
- الأصبهاني، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران، المبسوط في القراءات العشر، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، ط٢، دار القبلة للثقافة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، جدة - مؤسسة علوم القرآن، سوريا، دمشق، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- الأعلام الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى، النكت في تفسير كتاب سيوييه، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، د.ط، منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- امرؤ القيس، امرؤ القيس بن حجر بن الحارث، ديوانه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، د.ط، المعارف، ١٩٥٨م.
- الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، ١٩٨٢م.
- الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، د.ط، مطبعة الترقى بدمشق، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م.
- الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: د/ طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، د.ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي، تذكرة النحاة، تحقيق: د/ عفيف عبد الرحمن، ط/١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: د/ رجب عثمان محمد، مراجعة: د/ رمضان عبد التواب، ط/١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط/١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط/٥، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- الجاسم، د/ محمود حسن، أسباب التعدد في التحليل النحوي، د.ط. جامعة حلب، كلية الآداب - قسم اللغة العربية، مكتبة لسان العرب، د.ت.
- جرير، جرير بن عطية اليربوعي التميمي، ديوان جرير، تحقيق: د/ نعمان محمد أمين طه، د.ط، دار المعارف، ١٩٦٩م.
- ابن الجزري، الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، النشر في القراءات العشر، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضباع، د.ط، دار الفكر، د.ت.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق: د/ حسن هندراوي، ط/١، دار العلم، دمشق، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ابن جني، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، د.ط، الجمهورية العربية المتحدة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
- ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط/٢، دار الهدى - بيروت - لبنان، د.
- ابن الحاجب، أبو عمر جمال الدين عثمان بن عمر، الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم)، تحقيق: هادي حسن حمودي، ط/١، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر النحوي، الكافية في النحو، شرحه الشيخ: رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي النحوي، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

- حاجي خليفة، المولى مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، د.ط، دار الفكر، بيروت - لبنان - ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- الحري، د/ محمد الباتل، الشاهد الشعري في النحو العربي - دراسة توثيقية وتطبيقية، مراجعة وتقديم: أبو أوس إبراهيم الشمسان، د.ط، جامعة الملك سعود، كرسي الدكتور عبد العزيز المانع لدراسة اللغة العربية وآدابها.
- ابن أبي خازم، بشر، ديوانه، تحقيق: عزة حسن، د.ط، دمشق، ١٣٧٩م.
- الخزرجي، عبد الله بن رواحة الأنصاري، ديوان عبد الله بن رواحة الأنصاري، تحقيق: حسن محمد باجودة، ط ١، مكتبة التراث، القاهرة، ط/١، ١٩٧٢م.
- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: د/ عبد الجليل عبده شلبي، ط ١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، لإيضاح في علل النحو، تحقيق: د/ مازن المبارك، ط ٦، دار النفائس، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- ابن السراج، بو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، الأصول في النحو، تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي، ط ٣، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- السلسيلي، أبو عبد الله محمد بن عيسى، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق: د/ الشريف عبد الله بن علي الحسيني البركاتي، ط ١، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيويه، تحقيق: د/ محمد هاشم عبد الدايم، مراجعة: أ.د/ رمضان عبد التواب، أ.د/ محمود علي مكّي، د.ط، دار الكتب والوثائق القومية، مركز تحقيق التراث، ١٩٩٨م.
- سيويه، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: د/ عبد العال سالم مكرم، ط ٢، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

- الصبان، محمد علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، د.ط، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، د.ت.
- صبرة، د. محمد حسنين، تعدد التوجيه النحوي (مواضعه وأسبابه ونتائجه) د.ط، دار غريب، ٢٠٠٨م.
- الصيمري، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق، التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط ١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- العبسي، عنزة بن شداد بن قراد، ديوان عنزة بن شداد، تحقيق: عبد المنعم عبد الرؤوف شلي وإبراهيم الأبياري، د.ط، مؤسسة الطباعة، د.ت.
- العجاج، عبد الله بن رؤبة، ديوان رؤبة بعناية وليم بن الورد لبيخ، د.ط، ١٩٠٣م.
- العذري، جميل بن عبد الله بن معمر، ديوان جميل بن معمر، تحقيق: د/ حسين نصار، د.ط، دار مصر للطباعة، ١٩٦٧م.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد الأشبيلي، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د/ صاحب أبو جناح، د.ط، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، د.ت.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله الهمداني، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط/٢، دار الطلائع، د.ت.
- العلوي، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني، أمالي ابن الشجري، تحقيق: د/ محمود محمد الطناحي، ط ١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، المسائل البصريات، تحقيق: د: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط ١، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- الغنوي، طفيل بن عوف بن كعب، ديوان طفيل، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، د.ط، بيروت، ١٩٦٨م.
- الفراء، أبو زكرياء يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد بن يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ط ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.

- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، معجم العين، تحقيق: د/ مهدي المخزومي ود/ إبراهيم السامرائي، د.ط، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.
- الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة، ديوان الفرزدق، الصاوي، د.ط، ١٣٥٤هـ. ديوان الفرزدق، د.ط، دار صادر - بيروت، ١٩٦٦م.
- الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، د.ط، دار الجيل، بيروت، د.ت.
- القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- القيسي، أبو الحسن بن عبد الله، إيضاح شواهد الإيضاح، دراسة وتحقيق: د/ محمد بن حمود الدعجاني، ط ١، دار الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
- كثير عزة، كثير بن عبد الرحمن بن، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط ٣، دار الفرقان - عمان - ومؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي، شرح التسهيل، تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد - د/ محمد بدوي المختون، ط ١، هجر، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، شرح الكافية الشافية، تحقيق: د: عبد المنعم أحمد هريدي، ط ١، دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، ط ٢، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي، السبعة في القراءات، تحقيق: د/ شوقي ضيف، ط ٢، دار المعارف، ١٤٠٠هـ.
- المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة - أ/ محمد نديم فاضل، ط ٢، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني من شرح حروف المعاني، تحقيق: د/ أحمد محمد الخراط، ط، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

- ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق: د: محمد إبراهيم البناء، ط، دار الاعتصام، القاهرة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي، لسان العرب، ط ١، دار صادر، بيروت، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- النابغة الذبياني، زياد بن معاوية بن ضباب، ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: د/ شكري فيصل، د.ط، بيروت، ١٩٦٨م.
- ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد ابن جمال الدين محمد بن مالك، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، د.ط، دار الجيل، بيروت، د.ت.
- النحاس، بو جعفر أحمد بن محمد، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: د/ زهير غازي زاهد، ط ١، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري، صحيح مسلم بشرح النووي، د.ط، المطبعة المصرية بالأزهر، ١٣٤٩هـ.
- الهذليين، شرح أشعار الهذليين، تحقيق: عبد الستار فراج، د.ط، المدني بالقاهرة، د.ت.
- الهروي، علي بن محمد النحوي، الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحي، د.ط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين يوسف بن أحمد، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، د.ت.
- ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين يوسف بن أحمد، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: د/ مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، ط ٢، دار الفكر، د.ت.
- يعقوب، د. إميل بديع، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، ط ١، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي النحوي، شرح المفصل، د.ط، عالم الكتب، بيروت، د.ت.